معاناة الأسير الفلسطيني

في سجون الاحتلال الإسرائيلي



إعداد

فراس أبو هلال

4

أولستُ إنساناً؟

تحرير

د. محسن صالح

مريم عيتاني

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت





معاناة الأسير الفلسطيني

في سجون الاحتلال الإسرائيلي

إعداد

فراس أبو هلال



مركز الزيتونة
للدراسات والاستشارات
بيروت - لبنان

أولست إنساناً؟

(4)

سلسلة دراسات تتناول
الجوانب الإنسانية
للقضية الفلسطينية

تحرير
د. محسن صالح
مريم عيتاني

Am I not a Human?
Book Series **(4)**

The Suffering of the Palestinian Prisoners under the Israeli Occupation

Prepared by: **Firas Abu Hilal**
Edited by: **Dr. Mohsen Moh'd Saleh & Mariam A. Itani**

الطبعة الأولى
2009م – 1430هـ
بيروت – لبنان

ISBN 978-9953-500-13-3

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
ص.ب: 14-5034، بيروت – لبنان
تلفون: +961 1 803 644
تليفاكس: +961 1 803 643
بريد إلكتروني: info@alzaytouna.net
الموقع: www.alzaytouna.net

تصميم وإخراج
مروة غلاييني

طباعة
Golden Vision sarl +961 1 362987

المحتويات

تقديم

يقدّم مركز الزيتونة للقرّاء كتابه الرابع من سلسلة "أولست إنساناً"، التي يسلّط الضوء من خلالها على الجوانب المختلفة لمعاناة الشعب الفلسطيني.

يتناول كتاب "معاناة الأسير الفلسطيني في سجون الاحتلال الإسرائيلي" تجربة الأسرى الفلسطينيين بكافة أبعادها؛ سواء من حيث ظروف الاعتقال أم المحاكمة أم الأسر. ويلقي الضوء على موضوع التعذيب والانتهاكات القانونية التي تمارس بحق الأسير الفلسطيني.

والأَسْر عند الاحتلال سياسة ممنهجة، لا تراعي فرقاً بين رجل أو امرأة، وبين راشد أو قاصر، وبين معافى أو مريض، ويُعتدى بها على شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني إن لم يكن كله؛ فمن لم يؤسر نجد أن أحد أقربائه قد أُسِر، ومن لم يقضِ زهرة شبابه في ظلمات السجون وتحت ظلم السجّانين، نجده قد قضى طفولته أو شبابه أو شيخوخته في انتظار غالٍ قد لا يعود من غياهب السجون.

والأسرى الفلسطينيون ليسوا مجرد عدد كبير مودع في السجون؛ بل هم مشهد تتجسد في كل جنباته أصناف العنصرية والإهانة والتنكيل والتعذيب واللاإنسانية، التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي، الذي يدعي التحضّر والرقيّ، بحقهم. وفي الوقت نفسه يسعى الاحتلال إلى التعتيم على قضيتهم، لما تنطوي عليه ممارساته من انتهاكات وجرائم إنسانية تنافي كل القوانين والأعراف والمبادئ. ومما يزيد الوضع إيلاماً أنه في الوقت الذي ينادي فيه العالم أجمع بحقوق الإنسان وصيانة كرامته وحريته، نجده يغضّ الطرف عما يحدث للأسرى الفلسطينيين، ولا يلقي بالاً لمعاناتهم.

ويسير هذا الكتاب على نهج كتب سلسلة "أولست إنساناً"، فينقل المعاناة بأسلوب يخاطب العقل والقلب في إطار علميّ منهجيّ موثّق، مستعيناً ببعض القصص والصور، لتقرّب إلى القارئ بصورة أوضح ما يعانيه الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي.





مقدمة

لم يكن تصريح بيني كنياك Benny Kaniak، مدير عام مصلحة السجون الإسرائيلية، لوزير الداخلية آفي ديختر Avraham Dichter، بأن السجون الإسرائيلية مليئة عن بكرة أبيها، وهناك ضائقة ازدحام متزايدة فيها[1]، تصريحاً مفاجئاً أو حتى تصريحاً مثيراً للانتباه أو الجدل. فالأَسْر عند الاحتلال سياسة ممنهجة مثل كل السياسات الأخرى، يعتدي بها على شريحة واسعة من الشعب الفلسطيني إن لم يكن كله، فمن لم يؤسر نجد أن أحد أفراد أسرته قد أُسِر، ومن لم يقضِ زهرة شبابه في ظلمات السجون وتحت أيدي المحققين في التعذيب، نجده قد قضى طفولته وشبابه وشيخوخته في انتظار غالٍ قد لا يعود من غياهب السجون.

بل كيف لا تضيق السجون الإسرائيلية وفيها من الفلسطينيين ما يقارب 10 آلاف أسير؟ وكيف لا تضيق وقد بلغ عدد من اعتقل من الفلسطينيين منذ 1967 حوالي 750 ألف فلسطيني، أي ما يقارب ربع عدد الفلسطينيين؟ وكيف لا تضيق وفي جنباتها من ما يزال هناك منذ 20 عاماً أو يزيد؟.



لقد استنفدت سلطات الاحتلال في تعذيب الأسرى وإهانتهم كافة الوسائل، دون أن تنجح في كسر عزيمة الأسرى الفلسطينيين أو نزع صمودهم. فهاهي كلمات عميد الأسرى الفلسطينيين السابق سعيد العتبة دويكات، الذي قضى في الأسر أكثر من 31 عاماً قبل أن يُفْرج عنه في أواخر آب/ أغسطس 2008، والذي فقد والده على إثر سكتة قلبية أصيب بها الأخير إثر زيارته لابنه من سوء ما رأى من أوضاعه في الأسر؛ ها هي كلماته، تشع صموداً وعزيمة وصبراً عند دخوله عامه الـ 29 في الأسر[2]:

> لم تتعبني هذه الرحلة الطويلة مع أن التعب صفة إنسانية، وقد أكون مكابراً لو أنكرت ذلك، لكن التعب مسألة نسبية، فإذا كنت تعبت من السجن، فهذا لا يعني أني تعبت من حمل قضيتي وقناعاتي التي قادتني إلى السجن. لا زلت أملك الطاقة لأكمل، نحن كشعب لا نملك الكثير من الخيارات، المسألة هي أن نكون أو لا نكون، فإما أن تكمل بنفس الروح، وإما أن تسقط وتنتهي كإنسان وكقضية.

وأضاف سعيد أن "من عاش تجربة السجن يدرك كم هي طويلة وقاسية، لكنه يدرك أنه لا مكان للاستسلام"؛ فالصورة الكاملة هي صورة ذات وجهين: "حالة وحشية وسادية وقمع يجسدها السجّان، وحالة صمود وبطولة يجسدها الأسير الفلسطيني، الذي استطاع أن يحفظ بقاءه كإنسان، ويصون هويته كمناضل، ويواجه هذه الظروف ويحوّلها إلى مدرسة ثورية حقيقية"[3].

لكن الأسرى مهما أبدوا من صمود وبطولة وصلابة فهم بشر محكومون بإنسانيتهم وكرامتهم، وما تمارسه سلطات الاحتلال بحقهم من انتهاكات، لا يشكل فقط انتهاكاً للمواثيق والقوانين الدولية، بل ممارسات تتحدى المخيلة البشرية



> سيكون من الأفضل لو نقوم بإغراق هؤلاء الأسرى في البحر الميت لو أمكن، بما أن [أنه توجد] هناك النقطة الأكثر انخفاضاً في العالم.
>
> ➤ أفيغادور ليبرمان، وزير النقل الإسرائيلي في تصريح على راديو "إسرائيل"، 2003/7/7.

في ما تحاول فرضه من "فنون" التعذيب والقسوة واستغلال المشاعر الإنسانية لأقصى حدّ. يضاف إلى هذا كله السكوت العربي والدولي الذي يحيط بمعاناتهم؛ مما يجعل من تجربة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي، تجربة معاناة يجب تسليط الضوء عليها، وممارسة احتلالية إسرائيلية يجب عدم السكوت عنها، بل ووقفها.

وستسعى هذه الدراسة إلى تناول معاناة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، والممارسات المختلفة لسلطات الاحتلال بهذا الشأن، بالاستناد إلى ما هو متوفر من تقارير حقوقية دولية وعربية ومن شهادات الأسرى. مع الإشارة إلى أن سلطات الاحتلال تحرص بشدة على التعتيم على هذا المجال، لما تنطوي عليه ممارساتها من انتهاكات إنسانية، وجرائم تنافي كل القوانين والأعراف والمبادئ.



أولاً: تمهيد معلوماتي وإحصائي

أشار التقرير الإحصائي، الذي أصدرته وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية في نيسان/ أبريل 2008، إلى أن قوات الاحتلال قد اعتقلت منذ سنة 1967 وحتى نيسان/ أبريل 2008، حوالي 750 ألف مواطن فلسطيني، أي ما يقارب 25% من إجمالي عدد السكان المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وكان من بينهم حوالي 65 ألفاً، اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى التي بدأت في 2000/9/28. كما نبّه التقرير إلى أن معدل الاعتقالات ارتفع خلال السنوات الأخيرة بشكل يدعو للقلق، حيث بلغت نسبة الارتفاع 62.2% بين سنتي 2005 و2006، و34.2 % بين سنتي 2006 و2007 [4].

وبحسب وزارة الأسرى الفلسطينية، فقد بلغ عدد المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية حتى نيسان/ أبريل 2008 حوالي 9,750 معتقلاً، موزعين على أكثر من 25 سجناً ومعتقلاً ومركز توقيف؛ أبرزها: نفحة، وريمون، وبئر السبع،

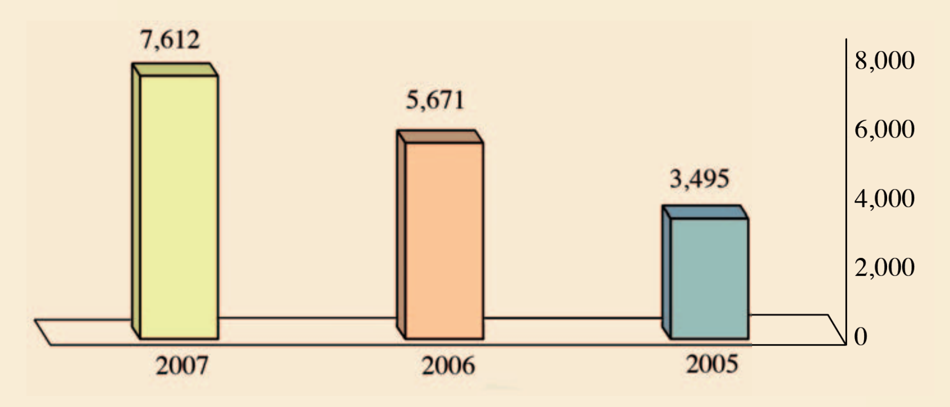


وإيشل، وعسقلان، وهداريم، وشطة، والرملة، وجلبوع، وهشارون، والنقب، ومجدو، وعوفر[6].

جدول (1): ارتفاع عدد حالات الاعتقال السنوية[5]

السنة	حالات الاعتقال	معدل حالات الاعتقال اليومية
2005	3,495	9.5
2006	5,671	15.5
2007	7,612	20.8

حالات الاعتقال 2005-2007



ولا تبلغ نسبة المحكومين من بين هؤلاء الأسرى سوى 46.2% (4,505 أسرى)، أما الباقون فإما موقوفون بنسبة 42.5% (4,145 أسيراً) أو معتقلون إداريون بنسبة 11.3 % (1,100 معتقل)[7]. ويظهر الجدول (2) توزيع الأسرى حسب بعض المؤشرات المختارة، مثل الجنس، والمنطقة، والحالة الاجتماعية، ونوع الحكم، والمدة التي أمضوها في الاعتقال حتى نيسان/ أبريل 2008.



جدول (2): توزيع الأسرى بحسب بعض المؤشرات المختارة حتى نيسان/ أبريل 2008 [8]

توزيع الأسرى بحسب الجنس	
ذكور	إناث
9,653	97

توزيع الأسرى بحسب المنطقة		
المحافظات الشمالية	المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)	القدس وفلسطينيو 1948
8,030	920	800

توزيع الأسرى بحسب الحالة الاجتماعية	
أعزب	متزوج
7,020	2,730

توزيع الأسرى بحسب نوع الحكم		
محكوم	موقوف	معتقل إداري (بدون تهمة)
4,505	4,145	1,100

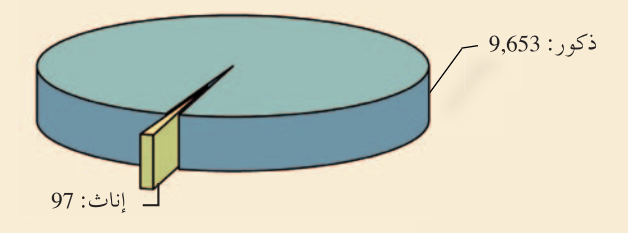
توزيع الأسرى بحسب المدة التي أمضوها			
أكثر من 25 عاماً	15-25 عاماً	8-15 عاماً	8 سنوات أو أقل
13	249	258	9,230

ويتبين من الجدول (2)، أن عدداً يفوق الـ 250 أسيراً قد مضى عليهم في السجون الإسرائيلية أكثر من 15 عاماً. لكن الرقم الأبرز بطبيعة الحال هو عدد المعتقلين بعد انتفاضة الأقصى، والذي يقارب الـ 9,250 أسيراً، حيث صعّدت قوات الاحتلال بعد اندلاع انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000 من اعتقالاتها التعسفية والعشوائية بحق الفلسطينيين، وكان ذلك يبرز بشكل واضح

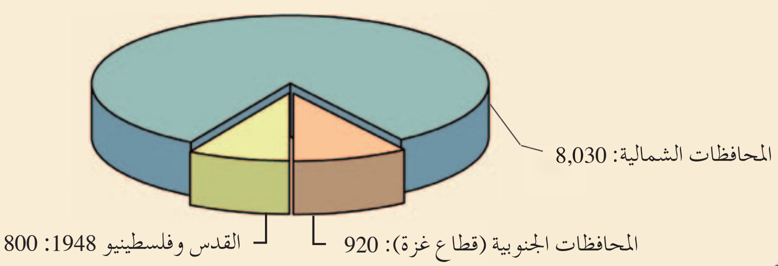


من خلال التغير السريع في أرقام الأسرى بين صعود وهبوط في غضون أسابيع أو أيام أحياناً. وفي السياق ذاته، فقد اعتقلت قوات الاحتلال خلال الفترة بين 2006/9/28 و2007/9/28 (أي بعد أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط Gilad Shalit) ما يزيد عن ثمانية آلاف فلسطيني[9]، خرج بعضهم بعد ساعات أو أيام من الاعتقال، وما زال البعض الآخر رهن الاعتقال. والرقم الأخير رقم كبير، ودليل واضح على ما تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلية من تحكم مطلق واستبداد في حياة الفلسطينيين، ومن استخفاف وإساءة في معاملتهم، وهو ما سنراه أيضاً في كيفية معاملة السلطات الإسرائيلية للأسرى الفلسطينيين، وتعذيبهم، وظروف احتجازهم، والتحقيق معهم، واعتقالهم؛ حيث يتعرّض 99% من الأسرى للضرب والتعذيب، بحسب تقرير وزارة الأسرى الفلسطينية[10].

توزيع الأسرى بحسب الجنس حتى نيسان/ أبريل 2008

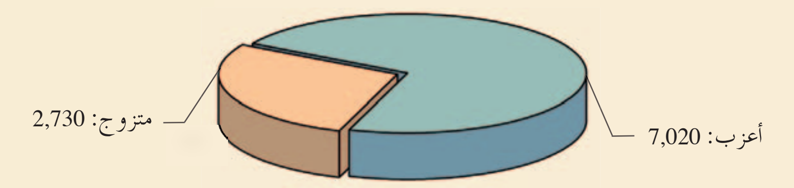


توزيع الأسرى بحسب المنطقة حتى نيسان/ أبريل 2008

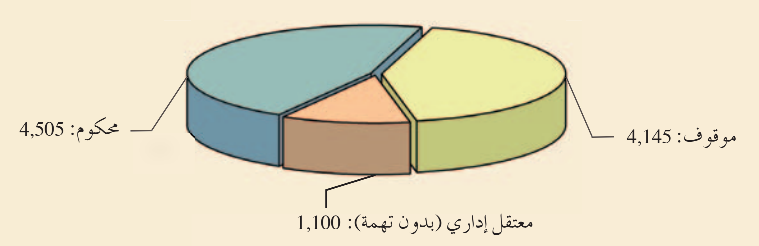




توزيع الأسرى بحسب الحالة الاجتماعية حتى نيسان/ أبريل 2008



توزيع الأسرى بحسب نوع الحكم حتى نيسان/ أبريل 2008



ولا يقتصر الأسرى الفلسطينيون على المقاومين أو الرجال، ففيهم النساء والأطفال والمرضى، وفيهم النواب والوزراء، وفيهم العمّال والطلاب والطالبات والأمهات وربات المنازل. سياسة الاعتقال التعسفي هذه، تجعل من أي صفقة إطلاق سراح أسرى مجرد صفقة شكلية. حيث إن الحقيقة الجلية والمؤلمة، هي أن "إسرائيل" مهما أفرجت عن أسرى، فإنها ما تزال باحتلالها الظالم متحكمة في أراضي الفلسطينيين ومتسلطة عليهم، ولا يردعها حق أو عرف أو خُلق أو قانون عن أن تقوم باعتقال المئات والآلاف من الفلسطينيين، في أي لحظة، من منازلهم أو من مكاتبهم أو حتى وهم في طريقهم إلى المدارس أو الجامعات، متى شاءت، وأن تغيبهم في سجونها القاسية أياماً وشهوراً وسنيناً دون أن تتعرض لمساءلة دولية ولا تفتيش ولا حتى انتقاد. أما عندما تأسر المقاومة الفلسطينية جندياً إسرائيلياً خلال تواجده في مناطق محتلة (وهو حق قانوني وشرعي)، يضجّ العالم بالانتقادات والاستنكارات والمطالبات العاجلة بإطلاق سراحه!.



الأسرى والمعتقلون في حرب 1948

على الرغم من أن أغلب الإحصائيات والأرقام المتوفرة عن الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، يعود أولها إلى عام 1967، فإن الروايات والوثائق تشير إلى أن العصابات الصهيونية خلال حرب 1948 أقامت معسكرات اعتقال للسكان المدنيين، الذين ألقي القبض عليهم بعد طردهم وتهجيرهم من قراهم. هذه المعسكرات كانت تشبه المعسكرات النازية خلال الحرب العالمية الثانية، وفيها كانت تتمّ عمليات التعذيب والتصفية للكثير من الأسرى الفلسطينيين، كما تمّ لاحقاً التكتم على وجود ومصير أغلبهم إن لم يكن كلهم.

وقد تناولت دراسة حديثة للنائب الفلسطيني، ومقرر لجنة الأسرى في المجلس التشريعي، عيسى قراقع، هذه الفترة المغيبة من تاريخ الحركة الفلسطينية الأسيرة، بل والمغيبة من رواية حرب 1948 ككل أحياناً، وما ارتكب فيها من جرائم حرب وإبادة. فقد ذكر ديفيد بن جوريون David Ben-Gurion في مذكراته أن عدد الأسرى الفلسطينيين والعرب في حرب 1948 بلغ تسعة آلاف معتقل، والاعتقاد أن الرقم كان أكبر بكثير.

واحتجز الأسرى حينها، بحسب الدراسة ذاتها، في خمسة معسكرات اعتقال، من بينها صرفند وعتليت، وفي سجون ورثها الاحتلال الإسرائيلي عن الانتداب البريطاني، كما كانت تقام معسكرات اعتقال ميدانية أو مؤقتة في القرى العربية التي طرد السكان منها.

وكانت عمليات الاعتقال متحللة من أي التزام إنساني أو قانوني تجاه حقوق الأسرى، وكان الأسرى يستغلون في أعمال سخرة، كما كانوا يعاملون معاملة مهينة وقاسية. وكانت النساء تتعرض للاغتصاب، وسرقة المصاغ، والمضايقة الجسدية بعد الاعتقال. كما كان يتمّ التخلص من الأسرى بعمليات إعدام جماعية، وكله بحسب الشهادات الموثقة وروايات شهود العيان.

➤ وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2008/5/3.





جنود الاحتلال يعتقلون أحد الشباب من بلدة يطا جنوب الضفة الغربية، في 2004/2/11، خلال إحدى عمليات التوغل هناك.



مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين على الحدود الإسرائيلية لقطاع غزة، وقد كبلت أيديهم وعصبت أعينهم بعد أن تم اعتقالهم وإخراجهم من القطاع من قبل قوات الاحتلال في 2008/4/15.



ثانياً: تمهيد قانوني

حدد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان The Universal Declaration of Human Rights الصادر سنة 1948 في خمسٍ من مواده الأساسية، ما يصلح للتعريف به على أنه مبادئ إنسانية عامة لا يجوزُ انتهاكها في التعامل مع الأسرى مهما كانت الظروف. وهذه المبادئ هي:

1. لا يُعرَّض أي إنسان للتعذيب ولا للعقوبات أو المعاملات القاسية أو الوحشية أو الحط من الكرامة (المادة 5).
2. كل الناس سواسية أمام القانون، ولهم الحق في التمتع بحماية متكافئة من دون أية تفرقة (المادة 7).
3. لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً (المادة 9).
4. لكل إنسان الحق على قدم المساواة التامة مع الآخرين في أن تُنظر قضيته أمام محكمة مستقلة نزيهة نظراً عادلاً علنياً (المادة 10).





5. كل شخص متهم بجريمة يُعدّ بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً (المادة 11).

وأكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (1966) International Covenant on Civil and Political Rights هذه الحقوق (المواد 7 و9 و10 و26)، كما أشار إلى وجوب مراعاة صغر سنّ الأحداث (المادة 14، وانظر أيضاً المادتين 37 و40 من اتفاقية حقوق الطفل Convention on the Rights of the Child).

وقد كانت حقوق الأسرى وكيفية معاملتهم وتجريم التعذيب والاعتقال التعسفي أو أخذ الرهائن، حتى في زمن الحرب، موضوعاً حرصت على تناوله العديد من الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية الخاصة. وأبرز هذه الاتفاقيات اتفاقية جنيف الثالثة The Third Geneva Convention الخاصة بمعاملات أسرى الحرب، واتفاقية جنيف الرابعة The Fourth Geneva Convention الخاصة بحماية المدنيين في زمن الحرب، واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984) The Convention against Torture and Other Cruel, Inhuman or Degrading Treatment or Punishment، ومنظومة الحدود الدنيا لإجراءات معاملة الأسرى (1955) The Standard Minimum Rules for the Treatment of Prisoner، ومبادئ معاملة الأسرى (1990) The Basic Principles for the Treatment of Prisoners. و"إسرائيل" مُلزمة بجميع هذه الاتفاقيات؛ إما لكونها طرفاً فيها، أو لكونها مُقرَّة من قِبَل الجمعية العامة للأمم المتحدة.

تعدّ اتفاقية جنيف الثالثة بشأن معاملة أسرى الحرب، المؤرخة في 1949/8/12، المرجعية الرئيسية بخصوص الشروط التي يفرضها القانون الدولي لضمان حقوق أسرى الحرب، ومعاملتهم معاملة كريمة في ظروف إنسانية. وتتحدث بنود الاتفاقية عن ظروف الأسرى، وحالة المباني، وشروط الطعام، والرعاية الطبية، والحماية،



والخدمات، والأنشطة البدنية والذهنية للأسرى، وتراعي حالات محددة من الأسرى كالنساء والأطفال ورجال الدين وذوي الرتب العسكرية. كما تتحدث الاتفاقية عن زيارات ومكاتبات الأسرى، وإيراداتهم المالية وعلاقاتهم مع الخارج، ومحاكماتهم... إلخ.

وتنطبق هذه الاتفاقية على أعضاء الجيش أو الجماعات المسلحة، الذين يقعون في قبضة العدو، وتنصّ على أن لأسرى الحرب حقوقاً عدة لا يمكن تجاهلها بأي حال؛ أبرزها: الحق بالمعاملة الإنسانية اللائقة بإنسانيتهم وكرامتهم، والحق بالتواصل مع أقربائهم والصليب الأحمر الدولي The International Red Cross، وبتلقي الرسائل والرزم، والحق بالاحتفاظ بملابسهم وأواني الطعام الخاصة بهم وحاجياتهم الخاصة، والحق بأن يتمّ تزويدهم بالكميات الكافية من الطعام والثياب وبالعناية الطبية اللازمة بحسب حالتهم الصحية، ويجب أن يتلقوا أجراً عن أي عمل يقومون به. كما تنص الاتفاقيّة أنه يجب إطلاق سراحهم في أسرع وقت، عند توقف الأعمال العدائية أو النزاع. ولا يجب على الدول التي تحتجز أسرى بصفة "أسرى حرب" أن: تجبر الأسرى على إعطاء أية معلومات بخلاف أسمائهم وأعمارهم ورتبهم وأرقام خدمتهم، أو تحرمهم من متعلقاتهم الثمينة أو نقودهم (إلا مؤقتاً وذلك مع ضرورة تزويدهم بِوَصْلِ استلام)، أو تميز بين الأسرى على أي أساس، باستثناء الصحة أو الجنس أو العمر أو الرتبة العسكرية أو المؤهلات الاختصاصية، أو تجبرهم على القيام بأعمال عسكرية أو أعمال خطيرة أو مهينة أو مضرة بالصحة.

وتمنع المادة رقم 3 من الاتفاقية، في جميع الأوقات والأماكن، أخذ الرهائن أو الاعتداء على الحرّيات والسلامة البدنية، بما في ذلك التعذيب والمعاملة القاسية والاعتداء على الكرامة الشخصية وإصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون إجراء



محاكمة سابقة أمام محكمة قانونية، تكفل جميع الضمانات القضائية اللازمة، لكل من لم يشترك مباشرة في "الأعمال العدائية"، بمن في ذلك أفراد القوات المسلحة الذين ألقوا عنهم أسلحتهم، والأشخاص العاجزون عن القتل بسبب المرض أو الاحتجاز أو لأي سبب آخر.

وتضيف الاتفاقية أنه حتى الذين شاركوا في "الأعمال العدائية" فيجب أن يخضعوا عند محاكمتهم للقوانين واللوائح السارية في القوات المسلحة بالدولة الحاجزة، مع مراعاة اختلاف الولاء والرتب، ومع توفير الضمانات الأساسية المتعارف عليها من حيث الاستقلال وعدم التحيز. وللأسير الحق في الحصول على محام دفاع، واستدعاء شهود، ويُبلَّغ المتهم ومحاميه قبل المحاكمة بمدة مناسبة بصحيفة الاتهام. كما تحظر الاتفاقية العقوبات الجماعية عن أفعال فردية، والعقوبات البدنية، والحبس في مبان لا يدخلها ضوء النهار، وبوجه عام، أي نوع من التعذيب أو القسوة.

وتعطي اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين، الحق في المعاملة الإنسانية اللائقة، في كل الأوقات، للمدنيين، وتنصّ على احترام كرامتهم وممتلكاتهم، وتمنع استخدامهم كدروع بشرية أو احتجازهم كرهائن أو إجبارهم على الإدلاء بمعلومات. كما تؤكد الاتفاقية ما ذكر أعلاه من ضمانات المحاكمة القانونية السليمة.

ولا تجيز اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (1984) أي تبرير للتعذيب، بحجة ظروف استثنائية، حتى لو كانت حالة حرب أو تهديد بالحرب أو حالة طوارئ أو تهديد للاستقرار الداخلي، ولا بذريعة الأوامر الإدارية الصادرة عن سلطة عامة أو موظفين أعلى رتبة. وتُعرِّف الاتفاقية في هذا الإطار، التعذيب، على أنه:



أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص، أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه هو أو شخص ثالث، أو تخويفه أو إرغامه هو أو أي شخص ثالث – أو عندما يلحق مثل هذا الألم أو العذاب لأي سبب من الأسباب يقوم على التمييز أياً كان نوعه، أو يحرض عليه أو يوافق عليه أو يسكت عنه موظف رسمي أو أي شخص آخر يتصرف بصفته الرسمية.

القانون الإسرائيلي والقانون الدولي

في حين ينصّ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948) أن "كل شخص متهم بجريمة يعتبر بريئاً إلى أن تثبت إدانته قانوناً" (المادة 11)، فإن القانون الإسرائيلي بعد 60 عاماً لا يجد حرجاً في أن ينصّ على العكس تماماً:

> لأجل اعتقال أي شخص عضو في تنظيم "إرهابي" (...) ليس من الضروري أن يكون هذا الشخص قد أسهم بشكل مباشر أو غير مباشر في الأعمال القتالية (...) وعلى هذا الأساس يتمّ تعريف أي شخص على أنه "مقاتل غير شرعي" (...) **وسيشكل إطلاق سراحه من الاعتقال خطراً على أمن الدولة، طالما لم يثبت العكس.**

➤ الفقرة 21 من حكم "المقاتل غير الشرعي" الذي أقرته المحكمة الإسرائيلية في القضية: "HCJ 3261/08 Anonymous vs. The State of Israel".

Valentina Azarov, Israeli High Court of Justice's "Unlawful Combatants" Judgment Allows Harmful Detention Legislation in Through the Back Door, Alternative Information Center (AIC), 7/7/2008.



وتستثني من التعريف "الألم أو العذاب الناشئ فقط عن عقوبات قانونية أو الملازم لهذه العقوبات أو الذي يكون نتيجة عرضية لها".

الرسالة 226

... ويوم الأحد، 2006/8/20، اختطفت سلطات الاحتلال أمين عام المجلس التشريعي الفلسطيني، د. محمود الرمحي، مما رفع عدد النواب المنتخبين ديموقراطياً والذين اختطفتهم "إسرائيل"، القوة المحتلة، خلال الشهر الماضي إلى 30. وقد قامت قوات الاحتلال، بمرافقة الشين بيت [الاستخبارات الإسرائيلية الداخلية] بمحاصرة د. الرمحي في منزله في البيرة في الضفة الغربية، وذلك في وضح النهار، واختطفته أمام أعين زوجته وأطفاله الأربعة. ويعد د. الرمحي المسؤول الرابع من حيث الرتبة الرسمية في المجلس التشريعي الفلسطيني، ومسؤول عن العديد من الملفات الإدارية والعملية. وتأتي هذه العملية بعد يوم واحد فقط على اختطاف نائب رئيس الوزراء الفلسطيني ووزير التربية، د. ناصر الشاعر، أيضاً من منزله في رام الله. وخلال اختطاف د. الشاعر، تمّت محاصرة منزله ونادوه عبر مكبرات الصوت للاستسلام، وأُخِذ إلى جهة لم يتمّ الإعلان عنها.

... وهذه الرسالة هي متابعة لـ 261 رسالة أخرى كنا أرسلناها لكم بشأن الأزمة المستمرة في الأراضي الفلسطينية المحتلة (...)، وهي توثق بشكل أساسي الجرائم الإسرائيلية التي ترتكبها قوات الاحتلال بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/ سبتمبر 2000. وهنا مرة أخرى، نعيد ونؤكد، أنه يتوجب محاسبة "إسرائيل"، القوة المحتلة، ومحاكمة مرتكبي هذه الجرائم الكثيرة، جرائم الحرب، وإرهاب الدولة، والانتهاكات المستمرة المتعمدة والمنتظمة لحقوق الشعب الفلسطيني.

◄ رسالة من رياض منصور (المراقب العام لفلسطين في الأمم المتحدة)، إلى أمين عام الأمم المتحدة ورئيس مجلس الأمن، 2006/8/21.



وربما تكون "إسرائيل" الطرف الوحيد في هذه الاتفاقية الذي يبرر التعذيب في قوانينه الداخلية، في حين تنصّ الاتفاقية بوضوح على أن "تضمن كل دولة طرف أن تكون جميع أعمال التعذيب جرائم بموجب قانونها الجنائي، وينطبق الأمر ذاته على قيام أي شخص بأية محاولة لممارسة التعذيب وعلى قيامه بأي عمل آخر يشكل تواطؤاً ومشاركة في التعذيب". كما تتضمن الاتفاقية تفصيلات بخصوص حالات التعذيب التي تحدث في الدول، ووجوب مساءلة الدول الأطراف، التي تمارس التعذيب، والتحقيق بهذا الخصوص.

أيضاً فيما يتعلق بظروف وبيئة الأسر، فقد حددت وثيقة الأمم المتحدة رقم A/CONF/611 مجموعة معايير تشكل "الحدود الدنيا لمعاملة الأسرى"، وتبنتها منذ 1955/8/30، بحيث يتوجب على الدول الأعضاء بذل كل ما بوسعهم من الجهود لتطبيقها. وتستثني المعايير بداية فئة المسجونين الأحداث، إذ يجدر عدم اعتقالهم في السجون. وتنقسم الاتفاقية إلى جزأين؛ الأول عام يجب مراعاته في كل الأحوال، والثاني خاص يجب اعتباره إلى جانب الأول في حالات محددة، ويميز مثلاً بين المعتقلين المحكومين والمعتقلين الذين لم تتمّ محاكمتهم بعد، أو يتناول مسألة المعتقلين المرضى عقلياً أو المجانين.

وتتضمن الفقرة الأولى من الوثيقة، حقوقاً عامة، تنصّ في أولها على مبدأ عدم التمييز، وعلى ضرورة احترام آراء المعتقلين ومعتقداتهم الدينية، ثمّ تحدد في فقرات ثانوية مستقلة ما يتعلق بتسجيل المعتقلين، ومن ضمنها ضرورة فصلهم بناء على الجنس والسن والسجلّ الجنائي وسبب الاعتقال، مثل فصل الإناث عن الذكور، والأحداث عن البالغين، والمعتقلين المثبتة تهمتهم والمحكومين عن المعتقلين الذين لم يحاكموا بعد، والمعتقلين بجنح مدنية عن المعتقلين بتهم جنائية أو جرائم.



أما بالنسبة للإقامة، فتنصّ الاتفاقية على أن تُراعى في أماكن الإقامة الظروف المناخية المتعلقة بالبناء، مثل كمية الهواء ومساحة الأرضية والإضاءة والتدفئة والتهوئة وكذلك الشبابيك؛ والشروط الصحية كتلك المتعلقة بالنظافة من إمدادات صحية جيدة، وبالعدد الكافي، خاصة دورات المياه والاستحمام، بالإضافة إلى توفير مستلزمات النظافة الشخصية والعناية بالمظهر.

وتضيف الاتفاقية شروطاً أخرى مثل؛ ضرورة تأمين الملابس المناسبة للأسرى والعناية بنظافتها، وكذلك أغطية الأسِرَّة، ووجوب توفير الطعام الكافي والصحي والجيد في الأوقات المعتادة، ومياه الشرب دائماً، وضرورة السماح للمعتقلين بالتعرض للهواء الطلق، على الأقل ساعة يومياً، ووجوب توفير الخدمات الطبية للأسرى، ونقل المرضى ممن يحتاجون لرعاية طبية مختصة إلى المرافق المجهزة أو المستشفيات المدنية، وضرورة توفير مستلزمات ما قبل الولادة وما بعدها في أماكن اعتقال النساء.

كما وتتضمن الوثيقة مواداً بخصوص النظام وقوانين العقوبات الداخلية للسجون، وبخصوص الزيارات والتواصل مع العالم الخارجي، وحق المعتقلين في متابعة دراستهم، والاطلاع على الكتب والأخبار والمستجدات. وقد أعادت الأمم المتحدة تأكيد المذكور أعلاه في قرار الجمعية العامة A/45/49 الصادر سنة 1990، حين أقرت قائمة من 11 بنداً لخصت فيها المبادئ الأساسية لمعاملة الأسرى معاملة إنسانية لائقة، تحترم حقوق الإنسان دون تمييز، خاصة تلك المحددة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والهدف الأساسي من هذا، هو تأكيد أن السجن ليس عقاباً أو مركزاً للتعذيب، بل مدرسة لتأهيل المجرمين ممن أخطأوا فعلاً، وفرصة جديدة لهم للعودة إلى الحياة. أما السجون الإسرائيلية فهي قبور للأحياء، يُزجّ فيها



الأبرياء، ويعذبون بوسائل لاإنسانية، وهي سياسة من سياسات الاحتلال لوقف المقاومة الفلسطينية التي تواجه الممارسات الاستيطانية والتوسعية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولقتل الأمل في مستقبل الشعب الفلسطيني، إذ يقضي شبابه زهرة أعمارهم في غياهب السجون، ليخرج أحدهم، بعد حين، إما مريضاً أو عاجزاً أو غير متعلم.

و"إسرائيل" على الرغم من كونها طرفاً في الاتفاقيات المذكورة أعلاه، بالإضافة لاتفاقيات أخرى ذات صلة، خاصة من ناحية تجريم التعذيب وأخذ الرهائن ومعاملة الأسرى، أو معاملة النساء والأطفال معاملة خاصة، إلا أنها استمرت منذ بداية احتلالها في انتهاك حقوق الأسرى الفلسطينيين بشكل دائم وممنهج وفاضح، يمسّ أبسط الحقوق الإنسانية، إضافة إلى التعذيب الجسدي والنفسي والإهانات المتعمدة للأسرى، وإلى حملات الاعتقال العشوائية والتعسفية، وكذلك محاولة إخفاء الحقائق والممارسات التي تمارسها في هذا المجال، والتي غالباً ما تنفضح عندما يتمّ نقاشها في البرلمان الإسرائيلي (الكنيست Knesset)[11].

وتنبع الإشكالية، في واقع الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، من أن سلطات الاحتلال لا تمنح الأسرى الفلسطينيين حقوقاً واضحة، ولا تصنفهم في أي من هذه الفئات، فهم إن كانوا أسرى حرب، وجب أن يحاكموا في المحاكم العسكرية، وهو ما يحصل من الناحية الشكلية لكن القوانين التي يحاكمون على أساسها تتسم بالعشوائية والتمييز إلى حدٍّ كبير. أما الإشكالية الأكبر فتنبع من كون أغلبهم مدنيين، وبالتالي يجب أن يصنفوا ضمن "الرهائن" وهو ما يعدّ جريمة حرب بكل الأحوال، أو ضمن المحتجزين المدنيين، الذين يتوجب على سلطات الاحتلال في هذه الحالة حمايتهم، لا اعتقالهم وتعذيبهم ومحاكمتهم والتحقيق معهم. لكن،



من الجلي أن سلطات الاحتلال تنتهك في الحالتين حقوق الأسرى الأساسية، سواء كانوا مدنيين أم ناشطين في العمل العسكري المقاوم.

وترفض السلطات الإسرائيلية تطبيق نصوص القانون الدولي فيما يتعلق بحقوق المعتقلين، والمحاكمات، أو ظروف الاحتجاز والأسر، أو وقف التعذيب. كما تذهب أحياناً إلى حدّ تعريض المحامين وناشطي حقوق الإنسان في هذا المجال إلى الاعتقال أو تقييد حرية حركتهم؛ سواء داخل الضفة والقطاع أم من وإلى البلاد؛ بحيث لا يخرج ملف الأسرى الفلسطينيين في سجونها إلى الرأي العام خاصة العالمي.



السجن السري "1391"

السجن 1391، القريب من الخط الأخضر، مختلف عن غيره من السجون فهو ليس بمكان معرّف على الخرائط. تمّ محوه عن الصور الجوية، وإزالة لافتة الطرق المرقمة، جرّاء قول الحكومة الإسرائيلية بأن التكتّم والسريّة ضروري "لمنع إلحاق الضرر بأمن الدولة".

لم يفحص أو يفتّش السجن الإسرائيلي 1391 مطلقاً من قبل هيئة مستقلة، مثل هيئة الصليب الأحمر الدولي. ويعتبر ما يحدث في هذا السجن لغزٌ غامضٌ في علم الغيب. لكن، وبالرغم من محاولات الحكومة لفرض تعتيم إعلامي، تمّ تسريب معلومات حول أحداث مرعبة جرت في هذا السجن على مدى عقد من الزمان. المعلومات القليلة المتوفرة تشير إلى أن أساليب التحقيق تشتمل على التعذيب النفسي والجسدي وبشكل روتيني، والشهادات التي أدلى بها عدد من المعتقلين السابقين في ذلك السجن تفترض بأن السجن مزدحم بالمعتقلين. ولكن لا أحد، باستثناء عدد قليل من الرسميين من قادة الأمن والحكومة الإسرائيلية، يعرفون كم عدد المحتجزين في سجن 1391 السري.

وتقول المحامية الإسرائيلية ليئا تسيمل Leah Tsemel: "أي شخص يدخل هذا السجن يختفي، ومن المحتمل للأبد".

كما أنه من غير الواضح إذا ما كان سجن 1391 هو السجن السري الوحيد في "إسرائيل"، ومن شبه المؤكد أنه ليس كذلك؛ فالعديد من المعتقلين الذين كان من المعلوم أنهم كانوا يحتجزون في سجن سريّ، أفادوا بأنهم كانوا قادرين على سماع صوت أمواج البحر، وسجن 1391 يبعد كثيراً عن البحر. آخرين أفادوا بأنهم كانوا قادرين على سماع طائراتٍ تقلع أو أصوات إطلاق نار، ربما يكون مصدرها قاعدة عسكرية. يوجد هناك حوالي 70 بناية (وهي عبارةٍ عن مراكز للبوليس محصّنة عسكرياً كانت قد شيدت في عهد الانتداب البريطاني لفلسطين) ويمكن للعديد منها أن يستخدم دون إثارة أي شبهات حوله.

➤ جوناثان كوك، صور للإرهاب الصهيوني داخل السجون.. السجن السري "1391" مثالاً، المركز الفلسطيني للإعلام، نقلاً عن جريدة عالم السياسة، فرنسا، تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، انظر:
http://palestine-info.com/arabic/terror/articles/sjoon.htm



ثالثاً: حيثيات الاعتقال والمحاكمة وظروف الأسر

تشهد عملية الاعتقال منذ حيثياتها الأولى انتهاكات بحق المعتقلين الفلسطينيين، حيث يتمّ اعتقال الفلسطينيين وفقاً لمجموعة من الأوامر العسكرية، أو عشوائياً دون أي مذكرات توقيف أو مبررات، وغالباً لا يتمّ توجيه تهمة محددة إلى المعتقلين والموقوفين، ثمّ يجري التحقيق معهم وتعذيبهم بهدف استصدار أي اعتراف منهم أو إجبارهم على الاعتراف، تحت التعذيب والضغط، بما لم يرتكبوه. وفي حال تمّت محاكمتهم، فإن هذه المحاكمة تتمّ في محاكم عسكرية إسرائيلية يترأسها إما قاضٍ واحد أو ثلاثة قضاة إسرائيليين يتمّ تعيينهم من قبل الجيش، وغالباً ما يكون اثنان منهم ذوي خلفية قانونية ضعيفة. ولا تراعي المحاكم العسكرية الإسرائيلية أصول المحاكمة العادلة المنصوص عليها قانونياً ودولياً، والتي تحفظ للأسرى حقهم في المساواة أمام القانون، والمثول أمام محكمة مختصة ومستقلة وحيادية ومنشأة بحكم القانون[13].

أما فيما يتعلق بمراكز التوقيف والاعتقال، فإلى جانب التعرض للتعذيب والاعتداءات الجسدية المتكررة والإهانات والاستفزازات؛ فإن الأسرى الفلسطينيين



يحيون في ظروف لاإنسانية وقاسية جداً، سواء من حيث الأبنية والغرف، أم النظافة والصحة والطعام، أم توفير العناية الطبية اللازمة للمرضى، وكذلك التواصل مع الأهل... إلخ، وغيرها مما سيتناوله هذا الفصل.

1. الاعتقال التعسفي:

تتمّ جميع الاعتقالات عادة دون إنذار مسبق، ودون إبداء أسباب واضحة للاعتقال، وتصاحبها في معظم الأحيان عمليات مداهمة واقتحامات للبيوت، وتفتيشات عارية، يتمّ فيها أيضاً الضغط على المعتقلين عبر أفراد أسرهم من زوجات وأطفال. وتتمّ هذه العمليات بمعظمها في منتصف الليل أو قبيل الفجر، بحيث يكون هدفها إلى جانب الاعتقال، ترويع المزيد من الفلسطينيين الآمنين في منازلهم وأحيائهم. يقول محمود كلاب (23 عاماً، نابلس):

> اعتقلتني قوات الاحتلال الساعة الثانية بعد منتصف الليل؛ حيث قاموا بالطَرْقِ بصورة وحشية على باب المنزل فقمت بفتح الباب، [وبعد ذلك] أمرونا بالخروج جميعاً من المنزل، مما أثار الرعب في نفوس الأطفال، ولم يخبروني سبب ذلك، ثمّ قاموا بتفتيش المنزل تفتيشاً دقيقاً وبعدها اعتقلوني أنا وإخواني، حيث قيدوا أيدينا للخلف بقيود بلاستيكية وعصبوا أعيننا، وأخذونا بالجيب العسكري، و[بعد أن أخذونا] إلى بيتح تكفا للتحقيق قاموا بتفتيشي تفتيشاً عارياً، وأخذوني إلى غرفة التحقيق، وأجلسوني على كرسي، وقيدوا يدي ورجلي للخلف، والقيود مربوطة بسلاسل بكرسي مثبت بالأرض، وهذه الوضعية مؤلمة جداً للظهر حيث حققوا معي من ساعات الظهيرة حتى منتصف الليل، وأنا مشبوح على الكرسي[14].

وغالباً ما تتمّ عمليات الاعتقال التعسفي خلال الاجتياحات بشكل جماعي؛ حيث تتمّ المناداة عبر مكبرات الصوت لجميع الفلسطينيين، الذين تتراوح أعمارهم





ما بين 15-45 عاماً، وتأمرهم بالحضور لنقطة معينة وتقوم باعتقالهم جميعاً، ويفتشون إما تفتيشاً عارياً أو تفتيشاً شبه عارٍ، ويُمْنَعون من الطعام ومن الذهاب إلى المرحاض، ويمارس جنود الاحتلال ضدهم أبشع الممارسات؛ بهدف إذلالهم وتعذيبهم. ويروي الأسير أحمد خالد الجيوسي قصة اعتقاله قائلاً:

> دخلت القوات الخاصة "الإسرائيلية"، واحتلت مخيم طولكرم بتاريخ 2002/3/8، وأخذتنا إلى مكتب الأونروا، وأجلسونا على الأرض وفحصوا هوياتنا، واعتقلونا و لم يخبرونا بسبب الاعتقال، و لم يظهروا لنا أمر الاعتقال. (وقد) قاموا بتقييد أيدينا بقيود بلاستيكية للخلف، وعصبوا أعيننا، وأبقونا لساعات طويلة بالخارج نجلس على الأرض رغم برودة الطقس، وبقينا بدون غطاء أو فراش للصباح، وكانوا يقومون بالاعتداء على أي شخص يحاول أن يحرك جسده على الأرض، ومنعونا من قضاء حاجتنا واضطررنا إلى التبول في ملابسنا. و(عندما) طلبت من الجندي أن يخفف القيود لأنها شديدة وتؤلمني وسببت انتفاخاً واحمراراً باليدين وأوجاعاً لا تحتمل، استجاب بركلات وشتائم قذرة، ومسكني وأنا مقيد ورماني على كومة من الزجاج الذي تكسر تحت جسدي مما أدى إلى حدوث إصابات بالغة وجروح في جميع أنحاء جسدي الهزيل المنهك من البرودة والقيود[15].

كما تبقي السلطات الإسرائيلية المئات من المعتقلين الفلسطينيين محتجزين عندها لفترة طويلة دون تقديمهم للمحاكمة، ودون توجيه أي تهمة، وقد تفرج عنهم لاحقاً دون استجواب، ودون أن تعوضهم عن الاعتقال التعسفي، حيث ينصّ القانون الدولي على وجوب التعويض لمن اعتقلوا اعتقالاً تعسفياً[16]، كما أنها في المقابل قد تبقيهم محتجزين.





قوات الاحتلال تعتقل كهلاً فلسطينياً على نقطة عبور "جيلو" في مدينة بيت لحم في الضفة الغربية، في 2004/10/15؛ لمنعه من الذهاب للصلاة في المسجد الأقصى خلال اليوم الأول من شهر رمضان.

اقتياد مجموعة من المعتقلين الفلسطينيين في مخيم رفح جنوبي قطاع غزة في 2004/5/19.





وبحسب التقارير الحقوقية فقد ارتفعت وتيرة الاعتقالات التعسفية أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1993) ثمّ انتفاضة الأقصى (2000-2005). وذكر تقرير لمنظمة العفو الدولية Amnesty International أنه تمّ خلال سنة 2001 اعتقال ما يزيد عن ألفي فلسطيني، احتجز الكثيرون منهم لفترات طويلة بمعزل عن العالم الخارجي، ودون أن يسمح لهم بالاتصال بمحاميهم أو ذويهم[17].

وتكرر الأمر في الأعوام التالية؛ فشهد العام 2002 العديد من الاجتياحات لمدن الضفة الغربية، اعتقل خلال الفترة الأولى منها (2002/2/27–2002/3/17) حوالي 2,500 فلسطيني أفرج عنهم جميعاً بعد ذلك باستثناء 135 شخصاً[18]. وذكر تقرير لمؤسسة الضمير أنه اعتُقِل خلال ربيع العام 2002 ما يزيد عن 15 ألف فلسطيني غالبيتهم من الذكور، وأن شهود عيان أفادوا أن الكثير من القرى والتجمعات السكانية أُفرغت كافة من الذكور فوق سن الـ 15 بعد أن اعتقلتهم قوات الاحتلال[19].

أما خلال سنة 2003، فذكر تقرير منظمة العفو الدولية السنوي أنه تمّ أيضاً اعتقال الآلاف من الفلسطينيين، بمن فيهم المئات من القاصرين، ثمّ أُفرج عن معظمهم لاحقاً بدون تهمة، وأحياناً دون استجواب[20]، وبحسب التقارير بلغت الاعتقالات في هذا العام ذروتها في الفترة ما بين 2003/3/29 و2003/4/11، حيث اعتقل فيها أكثر من ستة آلاف شخص[21]. وبحسب تقرير منظمة العفو الدولية أيضاً، فقد اعتقل خلال الفترة 2004/5/23 و2005/5/23 آلاف الفلسطينيين، وأفرج عن أغلبهم دون أن توجه إليهم تهمة، ولكن اتهم أكثر من ثلاثة آلاف فلسطيني بارتكاب جرائم أمنية[22]؛ مما يرجّح أن "الأغلبية" التي أفرج عنها تتجاوز البضعة آلاف.

وما بين أيلول/ سبتمبر 2006 وأيلول/ سبتمبر 2007، سجلت وزارة الأسرى والمحررين الفلسطينية اعتقال الآلاف أيضاً لأيام محدودة أو حتى لساعات، ثمّ



الإفراج عنهم دون توجيه أي تهمة، وأشارت إلى استمرار توقيف 5,564 أسيراً دون محاكمة حتى تاريخ 2007/9/28، إضافة إلى 950 معتقلاً إدارياً[23]. وهذا يؤكد مدى الاستهتار الإسرائيلي بالحقوق الإنسانية ومنها الحق في الحرية، وبحقوق الأسرى تحديداً؛ حيث ذكرت منظمة العفو الدولية في أحد تقاريرها أنه حتى الذين ما زالوا رهن الاعتقال فهم محتجزون "من دون تهمة، أو غالباً بموجب أوامر اعتقال إدارية يمكن تجديدها إلى ما لانهاية". مضيفة أن هناك "أدلة قوية على أن أغلبية المحتجزين اعتقلوا بصورة تعسفية" من دون تهم، ومن دون السماح لهم بالاتصال بمحامين للدفاع عنهم[24].

وليست الأرقام المذكورة أعلاه بخصوص الاعتقال التعسفي الذي تمارسه سلطات الاحتلال، إلا بعض الأدلة الموثقة، وهي بالتأكيد أقل بكثير مما يمارسه الاحتلال في الواقع. حيث تتكرر الاعتقالات التعسفية بشكل يومي، وتشكل جزءاً أساسياً من سياسة العقاب الجماعي، التي ينتهجها الاحتلال الإسرائيلي ضدّ الشعب الفلسطيني.

أ. قوانين اعتقال خاصة وانتهاكات "قانونية":

وصل الأمر بسلطات الاحتلال الإسرائيلية في مجال الاعتقالات التعسفية والاعتقالات الإدارية إلى محاولة إعطائها صفة "شرعية قانونية"، على الرغم من تناقضها الواضح والجلي مع المبادئ القانونية، سواء المحلية أم الدولية، وانتهاكها الفاضح لحقوق الأسرى.

وتطبق قوات الاحتلال في المناطق الفلسطينية مجموعة من الأوامر العسكرية الجائرة، التي تحاول بها التحكم في حياة الفلسطينيين. وفيما يخص الاعتقال، يمكن للسلطات الإسرائيلية بموجب هذه الأوامر اعتقال أي فلسطيني دون إبلاغه



عن سبب اعتقاله، أو عرضه على قاض. ويمكن منع المعتقل من اللقاء بمحاميه، ولا يُلْزَمُ الجيش بإبلاغ عائلة المعتقل عن سبب الاعتقال أو مكان الاحتجاز. ويسمح الأمر العسكري الإسرائيلي رقم 1500 (الصادر في 2002/4/15) للجيش "باحتجاز المعتقلين طوال 18 يوماً، دون السماح لهم برؤية المحامين، قبل جلبهم للمثول أمام قاضٍ، يمكنه تجديد أمر منع مقابلة المحامين"[25].

لكن هذا لا يعني اقتصار مدة التوقيف على هذه الفترة، فغالباً ما يتم تحويل الموقوفين بعدها إما إلى الاعتقال الإداري التعسفي، الذي قد يُجدد إلى ما لا نهاية، أو إلى انتظار المحاكمة، التي قد تأتي وقد لا تأتي؛ حيث إن مدة التوقيف بانتظار المحاكمة، بحسب القوانين الإسرائيلية الخاصة بالفلسطينيين، قد تطول إلى 180 يوماً. كما حدد الأمر العسكري رقم 1530 مدة إجراء المحاكمة بعامين، وقبل هذا الأمر كانت مدة المحاكمة مفتوحة وغير محددة[26]. ولا تلتزم السلطات الإسرائيلية في الغالب حتى بالمهل الزمنية المذكورة أعلاه، وقلما تفتح تحقيقات في هذه المواضيع أو تقبل الاعتراضات أو المراجعات، وبلغت انتهاكاتها في هذا المجال حدّاً صارت فيه الانتهاكات هي العرف.

وفي منتصف سنة 2008، تابعت سلطات الاحتلال عبثها واستخفافها بالقوانين الدولية وحقوق الإنسان في قوانينها وتشريعاتها، مع استخدامها المتكرر لقانون الـ"مقاتل غير شرعي"، والذي يُمَكِّنها، عند اعتبارها أياً من الأسرى مقاتلاً غير شرعياً، من تجاوز أي عرف أو قانون في معاملته؛ فيمكن احتجازه لفترة غير محدودة ودون محاكمة مثلاً. ويستهدف القانون الأخير تحديداً، المقاومين أو من يشاركون في أعمال المقاومة ضدّ الاحتلال، وممن لا تنجح سلطات الاحتلال في إرغامهم تحت التعذيب على الاعتراف؛ فتسعى من خلال مثل هذا القانون إلى التحلل من تبعات اتفاقية جنيف الثالثة، التي تنصّ على اعتبارهم أسرى حرب[27]،



قيود لا تستثني أحداً

الاحتلال اعتقل 12 طفلاً من طلاب المدارس واعتدى عليهم بالضرب

... من مخيم العروب من نفس المدرسة والصف، في وقت واحد لدى خروجهم من المدرسة، بعد تقديمهم لامتحانهم يوم الأربعاء الماضي...

➤ جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2008/5/27.

3 وزراء و44 نائباً فلسطينياً في سجون الاحتلال في سابقة خطيرة وطعنة للديموقراطية

... مشيراً إلى أن عدد ممثلي الشرعية المختطفين في سجون الاحتلال الآن وصل إلى 47، وكان العدد وصل إلى 56 نائباً ووزيراً في سجون الاحتلال، أفرج عن عدد منهم.

➤ جريدة **الراية**، قطر، 2008/7/5.

الاحتلال يطلق نيرانه باتجاه صيادي غزة ويعتقل 26 منهم

...إن الزوارق الإسرائيلية حاصرت قوارب الصيادين، وأجبرت من كانوا على متنها على خلع ملابسهم والقفز في المياه، وذلك قبل أن تعتدي عليهم بالضرب، وتقتادهم على متن الزوارق الحربية.

➤ جريدة **الغد**، عمّان، 2008/5/28.

قوات الاحتلال تعتقل عدداً من الصرافين في الضفة الغربية وتصادر أموالهم

... وقامت قوات الاحتلال بمصادرة ثلاثة ملايين شيكل من 14 صرافاً، في حين قامت باعتقال خمسة منهم.

➤ موقع عرب 48، 2008/2/12.



شباط/ فبراير 2008

170 قرار اعتقال إداري منذ مطلع الشهر ...

◄ جريدة **الخليج**، الإمارات، 2008/2/24.

آذار/ مارس 2008

الخليل: اعتقال **103** مواطنين خلال آذار/ مارس الماضي بينهم 15 مريضاً و22 طالباً ...

◄ جريدة **الأيام**، رام الله،، 2008/4/3.

نيسان/ أبريل 2008

جيش الاحتلال يعتقل **363** فلسطينياً الشهر الماضي ...

◄ جريدة **الدستور**، عمّان، 2008/5/4.

أيار/ مايو 2008

سلطات الاحتلال اعتقلت **312** مواطناً خلال الشهر الجاري بينهم 17 طفلاً ...

◄ **الحياة الجديدة**، 2008/5/19.

في المساء يتمّ اعتقال العشرات، وفي الصباح يتمّ إطلاق سراح المئات، وما المانع طالما "منبع الأسرى" لا ينضب، ودائماً يمكن اعتقال العشرات ممن يرشحون لاحقاً للإفراج الفوري. وإذا كان هناك دائماً مرشحون للإفراج، ألا يعني هذا أن هؤلاء هم ممن كان يمكن الإفراج عنهم قبل ذلك؟.

◄ الأسرى الفلسطينيين: منبع لا ينضب، افتتاحية جريدة **هآرتس**، 2007/11/22.





مع أن الاتفاقية الأخيرة تحدد بوضوح من هم أسرى الحرب وفي طليعتهم المقاتلين، و"إسرائيل" طرف في هذه الاتفاقية وملزمة بها.

وتجدر الإشارة هنا إلى العنصرية الإسرائيلية الموجودة في التعامل مع الفلسطينيين، ومنها التمييز في قوانين الاعتقال؛ فالقانون الإسرائيلي لا يسمح باعتقال المواطن الإسرائيلي لأكثر من 24 ساعة دون عرضه على قاضٍ مثلاً. وبحسب مؤسسة الضمير، فإنه "يمكن لأيّ قاضٍ عسكري إسرائيلي احتجاز الفلسطيني بدون محاكمة لمدة 90 يوماً، وإن لم يكن ذلك بشكل متواصل، ويمكن تمديد هذه المدة لثلاثة أشهر إضافية بأمر من المستشار القضائي الإسرائيلي للمناطق الفلسطينية أو بأمر من قاضٍ عسكري في محكمة استئناف عسكرية"، بينما يمنع القانون الإسرائيلي احتجاز المواطن الإسرائيلي من دون توجيه تهمة إليه لمدة تزيد عن 15 يوماً، يمكن تمديدها فقط لمدة 15 يوماً إضافية. كما يمنع المعتقل الفلسطيني من الالتقاء بمحاميه مدة 60 يوماً من تاريخ الاعتقال، أما المواطن الإسرائيلي فلا يسمح بمنعه من الالتقاء بمحاميه لمدة تزيد عن 15 يوماً[28].

ب. ظروف التوقيف والاعتقال:

ترافق عملية الاعتقال العديد من الممارسات التي تنتهك حقوق المعتقل الفلسطيني، بالإضافة إلى ما ذُكِر أعلاه من اعتقال عشوائي لا توضح فيه التهمة للمعتقل، ومن انتهاكات قانونية وحقوقية، ليس أقلها الاعتقالات التعسفية الجماعية، والتفتيشات العارية، والممارسات المهينة، ومداهمات المنازل واستخدام أفراد الأسرة كوسيلة ضغط.

ويصف تقرير لمؤسسة الضمير عملية الاعتقال "العادية" كالتالي:



يتمّ عند الاعتقال تقييد يدي المعتقل بقيود بلاستيكية وتعصيب عينيه، ولا يتمّ إخباره عن سبب اعتقاله أو عن الجهة التي سينقل إليها. وتترافق عملية الاعتقال بالعنف الجسدي وإهانة المعتقل، وأكد العديد من المعتقلين في شهادات مشفوعة بالقسم أنهم تعرضوا لمحاولات قتل واغتصاب. وتمّ في أحيان كثيرة دفعهم إلى الأدراج [الدرج]، بينما كانت أعينهم معصوبة ليسقطوا. هذا إلى جانب العديد من ممارسات التعذيب، التي اقترفها الجنود الإسرائيليون بحقهم. وكثيراً ما أجبر المعتقلون على التعري أمام الجميع عند اعتقالهم، كما أجبر الجيش الإسرائيلي الفلسطينيين على خلع ملابسهم، عندما قام بحملات المداهمة من بيت لبيت[29].

وتكاد تنعدم فعلياً عند سلطات الاحتلال أي حقوق قانونية للمعتقلين الفلسطينيين، بما فيها تلك التي تنظم عملية الاعتقال؛ حيث تتكون الإجراءات التنظيمية للاعتقال من 114 إجراءً، تتناول عملية الاعتقال والظروف الواجب توفيرها للمعتقلين. وتكمن المفارقة في أن وزير الداخلية هو المسؤول عن إصدار مثل هذه الإجراءات أو تعديلها، ولا تقيده في هذا أية قوانين أو تعليمات تكفل حقوق المعتقلين[30]. فمثلاً، "تنظّم" هذه الإجراءات ظروف الاحتجاز؛ بحيث تمنع احتجاز أكثر من 20 معتقلاً في غرفة واحدة لا يزيد طولها عن خمسة أمتار، وعرضها أربعة أمتار، وارتفاعها ثلاثة أمتار، أو أن يكون السقف مفتوحاً. بينما الحدّ الأدنى للمساحة المعطاة للسجين الواحد في أمريكا وأوروبا في المقابل هو 10.5 م^2![31].

وتقوم قوات جيش الاحتلال غالباً بنقل المعتقلين إلى خارج مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني، وهذا يُشكّل أيضاً مخالفة للقانون الدولي، وجريمة حرب بموجب المادة 47 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنصّ على أنه "يجب احتجاز المتهمين من المناطق المحتلة داخل سجون تقع ضمن الأراضي المحتلة، وفي حالة صدور الأحكام





نظرتان تحكيان كل الاختلاف، بين وجهي الضحية والجلاد. أخذت الصورة في سجن ريمونيم شمال شرق تل أبيب في 2004/6/30.



جندي إسرائيلي يقوم بعصب عيني أحد المعتقلين الفلسطينيين خلال أحد الاقتحامات الإسرائيلية لمدينة نابلس في الضفة الغربية في 2006/4/11.



بحقهم؛ فيجب أن يقضوا محكوميتهم داخل سجون تقع في الأراضي المحتلة". وتجدر الإشارة هنا إلى أنه يوجد خمسة مراكز اعتقال عسكرية إسرائيلية داخل المناطق الفلسطينية المحتلة، وسجن عسكري واحد فقط، من أصل ما يقارب 27 مركز اعتقال لاحتجاز الفلسطينيين، وأربعة مراكز تحقيق. والأرقام المذكورة هي للمرافق المعروفة فقط؛ حيث هناك العديد من مرافق التحقيق والسجون السرية، التي يصعب تخيل الانتهاكات التي تحصل فيها. وقد اعترفت "إسرائيل" بوجود أحد هذه المرافق (السجن السري 1391)، بينما ما يزال موقعه مجهولاً[32].

ويعاني المعتقلون الفلسطينيون في مراكز التوقيف بسبب سوء أحوال هذه المراكز، سواء من حيث الازدحام الشديد وعدم فصل البالغين عن القاصرين، أم من حيث سوء التجهيزات، خاصة أماكن النوم والفرش؛ حيث يفترش الموقوفون الأرض، أو ينامون على فرشات إسفنجية رقيقة جداً. كما ويتعرض المعتقلون خلال التحقيق لأساليب تعذيب جسدي ونفسي قاسية ووحشية ومذلة أحياناً، ويفقد العديد من المعتقلين حياتهم أثناء وجودهم في أقبية التحقيق نتيجة لهذه الأساليب. وتعدّ الاعترافات التي تُنْتَزع تحت التعذيب أدلة كافية لإدانة المعتقلين في المحاكم الإسرائيلية، ولا تُجرِّم القوانين الإسرائيلية في هذا المجال وسائل التعذيب، بل تنصّ على جواز استخدام بعضها.

ج. الاعتقال الإداري:

يعدّ الاعتقال الإداري نموذجاً صارخاً على الاعتقال التعسفي، إذ يتمّ احتجاز الشخص لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد دون توجيه تهمة، ودون المثول أمام محكمة، وهو ما يخل بقانونية هذا الاعتقال ويجعله اعتقالاً تعسفياً حسب المبادئ التي نصّت عليها المواثيق الدولية التي ذكرت سابقاً.



ويستند هذا الأسلوب في الاعتقال إلى المادة 111 من أنظمة الدفاع والطوارئ، التي فرضتها السلطات البريطانية في أيلول/ سبتمبر 1945[33]، واستمرت سلطات الاحتلال الإسرائيلية بتطبيقها منذ قيامها، بل عززتها بـ 12 قراراً عسكرياً يتعلق بالاعتقال الإداري، وهي القرارات ذات الأرقام: 115، 161، 378، 1229، 1236، 1254، 1270، 1281، 1283، 1299، و1331.

وزادت هذه القرارات من استخدام الاعتقال الإداري، وجعلته من صلاحيات وزير الدفاع دون العودة إلى القضاء. كما أعطى بعضها صلاحية إصدار أوامر الاعتقال للقادة العسكريين لمدة 96 ساعة قبل تأكيدها من قائد المنطقة، وبذلك أصبح الأمر معلقاً بأيدي ضباط برتب أقل؛ مما يزيد من احتمالية التعسف في مثل هذه الاعتقالات.

وعلاوة على تسهيلها لإجراءات الاعتقال الإداري؛ فقد أعطت القرارات العسكرية الحق باستمرار الاعتقال دون تحديد مدة قصوى، وذلك من خلال السماح بتجديده لمدة ستة أشهر أخرى عند الانتهاء من فترة الاعتقال الأولى، وقد يتمّ التجديد لعدة مرات استناداً للقرار العسكري رقم 378 الصادر سنة 1970، والذي يجيز التجديد للمعتقل الإداري لفترات متتابعة إذا "كان لقائد المنطقة أساس يدعو إلى الاعتقاد عشية انتهاء مفعول (الاعتقال الإداري)، بأن أسباباً تتعلق بأمن المنطقة أو سلامة الجمهور تستدعي حجز الشخص المعتقل"[34].

وقد لجأت السلطات الإسرائيلية أكثر من مرة لتمديد فترة الاعتقال الإداري لمدة سنة بدلاً من ستة أشهر، بناءً على القرار العسكري رقم 1281 الصادر بتاريخ 1989/8/1[35]. وذكر تقرير لنادي الأسير الفلسطيني أن بعض الأسرى قد جُدِّد لهم الاعتقال الإداري لأكثر من خمس مرات، ومنهم الأسير



الإداري أمجد وراد المعتقل منذ سنة 2002، والأسير سليم طه المعتقل إدارياً منذ 2001/8/16[36]، والأسير محمد أبو عرة الذي اعتقل إدارياً لمدة 57 شهراً، أما الأسير الذي اعتقل إدارياً أكبر عدد من المرات فهو وليد خالد حرب، الذي قضى 67 شهراً في الاعتقال الإداري[37].

والاعتقال الإداري اعتقال تعسفي، دون سبب واضح؛ فمثلاً اعتقل وليد حناتشة من مواليد 1969 وسكان مدينة رام الله في 2002/5/19، عند الطبيب في القدس، وهو للعلم متزوج من مقدسية ولكنه لا يملك تصريحاً لدخول مدينة القدس، وجرى التحقيق معه حول دخوله المدينة دون تصريح، وحيازته لهوية مزورة، ثمّ حُقِّق معه في موضوع علاقاته مع أشخاص مطاردين أو معتقلين، ولكن محاضر التحقيق كلها كانت عامة ولا تدور حول شبهة أو تهمة محددة. و لم تتمّ محاكمة وليد على مخالفة حيازة هوية مزورة، أو دخول القدس دون تصريح، بل صدر ضدّه أمر اعتقال إداري لمدة ستة شهور، ينصّ على كونه "نشيط جبهة شعبية، يشكل خطورة على أمن المنطقة".

وفي جلسة الرقابة القانونية يوم 2002/12/23، تقرر تأجيل الملف إلى يوم 2003/2/26، وبالتالي إبقاء وليد معتقلاً لحينها. وفي جلسة 2003/2/26 لم يحضر مندوب المخابرات (تبنى التهم في ملفات الاعتقال الإداري على "تهم سرية" يقدمها عادة جهاز المخابرات، ولا يملك المتهم أو المحامي حق الاطلاع عليها)، ولكن القاضي قرر أن لا حاجة لحضوره؛ لأن المواد السرية واضحة، وتمّ تثبيت أمر الاعتقال. وعلى الرغم من حصول وليد على قرار استئناف، إلا أن الأمر لم ينجح، وتمّ تمديد قرار اعتقاله مجدداً لمدة أربعة أشهر بالحجة نفسها، ثمّ لمرة أخرى لمدة ثلاثة شهور، ونوّه القاضي في هذه المرة بأن "المواد السرية الموجودة في ملف المعتقل



ليست خطيرة لذاتها، ولكنه مرتبط بنشيطين آخرين". لكن القاضي عاد وذكر في جلسة الاستئناف التالية (تشرين الأول/ أكتوبر 2003) أن "قرار الاعتقال ضدّ وليد نابع من نشاط خطير محدد قام به، وأن نشاطه كان لمدة طويلة، وأنه لم يغير من ذلك خلال اعتقاله".

وتكررت الحالة مع وليد حتى صدور القرار الإداري السابع بحقه، أيضاً لمدة ثلاثة شهور إضافية في 2004/10/10. وعندما حاول وليد الاستئناف هذه المرة بسبب خطورة وضع زوجته الصحي، واشتباه إصابتها بورم سرطاني في الدماغ، جاء القرار بأن الوضع الخطير في الخارج أهم من الوضع الصحي لزوجته، ولم يسمح له حتى بالإقامة الجبرية معها في المنزل. وتمّ لاحقاً تمديد الأمر في 2004/12/5 للمرة الثامنة، وهذه المرة ليس بسبب خطورته أو نشاطه، ولكن "بسبب الأوضاع غير المستقرة في الخارج، خاصة عدم الوضوح بما يتعلق بالسلطة الفلسطينية، ... ولكن إذا لم تحدث أية تغييرات طارئة من الصعب الاستمرار في احتجازه"![38].

وتلجأ سلطات الاحتلال الإسرائيلي إلى الاعتقال الإداري خاصة في حال عدم القدرة على توجيه أي تهم حقيقية للأسير، وكذلك تستخدمه كوسيلة ضغط ضدّ "القيادات البارزة في الفصائل الوطنية والإسلامية، الذين لم يعترفوا بشيء أثناء التحقيق"[39]، أو لاستهداف النخب الاجتماعية، كرجال السياسة وأعضاء المجلس التشريعي وناشطي العمل الاجتماعي، والعلماء والأكاديميين، وصولاً إلى أعضاء مجالس البلديات والنوادي والهيئات المحلية، وإلى طلاب الجامعات ومعلمي المدارس والأطباء والمهندسين، وغيرهم من الفاعلين في المجتمع الفلسطيني، وممن يصعب توجيه أي اتهام إليهم أو إثباته[40].

ومن الواضح أن حمى استخدام الاعتقال الإداري تزداد مع تزايد أعمال



المقاومة الفلسطينية؛ فقد ارتفعت وتيرة هذه الاعتقالات فترة الانتفاضة الأولى (1987-1993)، حتى إن السلطات الصهيونية افتتحت معتقل أنصار 3 الصحراوي في النقب؛ لاستيعاب الأعداد الكبيرة للمعتقلين الإداريين في تلك الفترة.

وخلال انتفاضة الأقصى، ارتفع عدد الاعتقالات الإدارية من 70 خلال العام 2001 [41]، إلى ما يزيد عن 1,900 خلال العام 2002 [42]. وقد استمرت الاعتقالات الإدارية منذ ذلك الحين بحدود 1,000 إلى 1,500 معتقل إداري سنوياً[43]، خاصة بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية والبلدية، وبعد حسمها العسكري في غزة. وأفادت المحكمة العسكرية الإسرائيلية أن عدد القرارات الإدارية الصادرة في العام 2007 بلغ 3,101 قراراً باعتقال أو بتمديد اعتقال، طال بعضها أعضاء في المجلس التشريعي ووزراء سابقين، وهو "الرقم الأعلى على الإطلاق"، بحسب تقدير الباحث في شؤون الأسرى الفلسطينيين فؤاد الخفش؛ حيث قدّر عدد هذه القرارات في سنة 2006 بـ 2,850 قراراً[44]. كما بلغ مجموع قرارات الاعتقال الإدارية، منذ اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى أوائل سنة 2008، قرابة 18 ألف قرار[45].

وعلى الرغم من سماح القانون الإسرائيلي للمعتقل بالطعن بقرار اعتقاله الإداري أمام قاضٍ عسكري، إلا أن الإجراءات المتبعة في أثناء المحاكمة تحول دون تحقيق العدل وتُشرع الاعتقال بدلاً من منعه، وتتنافى كلياً مع المعايير الدولية للمحاكمات، وخصوصاً مبدأ البنود السرية في المحاكمات العسكرية، الذي يحرم المتهم ومحاميه من الإطلاع على بنود اتهام المعتقل، فكيف لمحام أن يطعن في اعتقال موكله، وأن يطالب ببراءته إذا كان لا يملك الحق بمعرفة لائحة الإتهام لموكله؟.

ويبقى جانب العذاب النفسي جراء الشعور باللااستقرار، أصعب جوانب الاعتقال الإداري عند سلطات الاحتلال، فأنت لست مجرد معتقل لا يدري



سبب اعتقاله، لكنك معتقل ربما إلى ما لانهاية. فأشهر الاعتقال القليلة التي ينصّ عليها القرار الإداري، والتي لا يمكن أن تتجاوز الستة أشهر، قد تمتد فعلياً إلى "قرارات" وسنوات. وهذا الفارق بين المدتين لا يمكن لأحد أن يحدده سلفاً؛ فهو رهن لعشوائية قرارات التجديد عند سلطات الاحتلال وكثرتها، وهو الفارق الذي يعكس أيضاً معاناةً إضافية على المعتقلين وعلى عائلاتهم. فيروي سليم أبو هواش:

> مع نهاية عام 1994، كنت على موعد مع نهاية مدة الثلاثة أشهر، التي ينصّ عليها قرار اعتقالي الإداري. أقبل حارس السجن مع قائمة المعتقلين الذين يجب إطلاق سراحهم اليوم، بينما كنت نفسي مشغولاً في الاستحمام وتبديل ثيابي والتجهز لهذا اليوم، وثمّ لوداع السجن وباقي الأسرى؛ وإذ بصديقي يناديني: "خذ وقتك في الاستحمام وتبديل الثياب". وشعرت بغصة كبيرة في حلقي ومرارة في نفسي، وانتظرت مدة طويلة من ثمّ في الاستحمام. ستبدأ إذن مجدداً تجربة الاعتقال، ولن أعرف إلى متى سأظل معتقلاً... وفي المساء عرفت أن مدة اعتقالي الجديدة خمسة أشهر. طلبت من المسؤولين إطلاق سراحي أو إكمال التحقيق ومحاكمتي على الأقل، لكن طلبي ذهب دون جدوى.
>
> كانت عائلتي تنتظرني على الطريق، وكانت زوجتي (الحامل) تنتظرني في المنزل. وعندما وصل المعتقلون، الذين تمّ إطلاق سراحهم إلى حيث كانت العائلات تنتظر، و لم أكن معهم، بكت والدتي كثيراً وحملوها إلى المنزل، أما زوجتي فقد فقدت وعيها عندما علمت بالخبر[46].





أرجوكم... من يساعدني على إطلاق سراح أبي؟

مجد دلايشة، ابنة المعتقل الإداري في السجون الإسرائيلية، خالد دلايشة

اسمي مجد، وعمري اليوم 10 سنوات. عندما كنت في الخامسة من عمري، أخذوا والدي إلى الاعتقال الإداري. قالوا لي حينها أنه سيعتقل لمدة ستة أشهر فقط. و لم أعلم حينها أن هذه الأشهر الست سيتمّ تمديدها... وأصعب ما في هذا التمديد أنه كل ستة شهر، نجهز أنفسنا أنا وأخواتي، ونرتدي أفضل ثيابنا وننتظر... وننتظر، ولكنه لا يأتي. ونسأل أمي: "لماذا لم يأتِ؟"، فتقول "لأنهم جددوا اعتقاله لستة أشهر إضافية". ونظل نسأل "إذاً متى سيعود إلى المنزل؟". وتجيبنا "هذا سؤال صعب جداً، وأنا لا أعلم. فقط لو أني أستطيع أن أعلم متى سيعود". وننتظر ستة أشهر أخرى... وستة أشهر أخرى... ولا نعلم متى ستنتهي هذه الحالة الصعبة والمؤلمة. لقد تعبت، أرجوكم ساعدوني، لم يعد يفرحني شيء، لا ثياب جديدة ولا حلويات ولا حتى الملاهي. كل ما أريده هو أن يكون أبي بجانبي، كم أنا بحاجة إليه ليضمني، ويحملني، ويتكلم عني للناس، وأن أمشي معه إلى المدرسة كما جميع أصدقائي. أتمنى لو أستطيع أن أناديه: "بابا، بابا". أرجوكم ساعدوني، كنا نعيش سعيدين كعائلة، ولكننا اليوم حزينين. إذاً من... من سيساعدني حتى نصبح مجدداً سعيدين كعائلة؟ من يستطيع أن يجيب على سؤالنا الصعب "متى سيعود أبي للمنزل؟".

➤ Administrative detention: Despair, uncertainty and lack of due process, Amnesty International, Report on Israel/Occupied Territories, 30/4/1997.



2. المحاكمة:

في حين يفترض أن تكون المحكمة مرحلة تبيان الحق والفيصل في صحة التهمة الموجهة للمعتقل، تغدو مرحلة المحاكمة بالنسبة للمعتقلين الفلسطينيين مجرد جزء آخر من رحلة العذاب الطويلة، نتيجتها محسومة مسبقاً، وأبرز ما فيها التمييز والعشوائية المتعمدة، سواء من حيث القوانين الجائرة أم من حيث المماطلة أم من حيث التهم الملفقة أم لجان التحقيق وإمكانية الاستئناف الصورية، في رحلة معاناة ترافق المعتقلين، حتى في حيثيات نقلهم من مراكز التوقيف والاعتقال إلى المحاكمة وبالعكس.

ويُقدَّم المعتقلون الفلسطينيون للمحاكم العسكرية الإسرائيلية[47]، حتى من يتمّ اعتقاله على خلفية قضايا مدنية كحوادث السير مع إسرائيليين[48].

وقبل المحاكمة، يتعرض المعتقل للتعذيب الشديد في أقبية التحقيق، وتوجه له العديد من التهم في لائحة تعدها المخابرات الإسرائيلية، فإن لم يعترف يتمّ إبلاغه بالاعتقال الإداري، وإلا يتمّ تخييره بين الاعتراف ببعضها وقضاء محكومية أقل، أو يتمّ إقرارها كلها بالمحكمة، ويحاكم على هذا الأساس. كما يُخَيَّرُ البعض بين الإبعاد إلى خارج الأراضي الفلسطينية، وبين البقاء في السجون الإسرائيلية[49].

وتعتمد سلطات الاحتلال الإسرائيلي العديد من الإجراءات والتهم كذريعة لاعتقال الفلسطينيين، وكمادة لتسيير محاكمها الصورية، فتعدُّ مثلاً حمل العلم الفلسطيني تهمة، وإزالة النفايات والحجارة التي يضعها جنود الاحتلال بعد مغادرتهم في الطرقات تهمة أيضاً، وكذلك تقديم القهوة لشخص ينتمي لمنظمة تعدّها سلطات الاحتلال غير شرعية (مع الإشارة إلى أن السلطات الإسرائيلية تعدّ جميع المنظمات الفلسطينية غير شرعية)[50].



وتبقى هناك دائماً ذريعة "الملف السري" و"الأسباب الأمنية"، التي تستخدمها سلطات الاحتلال متى شاءت؛ لاعتقال من أرادت عبر الاعتقال الإداري، والذي قد يمدد لعدد غير محدود من المرات.

وتبدو مهزلة الاعتقال الإداري واضحة في المحاكم التي تعقد لإصدار مثل هذه الأحكام؛ حيث يُمنع الأهل من حضور هذه المحاكم، ولا تُوَجَّه فيها تهمة واضحة، بل يُكْتَفى بـ:"الملف السري" فلا يدري الأسير على ماذا يحاكم؟! ولا يدري المحامي عن ماذا يترافع؟!. وبعد أن يصدر قرار الاعتقال الإداري يعرض هذا القرار على محكمة إما لإقراره أو للإفراج عن المعتقل، ولكن المحكمة التي تدعى "محكمة التثبيت" تثبت الحكم عادة، وقد يصاحب القضية استئنافات أو تخفيض للمدة، والتي هي بالمحصلة تعطي النتيجة ذاتها، حيث إن قرارات الاعتقال الإداري تجدد عادة بالتهمة ذاتها "الملف السري"[51].

ويتمّ أحياناً تحويل بعض الأسرى ممن أنهوا محكومياتهم إلى الاعتقال الإداري، مثل الأسير شكري الخواجة، الذي أنهى حكم الثماني سنوات ونصف وتهيأ للحرية، وإذ به يجد نفسه أسير الاعتقال الإداري 18 شهراً. وكذلك الأسير صالح العاروري، الذي أنهى حكم الخمس سنوات، ثمّ حُوّل إلى الاعتقال الإداري، ثمّ بعد ذلك حوكم مجدداً بتهمة جديدة، ثمّ حُوِّل بعدها إلى الاعتقال الإداري مرة أخرى، ليمضي ما مجموعه 15 عاماً ويُفرج عنه في 2007/3/11، ثمّ بعد ثلاثة شهور فقط أُعيد اعتقاله اعتقالاً إدارياً. وهناك من الأسرى من يُفرج عنه ثمّ يُعاد اعتقاله في اليوم ذاته، مثل الأسير عبد الهادي طه، الذي اعتقل على الطريق بمجرد خروجه ووصوله إلى أقرب حاجز عسكري إسرائيلي. وتمارس السلطات الإسرائيلية هذه السياسة كنوع من الحرب النفسية على الأسرى وذويهم، حيث





تُوجِدُ فيهم شعوراً من اللااستقرار والانتظار الدائم، وتفقدهم الأمل عندما يكون قد تبقى للقاء ساعات أو لحظات قليلة[52].

وكما في الاعتقال، تمارس سلطات الاحتلال العنصرية والتمييز في قوانينها وفي محاكماتها، حيث تتفاوت الأحكام للتهمة نفسها بين المعتقلين الفلسطينيين أو الإسرائيليين، وكذلك في إمكانية الإفراج المبكر. فمثلاً اعتُقِلَت الطفلة الفلسطينية سناء ابنة الـ 14 عاماً من مدينة الخليل بعد أن قامت شقيقتها بمحاولة طعن أحد المستوطنين بسكين. وعلى الرغم من أن سناء لم تكن تعرف سبب اعتقالها إلا أنها حوكمت بتهمة التخطيط لطعن مستوطن، وحُكِمَ عليها بالسجن فعلياً لمدة عام، دون أن تراعي المحكمة صِغَر سنها ولا لحقيقة أنها لم تقم بطعن أي مستوطن، مع ضرورة الإشارة هنا إلى أن الأخير هو مستوطن (أي مقيم غير شرعي ومغتصب لأرض في منطقة محتلة). وفي المقابل، حُكِم على المستوطن ناحوم (37 عاماً) بستة أشهر من الخدمة المدنية وغرامة مالية، بعد إدانته بضرب طفل فلسطيني، يبلغ من العمر 11 عاماً، حتى الموت، بإفادة شهود عيان![53].

وبحسب دراسة مقارنة للفترة ما بين 1987 وآذار/ مارس 2001، مع مراجعة 119 قضيةَ قتْل، لـ 119 فلسطينياً في مناطق الحكم الذاتي على أيدي المستوطنين، من ضمنهم 23 طفلاً تحت سن الـ 17، أُدين فيها 22 مستوطناً بجريمة القتل، وستة بالقتل غير العمد، وسبعة بالتسبب في الموت، واثنان بإطلاق النار في مناطق سكنية وحيازة أسلحة بدون تراخيص، وتمّ إغلاق 39 ملفاً دون اتخاذ أية إجراءات قانونية. وشهدت الفترة ذاتها مقتل 115 إسرائيلياً على أيدي فلسطينيين في المناطق المحتلة، ولم يغلق إلا 10 ملفات، وتلقى 33 فلسطينياً أحكاماً مؤبدة، ولم تسقط التهمة عن أي فلسطيني باعتبار أنه في حالة دفاع عن نفس أو صاحب حق، وقامت



قوات الاحتلال بقتل 15 مشتبه بهم قبل أن يقدموا للمحاكمة، بل وقامت قوات الاحتلال بهدم منازل الـ 22 المدانين أو بإغلاقها كلياً[54].

> أعطوني بياناً يقول بأني أستطيع البقاء صامتاً، ولكن هذا سيؤذيني. وكان من الواضح أن هناك حقوقاً أخرى مكتوبة هناك، والتي لا أستطيع تذكرها جميعها حالياً. أتذكر مثلاً، حقي في التمثيل، وفي البقاء صامتاً، وفي أنهم لا يحق لهم استخدام القوة والإجبار، وأني أمتلك الحق في النوم والأكل... إلخ. لم يطبقوا أياً من هذا؛ وعندما اعترضت أمام المحكمة في كيشون بسبب وسائل التعذيب، أجاب القاضي أنه سينظر في الأمر. وعندما عدت إلى السجن سألني نائب المسؤول، شكوت عنا؟ فخفت أن أقول ذلك، وأجبت بأني سألت وأجبت، فقال لي أنه لا يأبه لهذا، وأنهم بكل الأحوال عليهم أن يضربوني لأني أستحق هذا... وعندما كنت في مجدو، وزارني أحدهم، يقول بأنه من وزارة العدل، وكان يسجل ويأخذ ملاحظات، وعندما حدثته عن أساليب التحقيق، قال لي: وكيف إذاً تتوقع أن يكون التحقيق العسكري؟.
>
> عبد الحليم عز الدين، اعتقل في 2005/10/27.
>
> ➤Ticking Bombs, Public Committee against Torture in Israel (PCATI), May 2007, see: http://www.stoptorture.org.il/files/1405%B15%D.pdf

ويواجه المحامون العديد من الصعوبات في هذا المجال، فلا يسمح لهم غالباً بزيارة السجون أو دخولها. كما تبرز مشكلة قلة عدد المحامين المتوفرين للدفاع عن المعتقلين الفلسطينيين، في ظل الزيادة الهائلة في أعداد المعتقلين، ويواجهون خلال عملية المرافعة العديد من الصعوبات، أولها عشوائية القوانين العسكرية الإسرائيلية، وكذلك الإجراءات القانونية. كما لا يتمّ إبلاغ المحامين بموعد الجلسات في الكثير من الأحيان، وتزداد مهمتهم صعوبة مع الاعترافات المنتزعة تحت الضغط والملفات



السرية، التي تعتمد عليها المحاكم الإسرائيلية أو تلفقها أحياناً، مما يجعل من مهمتهم شبه مستحيلة في الدفاع عن المعتقلين أو دحض الاتهامات[55].

3. ظروف الأسر:

يعيش الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال ظروفاً قاسية، بسبب عدم توفير الشروط الإنسانية المناسبة في المعتقلات، وبسبب انتهاكات إدارة السجون المستمرة للقوانين والمعاهدات الدولية المتعلقة بظروف الأسر والسجون. وتتعمد سلطات الاحتلال ممارسة مثل هذه الانتهاكات والتجاوزات المستمرة بحق الأسرى الفلسطينيين؛ لتجعل من تفاصيل حياتهم اليومية في المعتقلات سلسلة متواصلة من العذاب والمعاناة، فبدءاً بأبنية السجون ومحيطها، والغرف الضيقة التي تفتقد للتهوئة والنور، والجدران الوسخة أو السقوف المتقشرة، والرطوبة والعفن، وانعدام الشروط الصحية والنظافة، ورداءة الطعام. بالإضافة إلى المعاملة المتعجرفة التي يتلقونها من قبل السجانين، الذين يحاولون إضافة أي معاناة ممكنة لحياة المعتقلين، فضلاً عن التعذيب الذي يُمارس بشتى الصنوف. وكذلك حرمان الأسرى من حقوق جوهرية، وفي طليعتها الحق في الرعاية الصحية، وعدم توفير الخدمات الطبية، بل والإهمال الطبي المقصود الذي وصل بسلطات الاحتلال إلى جعل بعض الأسرى حقول تجارب طبية. يضاف إلى ذلك حرمانهم من حقوق أخرى أساسية أيضاً؛ كالحق في التعليم، والحق في ممارسة الشعائر الدينية، وحرمانهم مما هو جوهري أكثر وأهم، وهو التواصل مع العالم الخارجي، سواء مع المحامين أم مع عائلاتهم، بالزيارات وبالمراسلة.

هذا هو ما يعبّر عنه الأسير وسام رفيدي إذ يقول في إحدى رسائله[56]:



وأنا لم أعاقب مرة واحدة فقط، بل أعاقب بشكل متواصل ومستمر: عندما أحشر في زنزانة لا هواء فيها، مع خمسة عشر معتقلاً آخر، ومرحاض واحد ومكان استحمام واحد؛ وعندما لا أستطيع إيجاد أي مكان مناسب للقراءة أو الكتابة؛ وعندما لا أستطيع زيارة [رؤية] أهلي وأصدقائي؛ وعندما أسأل نفسي عن صحة وحال والدتي وإخوتي وأخواتي فلا أستطيع أن أعرف جواباً.

إن المعاناة في الأسر تجربة ترسم جوانبها المختلفة توصيفات اتفق عليها معظم الأسرى المحررين ممن استطاعوا الحديث عن تجربتهم؛ فالسجون الإسرائيلية هي مكان "لا يوجد فيه مقومات الحياة العادية، فالغرف رطبة وعفنة ولا تدخلها الشمس، وذلك لإغلاق الشبابيك بألواح حديدية"، والطعام لا يؤكل، "نحاول استصلاح بعضه، وإعادة طهيه مرة أخرى حتى يكون صالحاً للأكل، وبقية الأكل لا نستعمله لوجود الصراصير داخله"[57]. إنه عذاب تصبح تفاصيله "حياة روتينية لا تتغير":

الزنزانة بحجم 2x2 متر مربع، ويوجد فيها مرحاض، وهو عبارة عن فتحة بالأرض مليئة بالأوساخ والقاذورات وتنبعث منه رائحة كريهة جداً... أنام على فرشة على الأرض، والفرشة ذات رائحة كريهة ووسخة ومليئة بالرطوبة... الحيطان لونها رمادي غامق وخشنة ولا يوجد شبابيك، والضوء لونه أصفر باهت مزعج للعينين... معاملة السجّانين قاسية وصعبة، وهم دائمي الصراخ والشتائم والاستفزاز.

بالإضافة إلى إجراءات التفتيش الدائمة، المترافقة مع تعصيب أعين الأسرى وتقييد أيديهم[58]، ويظهر التعنت حتى في أدق تفاصيل حياة الأسرى، كفرض العقوبة عليهم إثر مشادة كلامية مع أحد السجانين وتغريمهم، أو حرمانهم من



إكمال دراستهم لأسباب تافهة أو تغريم الأسرى لمجرد إعادتهم وجبات الطعام غير الصالحة للأكل. بل يتوجب على الأسرى كي يتمكنوا من الحلاقة تقديم طلب قبل أسبوع، وهو طلبٌ من المحتمل أن يُرفض[59].

أ. الأبنية والغرف:

يبلغ عدد مراكز الاعتقال الإسرائيلية المعروفة حالياً 26 مركزاً، موزعة على النحو التالي[60]:

1. مراكز التحقيق: عسقلان، والمسكوبية، والجلمة، وبتاح تكفا.
2. مراكز التوقيف: سالم، وحوارة، وقدوميم، وعتصيون، وبنيامين.
3. السجون: عوفر، والنقب، ومجدو، ونفحة، وريمون، وعسقلان المركزي، وهشارون للأشبال، وهداريم للبالغين، وتلموند للنساء، والرملة نيتسان، والرملة أيالون، ومشفى سجن الرملة، وشطة، وجلبوع، والدامون، وكفار يونا، وبئر السبع، بقسميه؛ إيشل وأوهالي كيدار.

وتفتقد هذه الأبنية في معظمها، إن لم يكن كلها، للشروط الإنسانية اللازمة لكي تكون مكاناً ملائماً للاحتجاز، وهي لا تتوافق مع المعايير الدولية الموضوعة بخصوص الأسر، من حيث:

- كونها تحتجز المعتقلين في مناطق أخرى غير المناطق التي أخذوا منها، وغالباً خارج مناطق الحكم الذاتي.
- مواصفات البناء؛ فالغرف صغيرة مكتظة، غير مطلية جيداً، ورطبة، والجدران عفنة ووسخة، مع غياب التهوئة الصحية، بل وإغلاق الشبابيك بالألواح الحديدية.



في الغرفة كنا 12 معتقلاً، مساحة الغرفة 4 أمتار × 4 أمتار، يوجد 10 فرشات في الغرفة وضعها سيء جداً ممزقة ولها رائحة كريهة، جزء من الفرشات عليها غطاء وجزء [آخر] الإسفنج [فيها] ظاهر، وفرشة واحدة عليها عفن ولونها أسود أسود. لكل معتقل حرام [هو الغطاء الذي يستخدم للتدفئة أثناء النوم] واحد فقط. حيطان الغرفة ملساء ومدهونة ولكن السقف معطبن [أصابه العفن]، يوجد ضوء واحد وشباك مساحته تقريباً 1.5 أو 1.1 م^2 يوجد عليه قضبان حديد وشبك زجاج، والتهوية غير كافية. نخرج للفورة مرة واحدة لمدة ساعة، وفي الصباح نخرج فقط لمدة 10 دقائق، ويجب أن نستخدم الحمام كلنا ثلاث مرات فقط باليوم، وأحياناً لا يرضى الجنود بإخراجنا أكثر من ثلاث مرات فنضطر لعملها بقنينة في الغرفة.

➤ موقع مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (الضمير)، الحرية لمنال ونور، انظر:
http://www.addameer.org/ara/resources/reports/publicDefender html

- نقص فادح، وأحياناً متعمد في الخدمات والتجهيزات الأساسية في الغرف كالمراحيض وأماكن الاستحمام، أو في السجون كالفورة (ساحة لرؤية الشمس والرياضة)، وفي إمكانية استخدامها لدرجة أن إدارة السجن مثلاً تلزم الأسرى باستخدام المراحيض في أوقات محددة فقط![61]. ومثلاً في سجن الدامون، فإن مكان الاستحمام والمرحاض هو واحد، وهو مجرد قدح بالأرض، تنبعث منه روائح كريهة، وتنتشر الحشرات حوله بشكل كبير؛ الأمر الذي سبّب العديد من الأمراض الجلدية للمعتقلين. وأما الفورة هناك، فهي ساحة صغيرة لا تتسع لـ 10 أشخاص، يخرج إليها نزلاء حوالي خمس غرف في وقت واحد، فلا يستطيع المعتقلون المشي حتى من شدة الزحام؛ أضف إلى هذا أنها مليئة بالأغراض فلا يمكن ممارسة أي تمرين أو رياضة فيها، أما شتاءً فهي مكشوفة ولا تقي من البرد أو المطر[62].





- وجود الحشرات والصراصير والجرذان، وأحياناً العقارب داخل غرف الأسرى وبين حاجياتهم وأماكن نومهم؛ بل وأيضاً وجود الأفاعي في سجن النقب الصحراوي. وعلى الرغم من قيام الأسرى بإبلاغ مسؤولي السجن عن وجود هذه الكائنات مع خطورتها، إلا أن سلطات سجون الاحتلال لم تقم بأي إجراء بشأنها[63].
- الظروف الجوية الصعبة، كتعرض الأسرى في معتقل النقب الصحراوي للحرارة الشديدة جداً[64]. وتقوم سلطات الاحتلال أحياناً باصطناع بيئات مناخية غير طبيعية لزيادة معاناة الأسرى، كغرف شديدة البرودة أو شديدة الحرارة، وتمارس عملية تغيير الجو المفاجئ عبر التكييف (حرارة شديدة ثمّ برودة شديدة) كإحدى وسائل التعذيب بحق الأسرى.

ب. الظروف الصحية والإهمال الطبي:

يعاني الأسرى الفلسطينيون في المعتقلات الإسرائيلية، من أمراض ومشاكل صحية مختلفة، بسبب الظروف المأساوية التي يعيشونها في المعتقلات. ويمكن تلخيص الظروف الصحية كما يلي:

- سوء الطعام المُقدّم للأسرى، من حيث الكمية والنوعية. وكذلك عدم مراعاة نظافته، ونقص قيمته الغذائية. كما لا يُراعى الأسرى المرضى، المصابين مثلاً بالضغط أو القلب أو السكري. وغالباً ما يكون الطعام غير صالح للأكل، مما يضطر الأسرى للاعتماد على أهلهم، وعلى شراء المواد الغذائية من الكانتين (دكان السجن)، على الرغم من صعوبة أحوالهم المادية. كما أنه من الصعب على أهالي الأسرى إحضار المواد الغذائية لهم لكون الحصول على تصاريح الزيارة أصلاً عملية معقدة، ويحرم الأهل بسببها من رؤية ذويهم من الأسرى



في الكثير من الأحيان، وبالتالي فإن تمرير مثل هذه المواد عبر الحواجز ثمّ للأسرى داخل مراكز الاعتقال سيزيدها تعقيداً[65]. وليست حال مياه الشرب بأفضل، إذ لا يتم توفيرها دائماً، وإن توفرت فهي غالباً غير نظيفة؛ فيصف المعتقلون في سجن الدامون مياه الشرب التي تقدم لهم بأن لونها يشبه لون الحليب، وبالتالي فهم يقومون بتصفيتها عن طريق وضع قطعة قماش على الحنفية، ويتجمع في القطعة، بعد إزالتها، الرمل والحصى والصدأ[66].

ويؤدي هذا إلى انتشار أمراض سوء التغذية وفقر الدم، وأمراض المعدة والإمساك بين المعتقلين[67].

- قلة النظافة، والحرمان من الاستحمام لفترات طويلة؛ مما يؤدي إلى انتشار الأوبئة، والأمراض الجلدية[68]. بالإضافة إلى أنه لا يُسمح بإزالة النفايات بانتظام، بينما تعاني أقسام السجون من مشاكل دائمة في شبكة المجاري[69]، وانتشار الحشرات، ورفض إدارة السجون إحضار مبيدات حشرية، مما يزيد في انتشارها وتأثيرها السلبي[70].
- النقص الكبير في الألبسة والأغطية، وتأخير استلام مستحقات الأسرى، التي ترسلها لهم وزارة شؤون الأسرى الفلسطينية أو يرسلها ذووهم[71]. وعدم تأمين مستلزمات العناية الشخصية والنظافة لهم، لدرجة أن بعضهم يمضون شهوراً بملابسهم الملطخة بالدم نتيجة إصابتهم أثناء الاعتقال أو التحقيق. ويشمل النقص في مستلزمات النظافة الأشياء اليومية الأساسية كالصابون؛ مما يضطر الأسرى مجدداً الى الاعتماد على الكانتين لشراء أدوات التنظيف، مع ما يتبع ذلك من عبء مادي إضافي يقع على كاهل الأسرى وعائلاتهم[72].
- الحرمان من النوم، إما بسبب ظروف الزنزانة القاسية أو عدم توفير فرشات، أو تقديم فرشات متسخة أو مليئة بالرطوبة والعفن، أو بسبب السجن في



مشهد من تعذيب الأسرى المرضى

دخلت في غيبوبة لمدة خمسة أيام، وفي اليوم السادس دخلت القوات الخاصة مساءً واختطفتني من غرفة الإنعاش. كنت مربوطاً بالأجهزة الطبية، وعند باب المستشفى استبدلوا الأجهزة بأجهزة أخرى تابعة لهم، وعندها دخلت في غيبوبة، لأنني لم أشعر [بشيء] بعدها، ولم أعرف ماذا حدث لحظتها، وعندما استيقظت وجدت نفسي بمستشفى بيلنسون. بقيت هناك مدة 25 يوماً، ونقلوني خلالها للتحقيق في بتاح تكفا، وعندما تدهور وضعي الصحي أعادوني إلى بيلنسون، ثمّ إلى مستشفى سجن الرملة، وهناك تدهور وضعي الصحي كثيراً، ودخلت في غيبوبة ثالثة من قلة الاهتمام بما يحدث لي، وإهمال وضعي الصحي في مراكز ومستشفيات صحية لا تمتّ للصحة بصلة. واستمروا في نقلي من مستشفى لآخر بدون أي سبب، ولم أتلقَّ خلالها أي علاج، وكانوا فقط يراقبون حالتي عن بعد، مع القليل من المضادات الحيوية. (...) نقلوني إلى العزل في سجن الرملة، وقطعوا عني وقتها المضادات الحيوية، التي لم يكن لها ذلك النفع، وبقيت في مستشفى سجن الرملة ما يقارب ثلاثة أشهر مهملاً بشكل شبه كامل من العلاج، مما دفعني لحرق الغرفة في المستشفى، احتجاجاً على إهمالهم لصحتي، وعدم تقديم العلاج المناسب لي، وعندها تمّ نقلي إلى سجن هداريم في شهر كانون الأول/ ديسمبر 2004.

[ما زلت] أعاني من إصابة شديدة باليد اليسرى؛ حيث تمّ قطع إصبعين من يدي، وباقي الأصابع شبه مشلولة ولا أستطيع حراكها، وهي بحاجة ماسة لعلاج طبيعي. ويوجد إصابة برجلي اليسرى، ونتيجة الإصابة، وقت اقتحام غرفة المستشفى في المرة الأولى، تمّ إزالة الطحال من جسمي، و إزالة ثلاثة أرباع المعدة، وتمّ إزالة أربعة سنتيمترات من البنكرياس. ويوجد إصابات بالغة في جسمي، وخصوصاً في الكلية اليسرى، وأعاني من أوجاع شديدة ولا أتلقى أي علاج مناسب، ويوجد مماطلة وإهمال شديد من قبل الطبيب، الذي يشارك في تعذيبنا النفسي والجسدي!.

الأسير عثمان إبراهيم يونس

➤ شهادات أسرى تعرضوا للتعذيب الوحشي خلال التحقيق أو الاعتقال، 2005/11/29، موقع صابرون، انظر: www.sabiroon.org



زنازين ضيقة مثل حالات العزل. وغالباً ما يحرم المعتقل من النوم بسبب التحقيق المتواصل، الذي قد يستمر لأكثر من 20 ساعة متواصلة، يتناوب فيها المحققون على المعتقل لافقاده تركيزه وإضعافه[73].

- الحرمان من العلاج والإهمال الطبي، وعدم توفير الأدوية والعلاجات للمرضى، بل الاكتفاء بالمسكنات دائماً (غالباً الأكامول Acamol) [74]. على الرغم من أن عدداً لا يستهان به من المعتقلين يعاني من إصابات تعرض لها خلال عملية الاعتقال أو من أمراض مزمنة[75].

ولا يتمّ عزل المعتقلين الذين يحملون أمراضاً معدية إلا بعد مضي زمن طويل على اكتشاف المرض، ولا يتوفر ممرض أو لا يحضر إلا نادراً أيضاً، وغالباً ما يقوم أحد الأسرى بدور الممرض. أما الأصعب، فهو قيام إدارة السجن بفرض عقوبات على الأسرى المرضى دون مراعاة وضعهم، بل تعتمد حرمانهم من الدواء كأحد العقوبات التأديبية! ومن العقوبات التي يتعرض لها الأسرى المرضى أيضاً الغرامات المالية لأتفه الأسباب، وحرمانهم من زيارة الأهل، والعزل الانفرادي، وهم المرضى، الذين يحتاجون عادة إلى عناية زائدة ورعاية خاصة[76].

وتنتشر عادة الأمراض التالية بشكل كبير بين صفوف الأسرى:

- الالتهابات والأزمات الصدرية، التي تنتج عن رطوبة الزنازين وبرودتها، ونقص الأغطية المتوفرة للأسرى، ورداءة نوعية الفراش الذي يستخدمونه.
- الأمراض الجلدية الناتجة عن قذارة الزنازين، وانتشار الحشرات والجرذان، وقلة المياه ومنع الأسرى من الاستحمام.
- أمراض العيون: مثل ضعف القرنية، واستمرار نزول الدموع بسبب ضعف



الإنارة والبقاء لمدة طويلة في سجون مظلمة تحت الأرض.

- قرحة المعدة والبواسير، وانتفاخ البطن بسبب رداءة الطعام وسوء التغذية وقلة السوائل.
- الأمراض المرتبطة بفصل الشتاء، بسبب الازدحام، والرطوبة، وحرمان المعتقلين من التعرض للشمس والهواء النقي، ونقص الملابس والأغطية.
- الأمراض المزمنة الناتجة عن الإصابة بالرصاص قبل الاعتقال، وبقائها دون علاج أو رعاية صحية.
- الإصابات والأمراض الناتجة عن التعذيب والممارسات القمعية، كالربو وأمراض الرئة[77]، واحتمال الإصابة بالأورام الخبيثة على المدى البعيد؛ بسبب "الرش بالغاز، والقنابل الصوتية، والإشعاعات الناتجة عن أجهزة التشويش على الاتصالات المنتشرة في المعتقلات"[78]، إضافة إلى المشكلات الجنسية وضعف الخصوبة[79].
- الأمراض النفسية والعصبية الناتجة عن ممارسات الجنود وإدارة السجون.

فما نصفه هنا هو ليس مجرد سلطة احتلال تتجاهل مسؤولياتها الأساسية من رعاية للأسرى، وتأمين لمعاشهم واحتياجاتهم، وتوفير العناية الطبية اللازمة لهم، أو سلطة احتلال تتسبب خلال الأسر بأمراض وإصابات جديدة للمعتقلين، بل هي أيضاً سلطة احتلال لا تتورع عن اعتماد الإهمال الطبي بحق الأسرى كسياسة.

وقسوة الاحتلال، التي لا تعرف الرحمة بحق الأطفال أو النساء، لا تعرفها أيضاً بحق المرضى، فمستشفى سجن الرملة تنطبق عليه كل المواصفات الأساسية المنتشرة في السجون ومراكز الاعتقال، وهي: انعدام التهوئة، ورداءة الطعام، والرطوبة والحرارة، والنظافة، والفورة المغطاة بالشبك الحديدي، والتي يتوجب على المريض للوصول إليها صعود ثلاثة طوابق على الدرج، والخضوع للتفتيش صعوداً ونزولاً!.



قلة قليلة من الأسرى المرضى هم من يتمكنون من دخول هذه المستشفى بعد مماطلة وإهمال متعمدين؛ في المستشفى ثماني غرف وحجمها 4 أمتار x 4 أمتار، وفي كل غرفة ستة أسرّة أو أربعة، بعضها مكون من طابقين! وعندما يحضر معتقل من سجن آخر لإجراء عملية، ولا يتوفر سرير أرضي يواجه بخيار السرير المرتفع أو بالنوم على الأرض، أو، وهو الخيار الأصعب، يُطْلب منه التوقيع على أوراق بتأجيل العملية لموعد آخر قد يأتي وقد لا يأتي.

وينقل المعتقلون المرضى لحضور المحاكم، وهم مكبلو الأيدي والأرجل في سيارت شحن عديمة التهوئة، في رحلة تستغرق يومين إلى ثلاثة أيام، بدلاً من سيارات الاسعاف، ويعودون غالباً مُحمّلين بأمراض أخرى بسبب الظروف السيئة. ولا يسمح بإدخال الأطباء من الخارج إلى المستشفى إلا في أحيانٍ نادرة، على الرغم من الطلبات الكثيرة التي يتقدم بها الأسرى ولكنها ترفض[80].

والأسرى المرضى في مستشفى سجن الرملة، الذين يُقدّر عددهم بـ 40 أسيراً (آذار/ مارس 2008)، يوصفون بالشهداء مع وقف التنفيذ، لشدة صعوبة حالاتهم ودقة وضعهم والظروف المعيشية القاسية هناك[81]. منهم مثلاً الأسير منصور موقدي من سكان الزاوية في مدينة سلفيت، الذي أصيب عند اعتقاله بثلاث رصاصات في بطنه، فتضرر جهازه الهضمي بشكل كبير وأصيب بشلل نصفي، ومعظم الجهاز الهضمي لديه مصنوع من البلاستيك (كيس للبول وآخر للبراز، ومعدة بلاستيكية، وأمعاء من البلاستيك ويتحرك على عربة نتيجة الشلل النصفي). مثله مثل الأسير ربيع حرب، الذي يحمل أكياساً من أجل قضاء حاجته بسبب الرصاصات التي أصيب بها عند اعتقاله، والتي تسببت بشلل في رجليه، وفي تهتك منطقة المثانة، وتجاهلت سلطات الاحتلال مطالبه المتكررة بالخروج للعلاج في الخارج، وحكمت عليه



بالسجن لمدة عامين[82]. ويعاني الأسير سالم الشاعر من قطاع غزة، من وجود مرض سرطاني في الرئتين، لم يتم التعامل معه إلا بعد أربع سنوات من اعتقاله كان يطالب فيها على الدوام بعناية طبية؛ إذ كان يشكو من الألم. وبعد هذه المدة الطويلة كان المرض قد استفحل، مما أدى لاستئصال رئته اليسرى وهناك خطورة من إمكانية انتشار المرض في رئته اليمنى وبقية الجسم. أما الأسير محمد غوادرة من جنين فعانى من التهابات حادة في فمه وفي المناطق الحساسة من جسمه، ولم يعالج مما زاد حالته سوءاً، وانعكس ذلك على بصره الذي صار يضعف شيئاً فشيئاً[83].

المعاناة ذاتها تحكيها أيضاً تجربة المعتقل ناجي أبو نعمة، الموجود في مستشفى سجن الرملة، والذي أطلق عليه الجنود النار في أثناء اعتقاله، في أسفل الظهر، مما تسبب له في حدوث عجز جنسي، وتعطلت المسالك البولية إثر ذلك، ولكن العلاج الذي يأخذه غير كافٍ، حيث يتبول عن طريق كيس، وأنبوب بلاستيكي رفيع يبقى برفقته طوال الوقت. هذا الكيس الذي أوصى الطبيب بتغييره شهرياً لم يتغير منذ اعتقاله (أكثر من سنة)؛ مما سبب لناجي الالتهابات. وبالرغم من صعوبة وضعه الصحي، فقد قُدِّمت له لائحة اتهام، وهو الآن قيد إجراءات المحاكمة![84].

وهذه كلها ليست إلا صور قليلة من عشرات الصور الأخرى، بل مئات الصور الأخرى الموجودة، التي يصعب إيصالها في الكثير من الأحيان. إذ يُقدّر عدد الأسرى المرضى بما يزيد على 1,200 أسير مريض[85]، وبحسب تقديرات أخرى يصل عددهم إلى 1,500 [86]، أكثر من 500 منهم بحاجة إلى عمليات جراحية وعلاج عاجل، و155 يعانون من أمراض مزمنة وخطيرة، كالقلب والسرطان والسكري والفشل الكلوي وغيرها مما يلزمه رعاية خاصة[87].

وأدى الإهمال الطبي للأسرى، وغياب الرعاية الصحية لهم، وممارسة القمع



الجسدي والنفسي بحق الأسرى المرضى، منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة إلى استشهاد 48 أسيراً[88].

وفيما يلي تلخيص لأبرز أشكال الإهمال الطبي، وسوء الرعاية الصحية، التي يتعرض لها الأسرى الفلسطينيون في المعتقلات الإسرائيلية، حسب التقارير الصادرة عن المنظمات الحقوقية، التي تُعنى بشؤون الأسرى:

- النقص في كمية الدواء المقدم للأسرى وسوء نوعيته؛ إذ يقدم أطباء السجن في كثير من الأحوال الأدوية المسكنة فقط، بغض النظر عن الحالة المرضية. حتى إن بعض الأدوية التي تُقدّم للمرضى، تضاعف من سوء حالتهم الصحية؛ مما يدفعهم للاستغناء عنها[89].
- المماطلة في تقديم العلاج للأسرى المرضى، والتأخير في نقل الحالات الطارئة للمستشفيات[90]، وتأخر وصول الأطباء للحالات المرضية التي تستدعي حضور الطبيب للمعتقلات. حتى إن إدارة السجون لا تتوانى عن المماطلة بإجراء العمليات الجراحية، التي يؤدي تأخيرها إلى تفاقم الحالة المرضية للأسير، أو التقليل من فرصة الشفاء.
- إلزام أهل الأسير بدفع تكاليف العلاج، ورفض العلاج وإجراء العمليات في حالة ارتفاع تكلفتها[91]، خلافاً للمادة 30 من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تنص على وجوب "أن تتحمل الدولة الحاجزة مصاريف العلاج للأسرى"[92].
- عدم وجود أطباء مقيمين أو عيادات متخصصة في مراكز الاعتقال[93]، خلافاً لما تشترطه المواصفات الدولية.
- الاعتداء على الأسرى المرضى وتفتيش غرفهم، وضربهم على أسرّة المستشفى، وخلال نقلهم من السجن للمستشفى[94]. والتنكيل بالأسرى الجرحى،



والتحقيق معهم قبل علاجهم؛ بهدف انتزاع الاعترافات منهم تحت ضغط الألم.

- مساومة المرضى على تقديم اعترافات معينة مقابل توفير العلاج لهم[95].

وتتعدى ممارسات الاحتلال في الجانب الصحي، قسوة الإهمال الطبي المتعمد، لتصل إلى استخدام الأسرى كحقل تجارب طبية، وهو ما يخالف أيضاً المواثيق والأعراف الدولية والإنسانية[96]. وهو ما لم يخجل من التصريح عنه بعض كبار المسؤولين في سلطات الاحتلال، مثل عضو الكنيست الإسرائيلي، ورئيسة لجنة العلوم البرلمانية الإسرائيلية سابقاً، داليا ايتسك Dalia Itzik، عندما صرحت عن وجود ألف تجربة لأدوية خطيرة تحت الاختبار الطبي تجري سنوياً على الأسرى الفلسطينيين والعرب. مضيفة أنه في حيازة مكتبها ألف تصريح منفصل من وزارة الصحة الإسرائيلية لشركات الأدوية الإسرائيلية الكبرى؛ لإجراء ألف تجربة دوائية على أسرى فلسطينيين وعرب داخل السجون الإسرائيلية. وكشفت أمي لفتات Amy Laftat، رئيسة شعبة الأدوية في وزارة الصحة الإسرائيلية، حينها أيضاً، عن زيادة سنوية قدرها 15% في التصريحات التي تمنحها الوزارة سنوياً؛ لإجراء تجارب الأدوية على الفلسطينيين والعرب في سجون الاحتلال[97].

وإن لكل ما ذكر أعلاه من ممارسات بل سياسات مقصودة، آثاراً خطيرة على صحة الأسرى، تتجاوز الفترة التي يقضونها في السجون إلى ما بعد التحرر، وترافقهم طيلة حياتهم. وتكون في الكثير من الأحيان السبب في وفاتهم بعد خروجهم من المعتقلات[98]؛ مما يؤكد مجدداً أن الأسر عند سلطات الاحتلال ليس إلا وسيلة من وسائل العقاب الجماعي للشعب الفلسطيني، وممارسة من ممارسات التكبر والظلم، الذي يمارسه الاحتلال بهدف قمع الشعب الفلسطيني، وقتل طاقاته وقدراته، خاصة في فئة الشباب.





بهذه الوسيلة فقط يستطيعون التواصل.
أُخذت الصورة في سجن جلبوع الواقع شرقي مدينة العفولة في 2006/3/5.

ج. العزل عن العالم الخارجي:

كما في كل ممارساتها الاحتلالية، تحرص سلطات الاحتلال على استغلال الجانب النفسي الشعوري عند الفلسطينيين، لتزيد بذلك من معاناتهم قدر المستطاع. وهذا ما تمارسه أيضاً في قضية الأسرى الفلسطينيين من خلال النواحي المختلفة، التي تسعى بواسطتها لعزل الأسرى قدر الإمكان عن المحيط الخارجي، سواء الأهل أم المحامين. وتحرم السلطات الإسرائيلية بداية المعتقل من الحق بإبلاغ الأهل فور الاعتقال أو عند الانتقال من مركز تحقيق لآخر؛ مما يترك العديد من أفراد الشعب الفلسطيني مجهولي المصير، خاصة مع وجود السجون ومراكز الاعتقال السرية.

ويُحرم المعتقلون من زيارة المحامين لهم والالتقاء بهم، خاصة خلال فترة التحقيق، وهي أخطر مراحل الاعتقال، بحسب تقرير لمؤسسة الضمير الحقوقية، نظراً للعزل النفسي، الذي تفرضه سلطات الاحتلال على المعتقل خلال هذه الفترة بهدف إضعافه نفسياً ومعنوياً، والزيادة من شعوره بالوحدة والقلق، خاصة من



يعتقلون للمرة الأولى. كما تقوم سلطات الاحتلال أحياناً بادعاء أن المعتقل في جلسة تحقيق، أو نقل لمكان آخر؛ لمنع المحامي من الالتقاء به[99].

ولا تسمح سلطات الاحتلال للمعتقلين الفلسطينيين باستخدام الهاتف، حتى في الحالات الحرجة كموت أحد أفراد عائلة المعتقل أو خطورة حالته الصحية، في حين تسمح للجنائيين الإسرائيليين بذلك. وتمنع أحياناً كذلك سلطات الاحتلال المعتقلين الفلسطينيين من مطالعة الكتب أو وسائل الاعلام المختلفة؛ بهدف زيادة عزلتهم عن العالم الخارجي[100].

أما زيارات العائلات، فسياسة من العقاب الجماعي يُعاني منها الأسرى مثل عائلاتهم. ففي حين يحق للمعتقلين أن يزورهم أهلهم وأصدقاؤهم بموجب القوانين والأعراف الدولية، فإن سلطات الاحتلال منعت سنة 1996 زيارات المعتقلين، باستثناء فئة الأقارب من الدرجة الأولى؛ (الأب، والأم، والزوج، والزوجة، والأخ، والأخت، والجد، والجدة، والابن، والابنة)، ممن هم دون الـ 16 أو فوق الـ 46 من العمر. وهذه الفئة المستثناة لا يمكنها الزيارة إلا بعد الحصول على تصاريح من سلطات الاحتلال. وتتعسف سلطات الاحتلال في إعطاء التصاريح؛ فمثلاً يُحرم الأسرى أحياناً من زيارة أبنائهم الصغار بذريعة "أسباب أمنية"[101]، بل إن الأسير عامر القواسمي، والمحكوم بالسجن المؤبد، حُرِم من زيارة والدته بعد أن ظلت تزوره لمدة 18 عاماً، بعد أن أبلغته إدارة السجن أنها "ليست أمه"![102]. وقد ألغت سلطات الاحتلال كافة التصاريح بُعَيْدَ انطلاق انتفاضة الأقصى أواخر أيلول/ سبتمبر 2000؛ كما ألغتها مجدداً لكافة أهالي قطاع غزة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة. وتعتمد سلطات الاحتلال الحرمان من الزيارة كأحد "العقوبات التأديبية" للأسرى، وتفرضه في العديد من الأحيان تعسفاً ولأسباب تافهة. وبحسب أرقام تشرين الأول/



أكتوبر 2007، فإن أكثر من 65% من ذوي الأسرى محرومون من زيارة أبنائهم فرادى أو جماعات[103].

وتتشدد سلطات الاحتلال أيضاً في المسموح إحضاره والممنوع من قبل ذوي الأسرى لأبنائهم، وتتعامل مع الموضوع بعشوائية وتعسف، هدفهما إضفاء المزيد من الصعوبات على حياة الأسرى.

وهناك بيئة قاسية تحكم أجواء الزيارة التي يحظى بها المعتقلون، فالزيارات التي تنظمها عادة هيئة الصليب الأحمر الدولي قد تُلغى في اللحظات الأخيرة من قِبَل سلطات الاحتلال، وتتم في غرفة مزدحمة جداً، وعبر حاجز زجاجي فاصل، يجعل عملية التواصل بالغة الصعوبة، حيث تنتهي مدة الزيارة غالباً دون أن يتمكن الأسرى من الحديث والتواصل مع ذويهم فعلياً. أما التواصل الجسدي بين الأم وابنها، أو الأب وأولاده، أو الزوج وزوجته، فغالباً مستحيل.

ولا تتمّ الزيارات بشكل منتظم، وتكون في أفضل الأحوال متباعدة بضعة شهور، على الرغم من أنها حسب القانون الإسرائيلي تستحق كل 15 يوماً. ويعاني أهالي الأسرى كثيراً خلال الزيارة، خاصة من سوء المعاملة والإذلال المتعمد والانتظار لساعات، ويرغمون أحياناً على العودة دون رؤية أبنائهم[104].

د. حقوق وانتهاكات أخرى:

على الرغم من جسامة ما ذكر أعلاه من انتهاكات بحقوق الأسرى، وقسوة الظروف التي يحيونها، يبقى دائماً هناك المزيد، مثل حرمان الأسرى –وهم بمعظمهم من الشباب عند الاعتقال– من حقهم في إكمال تعليمهم. ويُسْمَحُ لبعضهم أحياناً لكن فقط في الجامعة المفتوحة، وتحدد لهم الاختصاصات المسموحة. كما يحرم



حتى الأطفال الفلسطينيون في سجون الاحتلال من وجود نظام تعليمي خاص بهم، باستثناء سجن تلموند؛ حيث يعتمد لهم المنهاج الإسرائيلي! وتقيّد إدارات السجون وقت الدراسة، وتعتمد منع المعتقلين من الدراسة كأحد العقوبات[105].

كما تنتهك سلطات الاحتلال حق المعتقلين الفلسطينيين في العبادة وممارسة شعائرهم الدينية، وفي حين توفر رجلَ دينٍ يهودي ومكاناً للصلاة للمعتقلين اليهود، فإنها لا تخصص أي مكان للمصلين المسلمين أو المسيحيين، ولا أي رجل دين[106]. وقد أشار وزير شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينيين أشرف العجرمي، في شباط/ فبراير 2008، إلى أن مصلحة السجون الإسرائيلية تفرض الغرامات على الأسرى إذا ما وُجِدُوا يؤدون الصلاة خلال قيام المصلحة بدخول الأقسام لعدّ الأسرى[107].

وتقوم سلطات السجون بإجراء التفتيشات الاستفزازية للغرف ومصادرة الأغراض الخاصة بالأسرى، وتنتهج سياسة فرض العقوبات الجماعية والفردية عليهم؛ كالغرامات المالية، والحرمان من زيارة الأهالي، والعزل في زنازين انفرادية، وكذلك النقل التعسفي إلى سجون أخرى لأتفه الأسباب[108].

أضف إلى هذا عملية النقل من سجن لآخر أو من السجن للمحكمة، فهذه رحلة مستقلة من المعاناة، تضيق في وصفها هذه الكلمات، وتلخصها كلمة "البوسطة" [الحافلة]؛ فهي "لا تصلح لنقل الحيوانات"، والكراسي فيها شبك من حديد، لا تُمكِّن الأسير من الجلوس بثبات، وغالباً ما يقع على الأرض طيلة الطريق[109]، في رحلة يصفها أحد الأسرى بـ"فسحة الموت"[110].

كما يتعرض المعتقلون للتفتيش العاري أحياناً عند طلب الخروج لزيارة المحامي، أو لزيارة الأهل، أو عند التوجه للعيادة، وكذلك المحاكمة. ويتم في بعض السجون



تفتيش المعتقل عارياً عند نقله من السجن وإليه، ويجبر السجين على الوقوف عارياً أمام الشرطة وبعض من زملائه[111].

وقد بحثت سلطات الاحتلال في السنوات الأخيرة مشروعاً لخصخصة السجون، وتضغط حالياً لاعتماده؛ بحيث يصبح الأسرى الفلسطينيون "سوقاً اقتصادية" داخل دولة الاحتلال، تتنافس عليها الشركات، للاستفادة المادية الضخمة سواء عبر الكانتينات، التي يضطر الأسرى لشراء أغلب حاجياتهم منها على الرغم من أسعارها المرتفعة، بسبب سوء الخدمات، التي هي أساساً مسؤولية الإدارة، وبسبب منع أهاليهم من إدخال الحاجيات لهم. وكذلك "جني الأرباح" عبر الغرامات المالية العشوائية، وفي الحالتين يكون الهدف استنزاف موارد الأسرى وذويهم المالية.

أما الهدف الأكبر لسلطات الاحتلال من وراء خصخصة السجون، فهو التنصل من المسؤولية القانونية تجاه الأسرى الفلسطينيين[112]، وهي الحجة الواهية التي لا تمررها أصلاً القوانين والمواثيق الدولية، كونها (أي سلطات الاحتلال) ستظل دوماً المسؤول الرئيس عن معاناة الشعب الفلسطيني، ومن ضمنه الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال، وهي التهمة التي لن تستطيع سلطات الاحتلال نفيها؛ إذ إنها سياسة منتهجة وهدف، ليس بغريب على احتلال خارج عن القانون. كما أن مسؤولية ضمان حقوق الإنسان في الأراضي المحتلة تقع، بحسب القانون الدولي، على عاتق سلطات الاحتلال، بغض النظر عن الصمت الدولي السائد والمستنكر تجاه كل ما ترتكبه من انتهاكات.



رابعاً: التعذيب

تعدّ ممارسة التعذيب ضدّ الأسرى أثناء التحقيق والاعتقال من أشد الممارسات خطورة، وأكثرها تناقضاً مع الحقوق الأساسية للإنسان، ومع القرارات والاتفاقيات الدولية. وقد أكدت الكثير من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية على ضرورة منع التعذيب للأسرى، واعتباره جرماً يعاقب عليه القانون، بل وتجب محاكمة كل من يرتكب أعمال التعذيب؛ فالتعذيب لا تبرره "الأوامر".

أما في "إسرائيل"، فيُعدّ القبول الشعبي لفكرة التعذيب سبباً مهماً في تصليب موقف الحكومة الإسرائيلية ضدّ التحركات المناوئة له؛ إذ حظي التعذيب بتأييد كبير لدى الرأي العام الإسرائيلي منذ بدء الاحتلال لأراضي الضفة وغزة، بحجة الدفاع عن أمن "إسرائيل" ومواطنيها، ومحاربة "الإرهاب". وقد أصبح الرأي العام الإسرائيلي أكثر تشدداً في الفترة 1993-1999؛ حيث عُدَّ الفلسطينيون واللبنانيون، وسواهم من الرعايا غير الإسرائيليين، ضحايا مقبولين للتعذيب[113].





ويروي الأسير لؤي الأشقر (28 عاماً) عمّا تعرض له من تعذيب في السجون الإسرائيلية، أنه "تمّ وضعي على كرسي التحقيق وثني ظهري إلى الخلف حتى وصل رأسي إلى مستوى القدمين من الخلف. قام ضابط المخابرات بالضغط على صدري، وفي الضغطة الثالثة كسر ظهري وشعرت بظهري أنه انتزع منه". ولم يكن إحساس لؤي خاطئاً، فمنذ تلك اللحظة أصبح لؤي مشلولاً، وفقد القدرة على التحكم في جزئه السفلي، بما في ذلك التحكم برجله اليسرى تماماً وبعملية التبول. ولتكتمل تجربة التعذيب، قامت السلطات الإسرائيلية لاحقاً بوضعه في العزل، وهو المشلول العاجز عن الحركة أو التبول أو المشي، لمدة 21 يوماً، وكانوا يرفضون تقديم أي مساعدة له أو أي معاون أو حتى أي شكل من العناية الطبية؛ لدرجة أنهم لم يسمحوا له بجلب كرسي متحرك إلى الزنزانة الانفرادية[114].

وقد قامت لجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب Committee against Torture في تشرين الثاني/ نوفمبر 2001 بلفت نظر السلطات الإسرائيلية إلى أنه لا يمكن تبرير استخدام التعذيب إطلاقاً[115]؛ حيث إنه يشكل انتهاكاً واضحاً للمواد 31، 32، 146، و147 من بنود اتفاقية جنيف الرابعة. إلا أن سلطات الاحتلال تصر على استحداث قوانينها الخاصة، سواء عبر الممارسات أم حتى عبر القوانين الإسرائيلية المحددة، التي تبيح التعذيب، وتتضمن تمييزاً عنصرياً واضحاً ضدّ الأسرى الفلسطينيين، حتى أولئك الذين يحملون بطاقات الهوية الإسرائيلية، ممن يفترض أنهم "مواطنون إسرائيليون".

ويمكن القول إن السلطات الأمنية الإسرائيلية تمارس التعذيب بشكل منظم ومستمر بحق الأسرى، منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. فقد استخدم



التعذيب للحصول على اعترافات المعتقلين، والضغط عليهم في أثناء التحقيق؛ مما جعله مادة دائمة لاحتجاج المؤسسات الحقوقية، التي حاولت الضغط على "إسرائيل" لتغيير سياسة التعذيب القمعية ولكن دون جدوى.

وازداد الأمر سوءاً عندما أصبح التعذيب يمارس بشكل قانوني، بعد أن أعطت لجنة "لانداو"، برئاسة كبير قضاة المحكمة العليا السابق موشيه لانداو Moshe Landau، عام 1987 الشرعية لعمليات التعذيب، معلنة أن: "الرأي السائد بين جميع المعنيين بهذا الموضوع تقريباً، هو أنه لا يمكن تفادي اللجوء إلى درجة من الضغط الجسدي في استجواب المتهمين بمزاولة نشاط إرهابي معادٍ"[116]. وأوصت اللجنة "بوجوب السماح لجهاز الأمن العام باستخدام الضغط النفسي، ودرجة معتدلة من الضغط الجسدي، باستجواب [أثناء استجواب] المعتقلين الأمنيين، وخصوصاً إذا افترض وجود تهديد أمني بسبب هؤلاء المعتقلين"[117]. وهو ما أطلقت عليه اللجنة مفهوم "القنبلة الموقوتة"، الذي سُمِح بموجبه لجهاز الأمن العام بممارسة الضغط النفسي والجسدي على من يُعتقد أنهم يشكلون "قنبلة موقوتة، قد تنفجر في الناس وتهدد حياتهم".

كان قرار لجنة لانداو مجرد البداية لرزمة من الأوامر العسكرية، والقرارات القضائية، التي سمحت بممارسة التعذيب ضدّ الأسرى، وخصوصاً في الفترة 1993-1999. وقد كانت هذه القرارات، التي حظيت بقبول شعبي إسرائيلي كبير، سبباً في ازدياد التعذيب وانتشاره في السجون الإسرائيلية في الفترة المشار إليها آنفاً. وفي مواجهة هذا الانتشار الواسع في استخدام التعذيب، اشتدت التحركات المناوئة للحكومة الإسرائيلية، وممارساتها القمعية محلياً ودولياً[118]؛



مقاطع من شهادات بعض الأسرى

النباح كالكلاب

حلق المحققون الإسرائيليون شعره، كي لا يعلم أحد كمية الشعر الذي انتزعوه بأصابعهم. وجعلوا منه تسلية؛ حيث ربطوا سرواله بقطعة من حبل على شكل ذنب، وأرغموه على الزحف على أطرافه، والنباح كالكلاب، ثمّ رموا له بفتات الخبز بين فكيه.

الضرب على الأعضاء التناسلية

أحد الأسرى استجوب من قِبَل محقق يدعى جفيل، الذي ضربه بهراوة، وعلقه بالسقف، وضربه أيضاً بسلك كهربائي على أعضائه الجنسية. يقول "فقدت الوعي، وعندما استيقظت وجدت أن جسمي كله مبللا، أدخلوني إلى غرفة وأجلسوني على كرسي، وداسوا على الأغلال التي كانت رجلي مقيدة بها".

عيدان الكبريت المشتعلة

أسير قال "استخدموا ضدي تياراً كهربائياً، وضربوني بالهراوات. كانوا يقربون عيدان الكبريت المشتعلة من شفتي".

الكي بالنار

محقق إسرائيلي اسمه ابرس، كانت المهمة الوحيدة له الضرب، وحسب شهادة أحد الأسرى السابقين "هددني أنه سيحضر شقيقاتي وأمي وأن يضاجعهن أمامي. وفي تلك الليلة أملى علي المحققون رسالة وكأنني عازم على الانتحار، الرسالة كانت موجهة إلى زوجتي، ثمّ حملوني في سيارة، وفي الطريق أخذوا يضربونني حتى وصلنا إلى معسكر للجيش فأدخلوني في زنزانة، وضربوني على بطني، واستخدموا الكي بالنار، وضربوني على رأسي حتى سقطت على الأرض، وقلت سأوقع على كل ما تريدون، لم أستطع أن احتمل أكثر من ذلك".

إدخال كرة الثلج في الشرج

أحد الأسرى قال بأنه ضرب بمسطرة مسمرة (أي مثبت فيها مسامير)، وأن المحقق ضربه على عينه، وكذلك أدخلوا كرة الثلج في شرجه.

➤ **الحياة الجديدة**، 2008/6/12.



غرف المومسات

قالت إحدى الأسيرات "بعد اعتقالي أدخلت إلى غرفة فيها مومسات معتقلات، اللواتي هاجمنني وضربنني بقوة حتى فقدت الوعي. لقد مزقن ملابسي أمام رجال الشرطة وبقيت عارية، وكنت آنذاك حاملاً في الشهر الثاني، وبدأت انزف دماً، طلبت طبيباً. المحققون قالوا لي: عندما تتكلمين سيجيء الطبيب".

إدخال عيار ناري في الشرج

محامي أحد الأسرى قال عن موكله "تعرض للتعذيب الشديد، ونتيجة لذلك أصيب في جسده وعقله بشكل فقد معه وعيه، وأصيب بخلل في عقله، وحتى الآن لم يعد إلى كامل قواه. الأسير المذكور عُذِّب بواسطة الكي بالسجائر المشتعلة، وأدخلوا عياراً نارياً في قفاه، وحدث ذلك في معتقل المسكوبية".

➤ **الحياة الجديدة**، 2008/6/12.

خلال اعتقالي تمّ ضربي على جميع أنحاء جسمي بأعقاب البنادق والهراوات وبالأيدي والأرجل، وأنا مقيد اليدين إلى الخلف بالقيود البلاستيكية ومعصوب العينين... وكان الجنود يتفننون في ضربي... حيث كان الجنود يبعدون مسافة ثمّ يقفزون على بطني... وقد قام عدد من الجنود بإطفاء أعقاب السجائر على جسمي، وخصوصاً منطقة الظهر واليدين والرجلين... وتمّ وضعي في مكان قريب جداً من مسجل كبير وضخم وصوته عالٍ جداً... لم أستطع تحمل صوته فأصابني دوار شديد في رأسي، وقام الجنود بالغناء والرقص والعمل على ضربي على كل جسمي خلال ذلك. وقاموا بإجباري على الوقوف على رؤوس أصابعي؛ بحيث يقوم أحدهم بحركة رامبو فيضربني بالشلوط على أسفل رجلي حتى يطرحني أرضاً، وينهال الجنود علي بالضرب على جميع أنحاء جسمي... ثمّ قام الجنود بجرّي على الأرض عدة أمتار؛ مما أحدث جروحاً ورضوضاً في جميع أنحاء جسمي. وأثناء التحقيق قام المحقق في سجن المسكوبية، ويدعى شادي، بالضغط على حنجرتي بواسطة إصبع إبهامه، وقال لي اعترف وإلا الموت.

الأسير خليل عبد الغني قطاش

➤ تقرير نادي الأسير الفلسطيني رقم 2005/262، 2005/7/20، انظر: www.ppsmo.org



مما أدى إلى إصدار محكمة العدل العليا الإسرائيلية، في أيلول/ سبتمبر 1999، حكماً بأن جزءاً من أساليب التحقيق المستخدمة ضدّ الفلسطينيين غير قانونية ومردودة. لكن، وعلى الرغم من هذا القرار، بقيت الإشارات إلى وجود التعذيب وممارسته كثيرة. وجاء في تقرير لنادي الأسير الفلسطيني حول أوضاع الأسرى سنة 2003 أن "المستوى الأخلاقي شهد تدهوراً واسع النطاق في تصرف الجيش الإسرائيلي، وإدارة السجون والمحققين مع الأسرى الفلسطينيين". وذكر التقرير أن "95 % من الأسرى الذين اعتقلوا تعرضوا للتعذيب بوسائل محرمة دولياً"[119].

وأوردت إحصائية لوزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، بتاريخ 2007/9/28، أهم أشكال التعذيب الروتيني، الذي يُمارس بحق الأسرى؛ إذ يتعرض 99 % من الأسرى للضرب، ويوضع 60 % منهم في ثلاجات خاصة في فصل الشتاء، فيما يتعرض 89 % من الأسرى للشبح الطويل، إضافة إلى إجبار حوالي 42 % على الوقوف لمدة طويلة، قد تصل إلى عدة أيام حسب هذه الإحصائية[120].

كما أكدت دراسة مشتركة أصدرها مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم) The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'tselem) وهموكيد – مركز الدفاع عن الفرد HaMoked-Center for the Defence of the Individual، في أيار/ مايو 2007، أن "إسرائيل" اعترفت رسمياً في السنوات الأخيرة بأن محققي جهاز الأمن العام والمخابرات (الشاباك Shabak) يتبعون وسائل تحقيق "شاذة"، ويستعملون "الضغط البدني" ضدّ المعتقلين الفلسطينيين في الحالات التي تعدّهم فيها "قنبلة موقوتة"[121]. كما نشرت جريدة معاريف Ma'ariv في تموز/ يوليو 2004، في إطار مقابلة مع ثلاثة من محققي جهاز الأمن العام



الإسرائيلي، أن جهاز الأمن العام الإسرائيلي يستخدم "جميع الوسائل اليدوية المخفية والممكنة، من الهز والشد ولغاية الضرب"[122]. وهو ما أكدته وتؤكده عشرات، بل مئات التصاريح والاعترافات من فلسطينيين تعرضوا للأسر أو التحقيق.

وتعدت ممارسات الاحتلال التعذيب الجسدي لتمارس الإهانة المباشرة بحق الأسرى الفلسطينيين، والمس بكرامتهم، بدءاً من الصراخ والبصق والشتم، والتهديد باغتصاب الزوجة أو الأم أو الأخت وصولاً إلى التفتيش العاري والاعتداء الجنسي. ومن الأمثلة الأخرى على هذه الممارسات شهادتان، فيما يلي الأولى للأسيرة مها عواد:

> عند وصولي إلى توقيف حوارة، ركلني أحد الجنود برجله وسال الدم من فمي، وهددني جندي آخر باغتصابي... الزنزانة التي احتجزت فيها بدت مهجورة، والفرشة كانت مبلّلة ومتسخة، والماء غير متوفر، .... وعندما طلبت ماء، قام أحد الجنود بالتبول في قنينة، وأتاني بها أشربها[123].

والثانية للأسير ياسر الديسي:

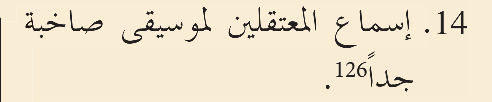
> عندما تسنى لي تحريك العصبة، رأيت بصعوبة أنني في إحدى الغرف المدرسية، ورأيت من الشباك جزءاً من مبنى الإغاثة الزراعية، فاستطعت تحديد المكان، فهي مدرسة ثانوية احتلها الجيش الإسرائيلي، وجعل منها مركزاً لجنوده وآلياته... رفض الجنود فكّ قيود المعتقلين كي يتمكنوا من قضاء حاجتهم، واستعاضوا عن ذلك بفك قيد معتقل واحد، وكلفه الجنود بالقيام بذلك نيابة عن باقي المعتقلين؛ حيث كان عليه أن يفك أزرار البناطيل، وعمل أكثر من ذلك إلى أن يفرغ المعتقل من التبول... وكنا ما يقارب 100 معتقل، وكان يتم ضرب أي معتقل يتفوه بكلمة[124].



وقد أشارت التقارير الحقوقية إلى العديد من الإجراءات التي تنتهك كرامة الأسرى الفلسطينيين، وقد قدّم معظم الأسرى، الذين اعتقلوا خلال انتفاضة الأقصى بين عامي 2000 و2007 شهادات حية للمنظمات الحقوقية عن الإهانات التي تعرضوا لها في أثناء الاعتقال وقبل التحقيق، وعن وسائل التعذيب المختلفة التي تتبعها سلطات الاحتلال بحق المعتقلين، وأبرزها:

1. التحرش الجنسي، والتهديد بالاغتصاب.
2. الضرب الشديد بالأيدي والأرجل وأعقاب البنادق.
3. استخدام المعتقلين دروعاً بشرية.
4. إجبار المعتقلين على التعري من ملابسهم.
5. إجبار المعتقلين على تقليد أصوات الحيوانات وحركاتها، كنوع من الإهانة.
6. توقيف المعتقلين في العراء صيفاً وشتاءً لساعات طويلة.
7. الدوس على المعتقلين بعد إلقاء القبض عليهم.
8. الشتائم البذيئة والمهينة[125].
9. تعريض المعتقلين للهز الشديد.
10. الشبح وتوقيف المعتقلين بأوضاع صعبة، أو إجبارهم على جلوس القرفصاء على رؤوس أصابعهم (جلوس الضغط).
11. الشد المفرط للأصفاد.
12. الحرمان من النوم لفترات طويلة.
13. تغطية الرأس بغطاء قذر.





14. إسماع المعتقلين لموسيقى صاخبة جداً[126].

15. الضغط النفسي على المعتقل، من خلال إيهامه بالسماح له بالتحدث مع محام، ثمّ منع المحامي من مقابلته لأنه ممنوع أمنياً.

16. زرع العملاء في غرف الاعتقال، وتعريض الأسرى لضغوط نفسية، وأساليب ابتزاز مختلفة فيما يسمى بـ"غرف العصافير".

17. إطفاء السجائر في جسم الأسرى[127].

18. عدم السماح باستخدام الحمام لفترات طويلة.

19. التهديد باستصدار قرارات عسكرية تجيز تعذيب المعتقل حتى الموت، أو هدم بيت عائلته، وغيرها من أنواع التهديد[128]؛ كنوع من الضغط النفسي على المعتقل.

20. تعريض الأسير للصدمة الكهربائية حتى فقدان الوعي[129].



صورة للأسير أسعد الشوا، الذي استشهد في الأسر بتاريخ 1988/8/16، بعد أن أطلق عليه قائد المعتقل (أنصار3، النقب) الرصاص الحي مباشرة ومن مسافة قريبة، خلال مشاركته في الاحتجاج الذي نظمه السجناء على ظروف الاعتقال. وقد استشهد معه الأسير بسام الصمودي، وعلى الرغم من استشهاد ثمانين معتقلاً منذ سنة 1967 وحتى ذاك التاريخ، [يفوق عدد شهداء الحركة الأسيرة اليوم الـ 190 شهيداً]، إلا أن استشهاد المعتقلين أسعد الشوا وبسام الصمودي هو الأبرز، ويعدّ الأول من حيث كيفية الاستشهاد، فهي المرة الأولى التي يستشهد فيها معتقلون جراء إطلاق الرصاص الحي عليهم.

وصادف وقوع هذه الحادثة مع وجود مندوب الصليب الأحمر الدولي، الذي كان في زيارة للمعتقل، ورأى كل شيء لكنه لم يفعل شيئاً!.

➤ وكالة قدس نت للأنباء، غزة، 2007/8/16.



وما الأساليب المذكورة سابقاً إلا جزءاً مما يتعرض له الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية، وهذه الأمثلة كلها مبنية على شهادات المعتقلين، وعلى التقارير الدولية التي تحمل كل يوم أسلوباً جديداً من أساليب التنكيل والإهانة التي يتعرض لها الأسرى. وقد ذكر تقرير أعدّه مركز بتسيلم الإسرائيلي في حزيران/ يونيو 1998 أن "محققي الشاباك يستخدمون أثناء التحقيق والاستجواب للمعتقلين الفلسطينيين أكثر من 105 وسيلة تعذيب"[130]. كما أكدت وزارة الأسرى الفلسطينيين أن 138 أسيراً فلسطينياً استشهدوا تحت التعذيب أو نتيجة القتل المباشر، وقد كان آخرهم حتى إعداد هذه الدراسة الشهيد محمد الأشقر، الذي ضُرِبَ بعيار ناري بتاريخ 2007/10/22 في معتقل النقب[131].



أكبر... وأصغر... وأطـــول

"إسرائيل" ترفض الإفراج عن أكبر سجين فلسطيني مسن تجاوز الـ 80



... الأسير الشيخ سامي يونس، تجاوز عمره الـ 80 عاماً، أمضى منها آخر 26 عاماً في السجن. وهو يعاني من أوضاع صحية صعبة؛ حيث أصيب في الماضي بجلطة قلبية، وأجريت له عملية لإزالة ورم في الأمعاء، ويعاني من التهابات في المفاصل والأذنين والعينين... ورغم وجود موافقة من قبل جهاز الأمن العام الإسرائيلي بالإفراج عنه عندما يصبح عمره 70 عاماً، إلا أن السلطات الإسرائيلية ترفض ذلك حتى اليوم.

➤ جريدة **القدس العربي**، لندن، 2008/6/7.

أصغر أسير في العالم... رضيع عمره 40 يوماً



الرضيع يوسف الزق (40 يوماً) ... الأسير الطفل وُلِدَ قبل 40 يوماً من أمه الأسيرة فاطمة الزق 42 عاماً من حي الشجاعية بغزة... وبالإضافة للأسير الطفل يوسف الزق فإن هناك أسيرة طفلة تبلغ من العمر سنة وسبعة أشهر، وهي غادة أبو عمر، ابنة الأسيرة خولة زيتاوي المحكومة مدة سنتين.

➤ جريدة **البيان**، دبي (الإمارات)، 2008/3/17.

أطـــــــول خطبة في التاريخ؟... زواج مع وقف التنفيذ للأسيرين "المؤبدين" نزار وأحلام التميمي



يواصل الأسيران نزار التميمي [مدة عقوبته 99 عاماً قضى منها 15 عاماً حتى نيسان/ أبريل 2008]، وخطيبته أحلام التميمي [مدة عقوبتها 16 مؤبداً، أي 1,584 عاماً قضت منها سبعة حتى حينه]، في عد الأيام والسنوات في انتظار لحظة اللقاء الذي يجمعهما، [لا]سيّما أن خطبتهما تمضي إلى مستقبل مجهول وسط مخاوف ذويهما أن تتحول إلى أطول خطبة في التاريخ، في ظل انسداد الأفق أمام إطلاق سراح الأسرى [تمّت الخطبة في 2005/5/19 في قريتهما، وتمّ توزيع الحلوى، بحضور الأهل، وبغيابهما طبعاً].

➤ **الخليج**، 2008/4/18.



خامساً: الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال[132]

تشير الإحصائيات التقريبية إلى أن "إسرائيل" اعتقلت منذ بدء الاحتلال ما يقارب 10 آلاف امرأة فلسطينية[133]، بينهن أمهات وقاصرات وكبيرات سن. وبحسب إحصائية لوزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، نشرت في 2008/3/8؛ فإن حوالي 720 أسيرة اعتقلن خلال انتفاضة الأقصى. وذكرت الإحصائية أن عدد الأسيرات اللواتي ما يزلن رهن الاعتقال هو 102؛ منهن 51 أسيرة محكومة، و45 موقوفة، وست أسيرات رهن الاعتقال الإداري[134]. ولا تحظى النساء الأسيرات بأي "معاملة خاصة"، كالتي تنص عليها المواثيق الدولية، بل لعلهن يحظين بـ"عذاب خاص". وتروي إحدى الأسيرات أنها عندما رفضت الإدلاء بأي حديث للجنود خلال التحقيق، اغتصبوا ابنتها أمام عينيها، ثمّ سألوها: "أي أمٍّ أنت إن كنت تسمحين باغتصاب ابنتك مقابل عدم الإدلاء بأي معلومات؟"[135].



وبدأت قوات الاحتلال الإسرائيلي سياسة اعتقال النساء في الضفة الغربية وقطاع غزة بعد أقل من عام على احتلالها، وقد شهدت السنوات 1968-1976، وفترة الانتفاضة الأولى 1987-1993 أكبر حملات الاعتقال بحق النساء الفلسطينيات على يد القوات الإسرائيلية[136].

ولم تخلُ ممارسات سلطات الاحتلال في هذا المجال، كما في كل المجالات الأخرى من الانتهاكات الكثيرة، التي تتعارض مع أبسط حقوق الإنسان، ومع كافة القوانين والأعراف الدولية، خاصة تلك التي تدعو إلى التعامل مع الأسيرات بطريقة خاصة، تنسجم مع كونهن نساء وأمهات وزوجات. فظروف اعتقالهن ومعاملتهنّ مغلفة بالقسوة والمعاناة ذاتها، التي تغلّف ظروف كافة الأسرى، ونضيف إلى ما سبق بهذا الخصوص:

- الابتعاد عن الأبناء والزوج والبيت وفقدان الإحساس بالأمومة بسبب البعد عن الأبناء.
- منع زيارة الأهالي للأسيرات أو التضييق في إجراءاتها[137].
- حرمان الأسيرات من اللقاء المباشر مع أطفالهن، الذين تزيد أعمارهم عن ست سنوات، والاكتفاء بالزيارة والتحدث من خلف الحواجز[138]، مع ما يحمل هذا الإجراء من ألم في نفوس الأمهات الأسيرات يفوق أي تصور.
- منع الأسيرات من زيارة أزواجهن الأسرى[139]، وبذلك تحرم عائلات من الاجتماع لسنوات طويلة، خلافاً لما نصت عليه المادة 82 من معاهدة جنيف الرابعة من ضرورة جمع "أفراد العائلة الواحدة المعتقلين كلما أمكن في المبنى نفسه" على أن "يخصص لهم مكان إقامة منفصل عن بقية المعتقلين (مع) توفير التسهيلات اللازمة لهم للمعيشة في حياة عائلية"[140].



قام الجنود برفع فرشة السرير، الذي كانت تنام عليه أختي الصغيرة، وهي نائمة عليها، ونفضوها أرضاً لتقع على الأرض مفزوعة. كسروا الخزائن والأبواب، وعاثوا في البيت الفساد. طلبوا مني أن آخذ بعض الأغراض، فأخذتها، وذهبت معهم. وضعوا القيود في يدي ورجلي، وأخذوني إلى قسم الشرطة الموجود في منطقتنا. دخلت مع شرطية لتفتيش عارٍ [لتقوم بتفتيشي وأنا عارية]، وهذا، شكل الصدمة الأولى والكُبرى لي، فأنا فتاة محترمة ومحافظة وخجولة جداً، لكن لم يكن لي أية مفر... نُقلت بعدها إلى الجلمة، وفتشت مرة أخرى تفتيشاً عارياً، دخلت إلى غرفة التحقيقات من جديد، وأجلسوني بطريقة مهينة على كرسي لا يتحرك. رجلي بالأرض ويدي إلى الخلف... جرى تهديدي بالاغتصاب، وقاموا بإدخال أحد الرجال إلى السجن... وتهديدي بوالدتي [الأمر] الذي جعلني أوقع على ورقة بيضاء معترفة غصباً عني بأني مدانة بهذه القضية.

الأسيرة المحررة تغريد سعدي

➤ صوت الحق والحرية، 2008/1/18.

- التفتيش العاري للنساء الأسيرات عند زيارة الأهل، أو عند زيارة الزوج للمحاكم، ومحاولة إذلال وإهانة كرامة الأسيرات من خلال هذا الإجراء اللاإنساني[141].
- الاعتداء على شرف وكرامة الأسيرات من خلال الشتائم البذيئة، والتحرش بأجسادهن، والتهديد بالاغتصاب، واقتحام غرف الأسيرات دون سابق إنذار من قبل السجانين الرجال[142]. وقد وصل الأمر بجلادي سجون الاحتلال إلى خلع مناديل الأسيرات، وتمزيق جلابيبهن في سجن تلموند، كما أفادت الأسيرات لمحامي نادي الأسير الفلسطيني[143].
- وجود سجينات يهوديات جنائيات بأقسام قريبة من أقسام الأسيرات الفلسطينيات السياسيات، مما يؤدي إلى ممارسة الجنائيات اليهوديات الاعتداءات المستمرة بحق الأسيرات[144].



كذلك تبرز ضمن معاناة الأسيرات معاناة الأسيرات الحوامل، ومن يضعن أولادهن داخل السجون. تقول الأسيرة سمر صبيح:

> أتمنى أن أضع مولودي الأول كأي أم أخرى، وبحضور أحد أقاربي إلى جانبي، ولكن مشيئة الله وقدره فوق كل شيء، وسأتحمل صعوبات الولادة وآثارها النفسية من أجل حياة طفلي، الذي سأسميه "براء" ولكنني قلقة بخصوص حياته؛ حيث إنه سيضطر للعيش في غرف رطبة، تنعدم فيها التهوية، ومليئة بالحشرات، ولا يتوفر فيها أي من احتياجات الطفل الأساسية[145].

ومما يزيد من معاناة الأسيرات وأطفالهن الرضع، أن القانون الإسرائيلي ينص على الإفراج عن الأطفال الذين يولدون في السجن عندما يبلغون عامهم الثاني[146]، وهذه المعاناة تعيشها كل الأسيرات المرضعات وعائلاتهن عند بلوغ أطفالهن لهذه السن... حيث تتجلى المفارقات، وتختلط المشاعر، بين فرح الأهل بمخرج الطفل إلى الحياة الطبيعية، وحزنهم وحزن الأسيرة لفقدان طفلها وابتعاده عن أحضانها. وما أصعب غربة الأم عن أطفالها: "أولادي لم يعرفونني... لقد سمحوا لي بلقاء أولادي بعد 3 سنوات من الاعتقال... كان اللقاء محزناً ومؤلماً... فعندما رآني ابني تركني وذهب... بدأت بالبكاء... حاولت أن أغريه بالهدايا التي أحضرتها له، ولكنه لم يعرفني... لم أستطع أن أحتضن أولادي بسبب العزل البلاستيكي"[147].



مشهد من معاناة المرأة الأسيرة

في سجن تلموند يقبع 110 معتقلات وسط أقسى الظروف التي تفاقمت في الآونة الأخيرة، وفق مخطط مبرمج لإدارة السجن. رغم معاناتنا أصلاً من واقع المعتقل القديم، والذي لا يصلح زريبة للحيوانات ولكن الأوضاع في فصل الشتاء تزداد صعوبة في أجواء البرد الشديد والقارص، الذي كان يحرمنا النوم. فالبرد يجتاح السجن، والإدارة رفضت السماح لنا بشراء دفايات، بدعوى أن الكهرباء في السجن لا تتحمل الضغوط. والأشد مرارة أن الحشرات تنتشر بشكل لا يعقل، سواء في الجدران القديمة أو الحمامات، وترفض الإدارة تزويدنا بالمبيدات لتقاسمنا الحشرات حياتنا. أما في [القسم] رقم 11 فإنه لا يوجد فيه مصارف، وبالتالي فإن المياه تتدفق لتغمر الساحة والغرف؛ مما يسبب معاناة بالغة للأسيرات.

كنت أعيش في غرفة صغيرة مع ست معتقلات، واجهنا كل أشكال المعاناة، فحتى النوافذ مغلقة بالحديد، ولا نعرف ضوء الشمس، ولا يوجد تهوية بينما تفوح منها روائح الموت والمرض، (...) الطعام لا يحمل من هذه الصفة سوى الاسم؛ فهو سيء ورديء كماً ونوعاً. وتتعرض الأسيرات لشتى أصناف الضغط والاستفزاز والعقوبات؛ فمعاملة السجانين سيئة جداً، ويتعمدون دوماً استفزاز الأسيرات والاستهزاء والسخرية. ولكن قمة المعاناة [تكمن] في عمليات الدهم والتفتيش والتي تزايدت مؤخراً، وما يقلق الأسيرات أن عمليات التفتيش تنفذ في ساعات الليل الأخيرة، حيث تعلن الإدارة الاستنفار، وينتشر السجانون، الذين يقتحمون الغرف، ويقومون بأعمال التفتيش بطريقة غير إنسانية كعقاب وانتقام. والشكل الآخر من الانتقام هو أسلوب فرض العقوبات والغرامة المالية ومنع الزيارات والفورة؛ فدوماً نفاجأ باختلاق مشكلة من قبل الإدارة، تنتهي بفرض غرامة مالية على الأسيرة، إضافة للعزل ومنع الزيارات دون سبب، وهذا يثير أجواء الرعب والقلق للأسيرات.

الأسيرة المحررة رانيا ذياب

➤ الأسيرة ذياب: فرحتنا منقوصة مادام هناك أسرى، قلقيلية، نقلاً عن موقع صابرون، 2008/2/20.



سادساً: الأطفال الأسرى في سجون الاحتلال[148]

تعدّ معاناة الأطفال الأسرى في المعتقلات الإسرائيلية من أبرز صور المعاناة للشعب الفلسطيني؛ إذ يُحرم أطفال بعمر الزهور من ممارسة حياتهم بشكل طبيعي بين آبائهم وأمهاتهم وعائلاتهم، ويزجون في معتقلات قمعية تغيب عنها أدنى الشروط الإنسانية، فتصبح الزنزانة الضيقة المنتنة ملاذاً لهؤلاء الأطفال بعيداً عن بيت العائلة الدافئ، وتصبح ساحة السجن، التي يُسمَح للأطفال بالخروج إليها في أوقات محددة، بديلاً لساحات المدارس! ويصبح التعامل اليومي مع سجانين قساة لا يعرفون الرحمة، بديلاً للعب مع الأتراب من الأقارب والأصدقاء والجيران.

وخلافاً لما نصت عليه المادة 1 من اتفاقية حقوق الطفل بتعريف الطفل قانوناً في هذا المجال بالقاصر، الذي لم يبلغ الـ 18 من العمر[149]، فقد عدّ القرار العسكري الإسرائيلي رقم 132 أن "الطفل الفلسطيني الذي يتجاوز السادسة عشرة هو إنسان ناضج"[150]، الأمر الذي فتح الباب واسعاً لقوات الاحتلال لمزيد من الاعتقالات، والممارسات القمعية بحق القاصرين الفلسطينيين.





وقد اعتمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي، منذ احتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة سنة 1967 سياسة اعتقال الأطفال كأسلوب ضغط ضدّ المقاتلين الفلسطينيين في ذلك الوقت. واستمرت في استخدام هذا الأسلوب حتى انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى سنة 1987، التي شهدت تغييراً في السياسة الإسرائيلية تجاه اعتقال الأطفال؛ إذ أصبح اعتقال الأطفال المشاركين في التظاهرات الشعبية، ورمي الحجارة، هدفاً يومياً لقوات الاحتلال، وأصبح الأطفال يشكلون نسبة كبيرة من المعتقلين منذ ذلك الوقت.

ومع انطلاق انتفاضة الأقصى في أيلول/ سبتمبر 2000، ازدادت نسبة الأطفال الذين يتعرضون للاعتقال بشكل كبير؛ فبلغ عدد من اعتقلوا ممن هم دون الـ 18 من العمر حتى أواخر سنة 2007 أكثر من سبعة آلاف طفل، ما يزال منهم 335 طفلاً معتقلين في السجون الإسرائيلية، ويتوزعون بمعظمهم على سجون: تلموند والرملة (قسم هشارون) وعوفر والنقب ومجدو[151].

ومن بين الأطفال الأسرى 175 طفلاً موقوفون بانتظار المحاكمة، و155 طفلاً محكومون لُمدد مختلفة، وستة أطفال من الأسرى معتقلون إدارياً دون تهمة، وهناك أكثر من 500 أسير اعتقلوا وهم قاصرون، وتجاوزوا سن الـ 18 داخل السجن[152].

أما بالنسبة لطبيعة الأحكام؛ فقد أفادت إحصائية لوزارة شؤون الأسرى الفلسطينية أن الأطفال الأسرى يقضون أحكاماً بالسجن تتراوح بين عدة أشهر و20 عاماً، وأن 15% من الأطفال المحكومين تزيد فترة سجنهم الفعلي عن ثلاث سنوات. وأعلى فترة حكم سجن فعلي بينها وصلت إلى 20 عاماً، وهي الحكم الصادر بحق الفتى الأسير مهدي النادي من نابلس (17 عاماً)، الذي اتهمته المحكمة بمحاولة قتل إسرائيليين[153].



كان الفتى زياد حمايل (16 عاماً) يرتجف خوفاً من صرخات المحقق الإسرائيلي، الذي أمره بخلع ملابسه عندما كان وحيداً في سجن عوفر، ورغم مرور شهرين على الطفل زياد، ما زالت صرخات الضابط ترافقه ليل نهار، وتتردد في أذنيه.

صرخ الضابط، لكن زياد لم يستوعب ما يدور حوله! بكى، توسل، لكن شيئاً لم يجده نفعاً.

قال الضابط مقهقهاً "أترى هذه العصا الطويلة، تمعن بها جيداً ثمّ قرر بأية طريقة تريد أن اغتصبك، بالطريقة العادية أم بهذه العصا". فما كان من زياد إلا أن انهار أرضاً، و لم يعد يدري ما يجرى من حوله، ولكنه يتذكر أن الضربات واللكمات كانت تصيب كل أنحاء جسمه، وكانت صورة زميله، الذي اعتقل معه وتعرض للتعذيب وفقد جزءاً من أذنه، لا تفارقه.

➤ تقرير صادر عن وزارة الأسرى الفلسطينية، 2007/11/21، انظر: www.pnn.ps

وخلافاً لما تنصّ عليه اتفاقية حقوق الطفل من ضرورة معاملة الأطفال الأسرى بطريقة تراعي احتياجاتهم وسنّهم، فإن سلطات الاحتلال لا تأخذ بعين الاعتبار حداثة سنّ الأطفال الأسرى، وما يترتب عليه من احتياجات مختلفة، ومن وضع عمري ونفسي مختلف. وتتشابه بهذا معاناة الأسرى الأطفال مع معاناة الأسرى البالغين من ناحية الممارسات والظروف التي يعيشونها في المعتقلات. كما أنه في الكثير من الأحيان لا يتم الفصل بين البالغين والأحداث، أو يسجن الأطفال الفلسطينيون مع الأحداث الجنائيين الإسرائيليين[154].

وتغدو هذه المعاناة أصعب، حين يتعرض الأطفال لما يتعرض له الكبار من تعذيب ومن إهانات مختلفة متعمدة، لعل أكثرها سوءاً من حيث الانعكاسات على الأطفال معاناة التحرش الجنسي، والتهديد بالاغتصاب، والتفتيشات العارية[155].

ومما يجدر ذكره في السياق، منع الأطفال الأسرى من التعليم ومتابعة الدراسة؛



إذ ظلت إدارة السجون تمنع الأطفال الأسرى من الدراسة بشكل رسمي حتى سنة 1997، في الوقت الذي كانت تسمح فيه بالتعليم "للجانحين الأحداث من الإسرائيليين"[156]. وذلك بعد أن أثمرت الضغوط التي مارستها الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال/ فرع فلسطين باستصدار قرار من المحكمة المركزية في تل أبيب في تشرين الثاني/ نوفمبر 1996، يقر بحق الأطفال الفلسطينيين الأسرى بالتعليم. وبالرغم من هذا القرار، فقد ظلت إدارة السجون الإسرائيلية تمارس منع الأطفال الأسرى من حقهم في التعليم بشتى الطرق، من خلال مصادرة الكتب، والتضييق على فرص التعليم[157].

كما يعاني الأطفال أيضاً، سواسية مع غيرهم من الأسرى، من ظروف الأسر الصعبة، ومنها الازدحام في الغرف، و"قذارة الغرف، وبرودتها الشديدة، وقلة المياه، والمنع من الاستحمام"[158]. وبشكل عام فإن الطعام المقدم للأسرى الأطفال سيء جداً وغير كافٍ، كما تحرم إدارة السجون الأطفال الأسرى من العناية الطبية اللازمة[159].

ولعل أسوأ ما في الأمر في معاناة الأطفال الأسرى، هو ليس كل ما سبق، بل كل ما يترتب عليه من انعكاسات ترافقهم طيلة حياتهم، وبعد خروجهم من الأسر. فحياة الأسرى الأطفال فعلياً معرضة للانهيار والتدمير النفسي، بفعل الإجراءات المتبعة بحقهم خلال فترة الاعتقال. ويعاني كثير من الأطفال الأسرى بعد خروجهم من الأسر بسبب ذكرياتهم مع التعذيب والقمع، ويرفضون العودة للمدارس، وهو ما تؤكده المحامية السويدية بيرجيتا الفستروم، التي قالت في تقرير موثق قدمته إلى الحكومة السويدية "إن جميع الأطفال الذين يعتقلون لدى إسرائيل يعانون أمراضاً نفسية وجسدية بعد خروجهم من المعتقلات"، وأضافت قائلة، إن "ما شاهدته وسمعته من بشاعة أنواع التعذيب والإرهاب، التي تمارسها إسرائيل بحق أطفال أبرياء، تعجز الكلمات عن وصفه"[160].





الفتى الفلسطيني زياد الشالودي، 15 عاماً، بعد أن ضربته قوات الاحتلال عندما حاول منعهم من المساس بزوجة أخيه. وقد تمّ اعتقاله والتحقيق معه لمدة تسعة أيام، ثم اتهم بـ "إهانة جندي"!.

➤ الصورة في 2003/1/7.



جنود إسرائيليون يعتقلون فتية فلسطينيين خلال أحد توغلات قوات الاحتلال، في مدينة نابلس، في الضفة الغربية في 2007/12/25.



سابعاً: عائلات الأسرى: حرمان من الزيارة واستهداف متعمد

تقوم سلطات الاحتلال باستغلال أهل المعتقلين وذويهم للضغط عليهم، خاصة النساء؛ كالأمهات والزوجات، أو الأطفال والكبار في السنّ. وقد نشرت اللجنة العامة لمناهضة التعذيب في "إسرائيل" Public Committee against Torture in Israel (PCATI) أوائل سنة 2008 تقريراً بعنوان: "شؤون عائلية: استخدام أفراد العائلة كوسيلة ضغط على المعتقلين الجاري التحقيق معهم من قِبَل الشاباك"، وسردت فيه ست حالات مفصّلة، استُخدِم فيها ذوي المشتبهين خلال التحقيق بشكل مرفوض؛ وفي بعض الأحيان كانوا يُعتقلون فعلياً دون تهم تذكر، ويعذبون للضغط على أقربائهم المعتقلين قيد التحقيق. ومن الحالات المؤثرة التي ذكرها التقرير، اعتقال رجل وزوجته وسجنهما مطولاً تحت التعذيب الجسماني الشديد، واستخدام



طفلتيهما (سنتين، ونصف سنة) كرهائن بيد الشاباك للضغط على والديهما. كما روى معتقل آخر أن المحقق أبلغه باعتقال والده وقال له "سنميت والدتك، وسنعتقل شقيقتك ابنة 18 عاماً ونغتصبها، وسنعتقل والدك، ونهدم بيتكم إذا لم تتعاون معنا"[161].

وبث التلفزيون الإسرائيلي تقريراً تضمن اعترافات مباشرة لضباط في جهاز الشاباك حول كيفية تعذيب المعتقلين الفلسطينيين في أقبية التحقيق، والضغط على عوائلهم وأبناء أسرهم للحصول على اعترافات سريعة من المعتقلين[162].

وعلى الرغم من أن سلطات الاحتلال هي المسؤولة بحسب القانون الدولي عن ضمان وصول كل مواطن من المناطق الفلسطينية إلى ذويه المعتقلين في سجونها؛ فإن الصليب الأحمر هو من يقوم بذلك حالياً، وضمن ما يستطيعه فعلياً لمواجهة العوائق المختلفة، التي تفرضها سلطات الاحتلال في هذا المجال، سواء من عقوبات منع الزيارة أم التعسف في إصدار التصاريح والتفتيشات المتكررة، وصعوبات الطريق، ومن الممارسات الإذلالية التي قد يتعرض لها أهالي الأسرى في هذا المجال مثل التفتيش العاري، خاصة للنساء[163].

كل هذا يتسبب بالمزيد من المعاناة لزوجات الأسرى مثلاً، كزوجة الأسير رائد السركجي، التي تحكي عن طفليها وليد (9 سنوات) وزينة (7 سنوات)، وعن محاولاتها الدائمة لكسر الجليد، الذي صنعته سنوات الأسر السبع بين الأب وأبنائه: "أشعر بالحزن وأنا مضطرة دائماً لأن أجلب الهدايا والألعاب للأولاد، وأخبرهم أنها من والدهم؛ كم هو قاسٍ أن تشعر أن هناك فجوة كبيرة بين الأب وأبنائه رغماً عنهم. أرى الغربة في عيون أبنائي وهم يتحدثون إلى والدهم، ويقتلني صمته، وهو حائر لا يدري عن ماذا يحدثهم، وبماذا؟"[164]. كما أنه أحياناً يكون الأولاد هم





قريبات الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال، يحملن صورهم، ويعتصمن للمناداة بإطلاق سراحهم أمام مكتب الصليب الأحمر الدولي في مدينة غزة في 2007/4/9.



جرافة إسرائيلية تقوم بإزالة ركام منزل عماد عكوبة، أحد قيادات المقاومة، بعد أن قامت باعتقال الأخير وتفجير المنزل بالديناميت. وقد أجبرت قوات الاحتلال عكوبة على الاستسلام عبر والدته، عندما حاصرت، بحوالي 20 جيباً عسكرياً وآليات مسلحة وجرافتين، المنزل الذي يقع في مدينة نابلس في الضفة الغربية. أُخذت الصورة في 2004/1/23، وتمّ الاعتقال في 2004/1/22.



صلة الوصل الوحيدة الممكنة بين المعتقل وأهله، من حيث الحصول على تصريح إسرائيلي؛ مما يلقي على كاهلهم مسؤوليات أكبر منهم، كما في حالة الطفلين صبرين (10 سنوات) وعُدَي (13 سنة)، حيث تحكي والدتهما[165]:

لم أيأس من الموضوع، وتقريباً كل أسبوع أقدم أنا وزوجي طلباً لزيارة أبنائنا. الجواب دائماً "ممنوعين أمنياً". لا أعرف لماذا، إني لم أفعل شيئاً ضدّ الأمن. أعتقد أننا نعاقب بسبب أبنائنا، وأنهم يعاقبون أبناءنا ليزيدوا من معاناتهم ومعاناتنا... صور أبنائي معلقة في كل مكان على جدران البيت، وأحياناً أقف أمام صورهم وأتحدث معهم.

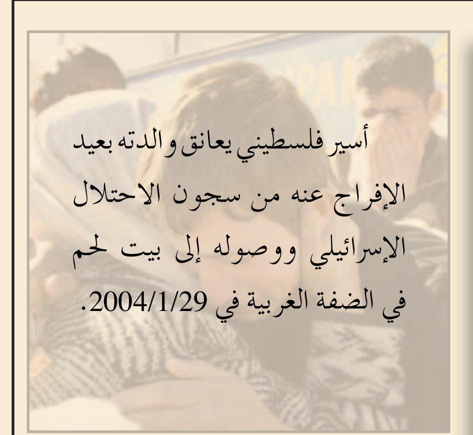
ما يعوضني أحياناً ويخفف آلامي أن اثنين من أطفالي، عدي وصبرين، يقومون بزيارة أشقائهم. يذهب طفلاي عدي وصبرين معاً وأحياناً يذهب أحدهما. يقومان بالزيارة ثلاثة مرات في الشهر، مرتان إلى سجن نفحة ومرة إلى سجن النقب. مع ذلك فإن زيارتهما ليست سهلة، ويصلان إلى البيت منهكين، ويخسرون ثلاثة أيام دراسية في كل شهر، وأسمعهم يتحدثون عن السفر الطويل المرهق، وعن النهوض مبكراً والعودة متأخراً. ومع كل هذه المعاناة فإن زيارة المعتقلين قصيرة جداً [لا تتجاوز الـ 45 دقيقة، ويفصل بين المعتقلين والزوار عازل زجاجي، وغرف الزيارة مزدحمة] والتواصل صعب جداً فهم حزينين، وهذا يؤثر على طفولتهم. فهذه مسؤولية أكبر وأشد من أن يتحملها أطفال في جيلهم.





لحظات اللقاء الأولى لأحد الأسرى الفلسطينيين العائد للتو إلى مخيم الدهيشة في بيت لحم في الضفة الغربية، بعد الإفراج عنه من سجون الاحتلال في 2003/6/3.

➤ رويترز، 2003/6/3.



أسير فلسطيني يعانق والدته بعيد الإفراج عنه من سجون الاحتلال الإسرائيلي ووصوله إلى بيت لحم في الضفة الغربية في 2004/1/29.





ثامناً: الأسرى الفلسطينيون وعمليات التبادل

لطالما سعى الاحتلال الإسرائيلي إلى استخدام الأسرى الفلسطينيين كورقة ضغط على المقاومين الفلسطينيين، وكذلك ورقة سياسية للمفاوضات، حيث يعمد أحياناً إلى إطلاق سراح بضع مئات من الأسرى كـ"بادرة حسن نية"، مع أنه يعتقل المئات من الفلسطينيين شهرياً، أو متى شاء في ظل ما يمارسه من تعسف واستبداد.

ولعل صفقات تبادل الأسرى بين المقاومين الفلسطينيين وسلطات الاحتلال، كانت الباب الوحيد الممكن إلى الحرية للعديد من المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية تعسفاً. لهذا، ظلت الفصائل الفلسطينية، وكذلك العربية، تلجأ إلى أسر جنود إسرائيليين ما استطاعت؛ لتبادلهم بأسراها المدنيين.

أشهر هذه الصفقات على الساحة الفلسطينية، وأولها، كانت في 1968/7/23 بعد أن اختطف مقاتلون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين طائرة إسرائيلية متجهة



من روما إلى تل أبيب، بداخلها أكثر من 100 راكب. وتمت الصفقة حينها عبر الصليب الأحمر الدولي، وأفرج بموجبها عن 37 أسيراً فلسطينياً من ذوي الأحكام العالية[166].

أما أبرز هذه الصفقات؛ فهي التي جرت في 1983/11/23، بين حركة فتح وسلطات الاحتلال، حيث أطلقت "إسرائيل" بموجبها سراح كافة معتقلي معتقل أنصار في الجنوب اللبناني (هذا المعتقل دمرته قوات الاحتلال الإسرائيلي تماماً، قبيل انسحابها من لبنان سنة 2000)، وبلغ عددهم 4,700 معتقل فلسطيني ولبناني، وعن 65 أسيراً من السجون الإسرائيلية، مقابل إفراج حركة فتح عن ستة جنود إسرائيليين، أسرتهم في منطقة بحمدون اللبنانية خلال الاجتياح الإسرائيلي للبنان[167].

وتعدّ صفقات التبادل الأمل الوحيد للإفراج عن الأسرى الفلسطينيين القياديين، وعن ذوي المحكوميات العالية من الشعب الفلسطيني. لهذا، فإنه عندما نجحت ثلاثة فصائل فلسطينية، وهي حركة حماس، وألوية الناصر صلاح الدين، وجيش الإسلام، بأسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط في 2006/6/25[168]، عاد الأمل إلى نفوس الآلاف من الأسرى وذويهم بالحرية. وقد حاولت سلطات الاحتلال –وما تزال– بشتى الوسائل استرداد الجندي المأسور، فقامت بعمليات عسكرية واسعة في قطاع غزة، كانت حصيلتها 1,374 شهيداً فلسطينياً حتى 2008/6/25[169]. كما قامت ليل 28-2006/6/29 باعتقال 64 وزيراً ونائباً ورئيس بلدية ومسؤولين آخرين من حماس في الضفة الغربية؛ بهدف إيجاد المزيد من الضغط لإطلاق سراح شاليط، وهو الجندي الواحد، الذي أُسِر خلال تواجده في المناطق المحتلة. في حين تحتجز قوات الاحتلال في سجونها الآلاف من المدنيين الفلسطينيين، الذين اختطفوا من منازلهم[170].



وكانت الفصائل وافقت منذ البداية، عبر الوساطة المصرية، على إطلاق سراح الجندي مقابل الإفراج عن حوالي 1,400 أسير فلسطيني داخل السجون الإسرائيلية، من ضمنهم كافة الأسيرات والأطفال الأسرى ممن دون الـ 18 من العمر[171]، وركزت في مطلبها على إطلاق سراح قياديين ومحكومين بالمؤبدات[172]. لكن السلطات الإسرائيلية ظلت حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة (أواخر 2008)، تماطل في الصفقة، وترفض الإفراج عن العديد من المعتقلين القياديين، وتمارس في خلال مماطلتها المزيد من الاعتداءات تحت ذريعة "حقها في الرد"؛ فربطت قضية معبر رفح وحصار قطاع غزة، بإطلاق سراح الجندي. كما قامت باعتقال أكثر من تسعة آلاف مواطن منذ أسر الجندي ولغاية 2007/9/29، بمعدل حوالي 30 حالة اعتقال يومياً[173].



الصورة بقلم الأسير محمد الركوعي، رسمها في عسقلان بتاريخ 1981/10/8، وهي تعني حتمية الحرية للأسرى. والأسير الركوعي هو ابن مخيم الشاطئ في غزة، وهو أحد الأسرى الذين تحرروا فعلاً في عملية التبادل سنة 1985، وهذه اللوحة تم تكبيرها وتوزيعها على كافة الأسرى المحررين ضمن صفقة التبادل تلك.



وجوه في الأسر

رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني (2006 إلى الآن)

الأسير النائب الدكتور عزيز الدويك

أهم ما يميزه هو ابتسامته الدائمة، والهدوء، وتشعب علاقاته الاجتماعية. هو رابع رئيس للمجلس التشريعي وأحد قيادات حركة حماس. حاصل على شهادة دكتوراه في التخطيط الإقليمي والعمراني من جامعة بنسلفانيا في ولاية فيلادلفيا بالولايات المتحدة، وعلى ثلاث شهادات ماجستير؛ في التربية، وتخطيط المدن، والتخطيط الإقليمي والحضري، ومتزوج وله من الأولاد سبعة.



تعرض للاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي خمس مرات، وتمّ إبعاده إلى مرج الزهور سنة 1992؛ حيث كان الناطق باسم المبعدين باللغة الإنجليزية. وبعد عودته، وقبل انتخابه في سنة 2006 للمجلس التشريعي، اختار دويك العمل التربوي والأكاديمي.

وإلى جانب كونه رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني، فإن د. الدويك هو رئيس اللجنة التربوية العليا لعدد من المؤسسات الخيرية. كما أنه عضو لجنة البحث العلمي في جامعة النجاح، وعضو منتخب لمجلس كلية الآداب سابقاً، وعضو صياغة أنظمة مجلس اتحاد الطلبة، وعضو منتخب لنقابة العاملين في الجامعة، وأمين سرها. وله العديد من المؤلفات، لعل أبرزها كتاب "المجتمع الفلسطيني". وهو مؤسس قسم الجغرافيا في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، الذي رأسه لسنوات طويلة، وأشرف على العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه. وهو أيضاً يشغل منصب مدير العلاقات العامة، في جمعية أصدقاء المريض في نابلس.

اختطفت سلطات الاحتلال الإسرائيلي "رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني"، في 2006/1/29، من منزله في رام الله. وكان رئيس مكتبه قد أفاد أن 20 آلية عسكرية حاصرت المنزل وقت اختطافه. وما يزال د. الدويك في الاعتقال حتى صدور هذا الكتاب.



الأسير حسن سلامة

اعتقل حسن سلامة سنة 1994، ويقضي حكماً بالسجن المؤبد 48 مرة، بالإضافة إلى 20 عاماً، بما مجموعه 1,175 عاماً. وقد وضع سلامة منذ اعتقاله في العزل الانفرادي في سجن لليهود الجنائيين، ثمّ نُقل إلى عدة سجون.



وكان غالباً في العزل، حيث تتشدد سلطات الاحتلال كثيراً في اعتقاله وتواصله مع أهله والمحامين أو الأسرى الفلسطينيين؛ إذ "تخشى" من أن ينقل إليهم خبراته في العمل المقاوم.

صدر قانون في الكنيست الإسرائيلي بعدم الإفراج عنه أو مبادلته بأي إسرائيلي، ولو كان رئيس الوزراء نفسه. كما طالبت به السلطات الأمريكية؛ لتحاكمه بسبب "مسؤوليته" عن مقتل ثلاثة ممن يحملون الجنسية الأمريكية في إحدى العمليات الاستشهادية في القدس سنة 1996. ورداً على هذا يقول سلامة: "قدر الله غالب، سواءٌ في أمريكا أو في الكيان الصهيوني. وهذا الطريق اخترناه بإرادتنا ولا يهمنا أحد؛ فأمريكا والعدو الصهيوني سيان لا فرق بينهما".

الأسير النائب مروان البرغوثي



في 2004/6/6، وبعد عامين من اعتقاله، وفي ذكرى ميلاده الـ 45، صدر الحكم الإسرائيلي على النائب مروان البرغوثي، أمين سر حركة "فتح" في الضفة الغربية، بالسجن المؤبد خمس مرات بالإضافة إلى 40 عاماً. وذلك بتهمة المسؤولية عن كتائب شهداء الأقصى، الجناح العسكري لحركة "فتح"، والتسبب في قتل عدد من الإسرائيليين.

وامتنع البرغوثي عن تعيين محام للدفاع عنه أمام المحكمة، معلناً عدم اعترافه بها، وطاعناً في شرعية محاكمته. ومما جاء في المرافعة السياسية التي قدمها البرغوثي أمام قضاة المحكمة "أنا لا أريد أن أسمع ما تريدون تلاوته؛ لأنني أعرف أن القرار جاهز عملياً. أنتم مجرد أداة لجهة سياسية رسمية، هي نفسها التي تضرب أبناء شعبي. وبالتالي، أنا أنظر إلى المحكمة كمعركة شنتها سلطات الاحتلال... أنا أتعذب في زنزانة، لكن هناك 10 آلاف أسير فلسطيني مثلي يتعذبون، لن آبه أو اكترث لكم، فيوم حريتي وحرية أسرانا هي يوم حرية شعبي. وهذه الانتفاضة يجب أن تستمر إلى أن يزول الاحتلال... فمقاومة الاحتلال واجب على كل فلسطيني، ولنا كل الحق في أن نقاومه كما قاومته كل شعوب العالم".



الأسير أحمد سعدات

أحمد سعدات هو الأمين العام الحالي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تمّ اختياره أميناً عاماً للجبهة بعد أمينها العام السابق، أبو علي مصطفى، الذي اغتالته القوات الإسرائيلية بصاروخين استهدفا مكتبه في مدينة رام الله المحتلة.

اختطفت مخابرات السلطة الفلسطينية سعدات، وتمّ احتجازه في مقر الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات إلى أن قامت القوات الإسرائيلية بمحاصرة مقر عرفات مطالبة بتسليمها سعدات وأربعة من رفاقه، بذريعة اتهامهم بالوقوف وراء اغتيال وزير السياحة الإسرائيلي رحبعام زئيفي Rehavam Zeevi. وتمّ عقد صفقة لفك الحصار عن مقر عرفات، لكنها تضمنت القيام بسجن سعدات ورفاقه في سجن أريحا الفلسطيني تحت حراسة رجال أمن أمريكيين وبريطانيين.

في 2006/3/14 انسحب المراقبون الأمريكيون والبريطانيون من سجن أريحا، وبعد خمس دقائق دخلت قوة عسكرية إسرائيلية إلى مدينة أريحا، وحاصرت السجن وبدأت بهدم أجزاء منه.



بعد حصار دام 11 ساعة تمّ اختطاف سعدات ومجموعة من المطلوبين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال.

وما يزال سعدات، حتى صدور هذا الكتاب، رهن الاعتقال، بعد عدة جلسات محاكمة عسكرية، كان آخرها جلسة بتاريخ 2008/9/25، وتمّ فيها تجديد اعتقاله حتى منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر.



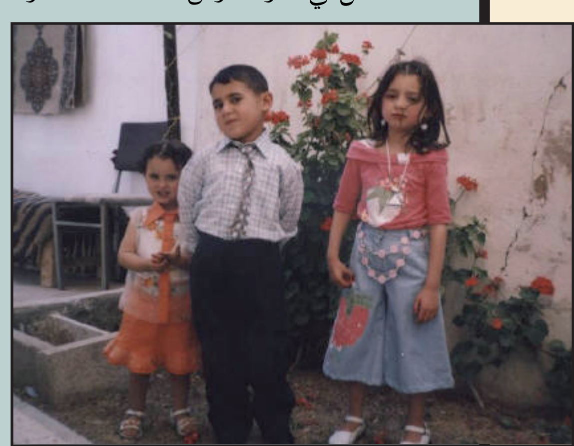
الأسير عبد الله البرغوثي

بلائحة اتهام تضم 109 تهم، حوكم الأسير عبد الله البرغوثي المنتمي إلى كتائب القسّام، وحكم عليه بـ 67 حكم سجن مؤبد.

ورداً على الحكم، قال البرغوثي للقضاة أنه لا يفهم كيف يجرون له محاكمة وهو واقف على أرض أجداده، وكيف يعاقب القاتل الضحية؛ "قتلنا بعد أن قتلتم وفجرنا بعد أن فجّرتم".

والبرغوثي هو من مواليد الكويت سنة 1972 لأسرة فلسطينية، وعاد في 1996 مع زوجته إلى بلدته بيت ريما في رام الله في الضفة الغربية، وله من الأطفال ثلاثة.

اعتقل في آذار/ مارس 2003 بعد مطاردة دامت سنتين، وهدمت سلطات الاحتلال منزله.



ويتعرض البرغوثي منذ اعتقاله لأقسى الإجراءات العقابية، وخاصة العزل. فبعد التحقيق معه نقل لعزل هيلكدار تحت رقابة صارمة في زنزانة وضعت فيها كاميرات للمراقبة، ثمّ نقل لعزل بيجال عامير، وأخيراً لعسقلان؛ حيث يقبع في زنزانة انفرادية منذ عام، وترفض إدارة السجون السماح لعائلته بزيارته، كما أنها تقيد زيارة المحامين له.



خاتمة

تجربة الأسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال ككل تجارب التضحية والصمود، لا تخلو من الألم والمعاناة. هي صورة أخرى من صور الاحتلال الإسرائيلي، الذي ما زال قائماً يدعي التحضّر والرقيّ. هذا الاحتلال الذي سقطت أمام ممارساته العنصرية واللاإنسانية كل قدسية للإنسانية، وشهدت معتقلاته شهادة لا مجال للشك فيها على ذلك. فهناك في معتقلاته، يصبح اختيار وسيلة التعذيب والإهانة ضرباً من "التفنن" و"التلوين"، وتصبح مشاعر الأسير وكرامته، أباً كان أم أماً أم طفلاً أم ابناً أم ابنةً، هدفاً بحد ذاته، وتصبح الإهانة "تسلية وملء فراغ للمحققين".

أما الأسرى الفلسطينيون، فأرقام وأرقام... لكل منهم كفردٍ حكايته المختلفة، و"حصته" من المعاناة والألم وقسوة الاحتلال. هم بمجموعهم ليسوا مجرد "العدد" الذي يجعل منهم ورقة ضغط سياسية؛ هم بمجموعهم الآباء والأبناء والأهل بمن فيهم النساء والأطفال. يغيبون ويعذبون في ظلمات سجون الاحتلال شهوراً وسنيناً،



ويعودون بعد ذلك -إن عادوا- لأهل أتعبهم الانتظار والبعد؛ ليحكوا بشهاداتهم عن ظلم الاحتلال ولاإنسانيته، وليثبتوا بما تبقى من أيامهم أنهم ليسوا مجرد أرقام ولا قصص، بل أنهم بكثرتهم صاروا الشعب الفلسطيني كله؛ وأنهم بصمودهم يشكلون المستقبل والأمل والحرية، وكل ما يسعى الاحتلال لقتله بشتى الوسائل والسياسات الممكنة، وفي طليعتها سياسة الأسر.

وتجربة الأسرى الفلسطينيين هي تجربة لا تنهيها صفقات التبادل، طالما بقي الاحتلال يعتدي على حرية الآلاف من الفلسطينيين وحياتهم، يعتقلهم ويطلق سراحهم متى شاء. هي تجربة لا تنتهي إلا بانتهاء الاحتلال، وبمعاقبته على ما يمارسه من جرائم حرب، وجرائم بحق الانسانية. لهذا كله يحرص الاحتلال الإسرائيلي على الصمت المحيط بملف الأسرى الفلسطينيين في معتقلاته وسجونه، وعلى التكتم إزاء كل ما يقاسونه. ولهذا كله... يغدو كسر الصمت الخطوة الأولى في طريق حريتهم.



أسير فلسطيني ينظر من خلال نافذة الباص خلال مغادرته سجن كتسعوت الإسرائيلي، قبيل الإفراج عنه في 2005/6/2 مع حوالي 400 أسير آخرين فيما أسمته سلطات الاحتلال "تلميح إيجابي" للرئيس الفلسطيني محمود عباس، ولدعم "المعتدلين".

➤ رويترز، 2005/6/2.



هوامش

[1] مركز الأسرى للدراسات، 2008/5/3، انظر:
http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=3659

[2] سعيد العتيبة أقدم أسير فلسطيني: سبعة وعشرين عاماً وما زال في الأسر، وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، انظر: www.mod.gov.ps

[3] المرجع نفسه.

[4] وزارة شؤون الأسرى والمحررين تصدر تقريراً إحصائياً شاملاً بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني، السلطة الوطنية الفلسطينية، رام الله، 2008/4/17، انظر:
http://www.alasra.ps/news.php?maa=PrintMe&id=3503

[5] انظر التقارير الإحصائية السنوية لوزراة شؤون الأسرى والمحررين للأعوام 2005-2008، موقع فلسطين خلف القضبان.

[6] تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين، 2008/4/17.

[7] المرجع نفسه.

[8] المرجع نفسه.

[9] تقرير صادر عن وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، 2007/11/21، نقلاً عن شبكة فلسطين الإخبارية، انظر: www.pnn.ps

[10] المرجع نفسه.

[11] مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان (الضمير)، الاعتقال، انظر:
http://www.addameer.org/ara/detention/background.html

[12] المرجع نفسه.

[13] المرجع نفسه.

[14] تقرير صادر عن نادي الأسير الفلسطيني، 2005/1/26، انظر: www.ppsmo.org

[15] شهادات أسرى تعرضوا للتعذيب الوحشي خلال التحقيق أو الاعتقال، 2005/11/29، موقع صابرون، انظر: www.sabiroon.org

[16] المادة 5/9 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية.

[17] تقرير منظمة العفو الدولية السنوي للعام 2002، انظر: www.amnesty.org



[18] تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، أيار/ مايو 2002.

[19] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[20] تقرير منظمة العفو الدولية السنوي للعام 2003.

[21] تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، أيار/ مايو 2002.

[22] تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، 2005/5/23.

[23] إحصائية وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، 2007/9/28، نقلاً عن موقع صابرون.

[24] تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، أيار/ مايو 2002.

[25] تقرير صادر عن منظمة العفو الدولية، 2002/4/12.

[26] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[27] جريدة **الأيام**، رام الله، 2008/5/24.

[28] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[29] المرجع نفسه.

[30] المرجع نفسه.

[31] المرجع نفسه.

[32] المرجع نفسه.

[33] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر: www.pnic.gov.ps

[34] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

[35] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

[36] تقرير نادي الأسير الفلسطيني رقم 2007/068، 2007/4/13.

[37] الملف السري... السيف المسلط على رقاب 850 معتقل إداري فلسطيني، وكالة رامتان للأنباء، 2007/10/1.

[38] عرض لبعض قضايا الاعتقال الإداري التي تمّ بحثها أمام المحاكم العسكرية، مؤسسة الضمير، انظر:
http://www.addameer.org/ara/detention/ad/case_studies.html

[39] نادي الأسير الفلسطيني.



[40] فؤاد الخفش وأسامة مقبول وغسان عبيد، الاعتقال الإداري التعسفي: أداة لتعطيل نمو المجتمع الفلسطيني، مؤسسة أصدقاء الإنسان الدولية، 2008/4/17، نشره مركز العودة، انظر:
http://www.prc.org.uk/index.php?module=research&id=4b874c10c35fb84ce5f26a75d7e02445&offset=

[41] تقرير منظمة العفو الدولية السنوي للعام 2002.

[42] تقرير منظمة العفو الدولية السنوي للعام 2003.

[43] انظر: مؤسسة الضمير، الاعتقال؛ والخفش، مرجع سابق.

[44] وكالة معاً الإخبارية، 2008/1/25.

[45] جريدة **الخليج**، الشارقة (الإمارات)، 2008/2/7.

[46] Administrative detention: Despair, uncertainty and lack of due process, Amnesty International, Report on Israel/Occupied Territories, 30/4/1997.

[47] لم يشذ عن هذه القاعدة إلا قضية الأسير مروان البرغوثي.

[48] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[49] الخفش، مرجع سابق.

[50] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[51] الخفش، مرجع سابق.

[52] المرجع نفسه.

[53] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[54] المرجع نفسه.

[55] المرجع نفسه.

[56] Amnesty International, op. cit.

[57] مقابلة مع الأسيرة المحررة مها عواد، 2008/6/3، نقلاً عن موقع صابرون.

[58] مقابلة مع الأسير المحرر حسام الصانع، 2008/4/7، نقلاً عن موقع صابرون.

[59] مقابلة مع الأسير المحرر إياد كاشور، 2008/3/26، نقلاً عن موقع صابرون.

[60] تقرير نادي الأسير الفلسطيني رقم 2007/068.

[61] تقرير نادي الأسير الفلسطيني، 2007/10/24.



[62] مؤسسة الضمير، سجون ومعتقلات، انظر:
http://www.addameer.org/ara/detention/detentions.html

[63] انظر مثلاً: الحشرات والزواحف تفاقم معاناة الأسرى بسجون الاحتلال، موقع الجزيرة نت، 2007/9/16؛ وجريدة **القدس العربي**، لندن، 2008/6/17.

[64] تقرير نادي الأسير الفلسطيني رقم 2004/176، 2004/7/14.

[65] مركز "حريات": الأوضاع الصحية والظروف الاعتقالية والمعيشية للأسرى الفلسطينية سيئة وصعبة جداً، موقع عرب 48، 2008/6/7، انظر:
http://www.arabs48.com/display.x?cid=11&sid=113&id=54583؛
ومؤسسة الضمير، الاعتقال.

[66] مؤسسة الضمير، انظر ملفي الاعتقال وسجون ومعتقلات.

[67] انظر: أسرى عسقلان يشكون من العقوبات والطعام وعدم الاستقرار، نادي الأسير الفلسطيني، 2007/9/28؛ ونادي الأسير يكشف عن أوضاع سيئة يعيشها أسرى عتصيون والمسكوبية، 2007/10/28.

[68] شهادات أسرى تعرضوا للتعذيب الوحشي خلال التحقيق أو الاعتقال، موقع صابرون، 2005/11/29.

[69] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[70] الحشرات والزواحف تفاقم معاناة الأسرى، الجزيرة نت، 2007/9/16.

[71] تقرير نادي الأسير الفلسطيني، 2007/10/28؛ والضمير: سياسة التجويع الإسرائيلية تطال الأسرى والمعتقلين في السجون، مركز الأسرى للدراسات، 2007/10/29: www.alasra.ps

[72] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[73] المرجع نفسه.

[74] مركز "حريات": الأوضاع الصحية، عرب 48، 2008/6/7.

[75] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[76] مؤسسة الضمير، سجون ومعتقلات.

[77] خالد الحلبي، الأسرى بين قيد السجن وألم المرض، مركز الإعلام والمعلومات الفلسطيني، انظر: http://www.mic-pal.info



[78] المرجع نفسه.

[79] شؤون الأسرى: سوء الرعاية الصحية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

[80] مؤسسة الضمير، سجون ومعتقلات.

[81] جريدة **الحياة الجديدة**، رام الله، 2008/3/30.

[82] جريدة **المستقبل**، بيروت، وجريدة **القدس**، فلسطين، 2008/3/4.

[83] **الحياة الجديدة**، 2008/3/30.

[84] مؤسسة الضمير، سجون ومعتقلات.

[85] **المستقبل**، و**القدس**، 2008/3/4.

[86] تقرير وزارة شؤون الأسرى والمحررين، 2008/4/17.

[87] **الحياة الجديدة**، 2008/3/30.

[88] **الحياة الجديدة**، 2008/3/30.

[89] إدارة السجون الإسرائيلية تستخدم الأسيرات كحقل تجارب، مركز الأسرى للدراسات، 2007/11/4.

[90] في الذكرى الثالثة لاستشهاد الأسير محمد أبو هدوان: الاحتلال يحرم الأسرى من العلاج، وكالة معاً، 2007/11/4.

[91] تقرير صادر عن منظمة أطباء لحقوق الإنسان، 2006/10/2، انظر: www.pls48.net

[92] عبد الفتاح مراد، **الاتفاقيات الدولية الكبرى**، ص 358.

[93] جمعية حسام: 1150 أسير مريض في سجون الاحتلال، مركز الأسرى للدراسات، 2007/11/10، انظر: http://www.alasra.ps/news.php?maa=View&id=2176

[94] في الذكرى الثالثة لاستشهاد الأسير محمد أبو هدوان، وكالة معاً، 2007/11/4.

[95] مؤشرات إحصائية، مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، 2006/2/17.

[96] حسب نصّ اتفاقية جنيف الرابعة، المادة الثالثة عشر من الباب الثاني:

"يجب معاملة أسرى الحرب معاملة إنسانية في جميع الأوقات، ويحظر أن تقترف الدولة الحاجزة أى فعل أو إهمال غير مشروع يسبب موت أسير في عهدها، ويعتبر انتهاكاً جسيماً لهذه الاتفاقية. وعلى الأخص لا يجوز تعريض أي أسير حرب للتشويه البدني أو التجارب الطبية أو العلمية، من أي نوع كان، مما لا تبرره المعالجة الطبية للأسير المعني، أو لا يكون في مصلحته".



[97] وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا)، 2007/8/31.

[98] المرجع نفسه؛ ومؤسسة الضمير، الاعتقال.

[99] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[100] المرجع نفسه.

[101] المرجع نفسه.

[102] أسير محرر يوجه رسائل إلى المجتمع الفلسطيني تتضمن الوحدة والتكاتف، موقع صابرون، 2008/1/21.

[103] مؤسسة الضمير، الاعتقال؛ و "إسرائيل" حولت قضية زيارات الأسرى من حق مشروع إلى "لفتات إنسانية" وتواصل منعها لزيارة أهالي الأسرى كعقاب جماعي وفردي، موقع فلسطين خلف القضبان، 2007/9/10، انظر:
http://www.palestinebehindbars.org/zearatsep2007.htm

[104] "إسرائيل" حولت قضية زيارات الأسرى، فلسطين خلف القضبان، 2007/9/10.

[105] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[106] المرجع نفسه.

[107] **الخليج**، 2008/2/4.

[108] مركز "حريات": الأوضاع الصحية، عرب 48، 2008/6/7.

[109] المرجع نفسه.

[110] الأسير الفلسطيني وفسحة الموت، موقع صابرون، 2008/6/4.

[111] المرجع نفسه؛ ومؤسسة الضمير، الاعتقال.

[112] **الحياة الجديدة**، 2008/5/19.

[113] منظمة العفو الدولية، **مكافحة التعذيب: دليل التحركات** (منظمة العفو الدولية، 2002).

[114] شبكة فلسطين الإخبارية، 2006/9/19، انظر:
http://arabic.pnn.ps/index.php?option=com_content&task=view&id=2689&Itmid=37

[115] مؤسسة الضمير، الاعتقال.

[116] منظمة العفو الدولية، **مكافحة التعذيب**.



[117] **المرجع نفسه.**

[118] **المرجع نفسه.**

[119] تقرير نادي الأسير الفلسطيني رقم 47، 2004/2/18.

[120] إحصائية وزارة شؤون الأسرى والمحررين الفلسطينية، 2007/9/28.

[121] "منعا باتاً: تعذيب الفلسطينيين والتنكيل بهم من قبل سلطات الأمن الإسرائيلية،" مركز المعلومات الإسرائيلي لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة (بتسيلم)، أيار/ مايو 2007.

[122] مركز بتسيلم، التعذيب، انظر:
http://www.btselem.org/Arabic/Torture/Index.asp

[123] تقرير عن الأوضاع العامة للأسيرات الفلسطينيات، مؤسسة الضمير.

[124] صرخات في الظلام، مؤسسة الحق، انظر: www.asp.alhaq.org

[125] الأساليب 1-8 نقلاً عن: تقرير نادي الأسير الفلطيني رقم 2004/47، 2004/2/18.

[126] الأساليب 9-14 نقلاً عن: منظمة العفو الدولية، **مكافحة التعذيب**.

[127] الأساليب 15-17 نقلاً عن: تقرير نادي الأسير الفلسطيني رقم 2004/89، 2004/4/10.

[128] الأساليب 18 و19 نقلاً عن: تقرير نادي الأسير الفلسطيني رقم 2004/161، 2004/7/4.

[129] تقرير نادي الأسير الفلسطيني رقم 2004/147، 2004/6/19.

[130] مركز المعلومات الوطني الفلسطيني.

[131] تقرير إحصائي صادر عن وزارة الأسرى، 2007/11/3.

[132] انظر في هذا الشأن أيضاً: سامي الصلاحات وآخرون، **معاناة المرأة الفلسطينية تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً رقم 2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

[133] الاحتلال اعتقل نحو 700 امرأة فلسطينية خلال انتفاضة الأقصى، موقع شبكة الإنترنت للإعلام العربي (أمين)، 2007/9/23.

[134] وزارة شؤون الأسرى والمحررين، تقرير إحصائي صادر بمناسبة يوم المرأة العالمي، 2008/3/8، نشره فلسطين خلف القضبان:
http://www.palestinebehindbars.org/almraamarch2008.htm



[135] Mustafa Barghouthi, Israel's Common Use of Torture Must Be Exposed, *The Daily Star* newspaper, 7/6/2004.

[136] تجربة الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، مركز الإعلام والمعلومات الفلسطيني.

[137] الاحتلال اعتقل نحو 700 امرأة فلسطينية، موقع أمين، 2007/9/23.

[138] تقرير لمحامية مؤسسة مانديلا، الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال، انظر: www.paltoday.com

[139] تواصل معاناة الأسيرات في سجن هشارون، مركز الأسرى للدراسات، 2007/10/28.

[140] www.arabhumanrights.org

[141] الاحتلال اعتقل نحو 700 امرأة فلسطينية، موقع أمين، 2007/9/23.

[142] انتهاكات بشعة بحق الأسيرات في السجون الإسرائيلية، مركز الأسرى للدراسات.

[143] الاحتلال اعتقل نحو 700 امرأة فلسطينية، موقع أمين، 2007/9/23.

[144] نداء الأسيرات الفلسطينيات من السجون الإسرائيلية لكل من هو حر وشريف، وكالة قدس نت للأنباء، انظر: www.qudsnet.com

[145] الأسيرة الفلسطينية سمر تضع مولودها البكر خلف القضبان، شبكة النبأ المعلوماتية، 2005/5/2، انظر: www.annabaa.org

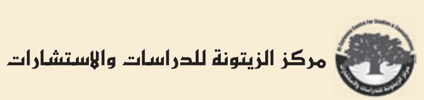
[146] أصغر سجينة فلسطينية تغادر المعتقل، موقع شبكة الأنباء البريطانية (بي بي سي)، 2007/11/19، انظر: news.bbc.co.uk

[147] تقرير نادي الأسير الفلسطيني رقم 2005/105، 2005/3/13.

[148] يُعنى هذا الفصل بمعاناة الأطفال، باستخدام كلمة الطفل بمعناها القانوني، التي تشير إلى القاصر ممن لم يبلغ سن الـ 18. انظر في هذا الشأن أيضاً: أحمد الحيلة ومريم عيتاني، **معاناة الطفل الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي**، سلسلة أولست إنساناً رقم 3 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2008).

[149] منظمة الحق للدفاع عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة، انظر: www.alhaq.org

[150] دنيا الأمل إسماعيل، أوضاع الأطفال الفلسطينيين الأسرى في السجون الإسرائيلية، اللجنة العربية لحقوق الإنسان، باريس، 2003، انظر: www.achr.nu





[151] تقرير صادر عن وزارة الأسرى الفلسطينية، 2007/11/21.

[152] المرجع نفسه.

[153] المرجع نفسه.

[154] منظمة الحق للدفاع عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة؛ والأسرى الأطفال: طفولة مسلوبة، مؤسسة الضمير، انظر:
http://www.addameer.org/ara/detention/children.html

[155] الأسرى الأطفال، مؤسسة الضمير.

[156] تعلم الدروس في المؤسسة العنصرية الإسرائيلية، مركز الأسرى للدراسات.

[157] الأسرى الأطفال، مؤسسة الضمير.

[158] المرجع نفسه؛ وتقرير صادر عن وزارة الأسرى الفلسطينية، 2007/11/21.

[159] منظمة الحق للدفاع عن حقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

[160] تقرير صادر عن وزارة الأسرى الفلسطينية، 2007/11/21.

[161] Family Matters: Using Family Members to Pressure Detainees under GSS Interrogation, Public Committee against Torture in Israel (PCATI), Jerusalem, 13/4/2008.

[162] وكالة معاً، 2008/4/13.

[163] انظر مثلاً: وكالة معاً، 2008/7/13.

[164] **القدس**، 2008/7/13.

[165] ر. خ.، 44 عاماً، أم لثمانية، ربة بيت من سكان مخيم الفوار في محافظة الخليل. سجل الإفادة موسى أبو هشهش في بيت الشاهدة، 2005/12/13، نقلاً عن:
Barred from Contact: Violation of the Right to Visit Palestinians Held in Israeli Prisons, The Israeli Information Center for Human Rights in the Occupied Territories (B'Tselem), September 2006, see: http://www.btselem.org/english/publications/summaries/200609_barred_from_contact.asp

[166] سجل لعمليات تبادل الأسرى بين العرب وإسرائيل، بي بي سي، 2008/7/16.



[167] المرجع نفسه.

[168] تقرير عن "عملية الجليل" وتاريخ عمليات تبادل الأسرى، الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان، انظر:

http://www.anhri.net/palestine/palestinebehindbars/2008/pr0520.shtml

[169] جريدة **الشرق**، قطر، 2008/6/18.

[170] جريدة **الدستور**، عمّان، 2006/6/29

[171] جريدة **الشرق الأوسط**، لندن، 2008/2/19.

[172] **الشرق الأوسط**، 2008/8/30.

[173] تقرير لوزارة شؤون الأسرى والمحررين، موقع وزارة الشؤون الخارجية الفلسطينية، 2007/9/29، انظر:

http://www.mofa.gov.ps/arabic/subiect_details.php?id=5056



معاناة الأسير الفلسطيني

في سجون الاحتلال الإسرائيلي

The Suffering of the Palestinian Prisoners

under the Israeli Occupation

هذا الكتاب

الأسرى الفلسطينيون في سجون الاحتلال الإسرائيلي، يُغَيَّبون ويُعذبون شهوراً وسنوات ليعودوا بعد ذلك، إن عادوا، إلى أهل أتعبهم الانتظار والبعد، ولتحكي شهاداتهم ظلم الاحتلال ولاإنسانيته؛ ولتقول إنهم ليسوا مجرد أرقام أو قصص، بل إنهم أحد أنبل ظواهر الصبر والصمود والعزة والكبرياء، التي يقدمها الشعب الفلسطيني.

إن معاناة الأسر صورة أخرى قاسية من ممارسات الاحتلال، يجب تسليط الضوء عليها، نظرا لما تحرص عليه سلطات الاحتلال من تغليفها به من تعتيم وسريّة.

يستند هذا الكتاب، الرابع من سلسلة أولست إنساناً، على ما هو متوفر من تقارير ومعلومات فلسطينية وعربية ودولية في هذا المجال، وعلى شهادات الأسرى أنفسهم، ويحاول الإحاطة بالجوانب المختلفة من هذه المعاناة. ويسعى مركز الزيتونة من خلال هذه السلسلة إلى تقديم صورة متكاملة عن معاناة الإنسان الفلسطيني تحت الاحتلال الإسرائيلي، بأسلوبٍ يخاطبُ العقل والقلب في إطار علميّ منهجيّ موثّق.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات
Al-Zaytouna Centre for Studies & Consultations
ص.ب: 5034-14 بيروت – لبنان
تلفون: 644 803 1 961+ | تلفاكس: 643 803 1 961+
info@alzaytouna.net | www.alzaytouna.net



مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت